

الناصية

مجلة فصلية تُعنى بقضايا الفكر والثقافة

المايسترو القحوم ومسار
الموسيقى اليمنية

المخا: مدينة القهوة
يطوف اسمها العالم

منظومة قيم المواطنة
عبدالله عوبل

المواطنة والديمقراطية
وحقوق الإنسان
روزا الخامري

أزمة المواطنة وتنامي
العنف... في اليمن
عيبان محمد

في كدح الموت
جمال الرموش

الشاعر والأديب اليمني والعربي
أ. د. عبد العزيز المقالح

في رحاب الخالدين

العدد: (الثاني)

□

ديسمبر 2022م

□

السنة الأولى

تصدر مؤقتاً كل ستة أشهر عن مؤسسة (أمجد) الثقافية والحقوقية

الناصية

مجلة فصلية، تُعنى بقضايا الفكر والثقافة "تصدر مؤقتاً كل ستة أشهر" عن مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

العدد: (الثاني) - ديسمبر 2022م _ السنة الأولى

رئيس التحرير/

أ.د. يحيى قاسم سهل

مدير التحرير/

محمد عبد الرحمن سيف

سكرتير التحرير/

ماجد الشعيبي

المراجعة اللغوية/

د.عباس حسن الزامكي

الإخراج الفني

مراد محمد سعيد

مجلة الفكر والثقافة

تأسست في عدن عام 2021 م

عنوان المجلة : اليمن عدن- كريتر

009672260082

009677778087

00967713807501

الإشتراكات:

يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

ثمن النسخة : 2000 ريال يمني

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية عدن:

2022، 1273

المطبعة : وكالة بكسل آرت للطباعة والإعلان،

تعز، ش، 26 سبتمبر، جوار مركز المهبوب

هاتف: 772484094 - 04283113



امسح QR

وتابعنا على مدونة المجلة

ماينشر في المجلة من
مواضيع تعبر عن آراء
كتابها، ولا تعكس بالضرورة
وجهة نظر هيئة تحريرها
أو المؤسسة الصادرة عنها..

03 إهداء 06 الافتتاحية

ملف العدد:

قضايا المواطنة والسلام
في اليمن (١)08 ◀ المواطنة المتساوية : المفهوم المحددات،
وشروط التحقق توفيق مجاهد سالم26 ◀ المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان
في الدولة المدنية روزا جعفر محمد الخامري45 ◀ منظومة القيم في ثقافة المواطنة
عبدالله عوبل50 ◀ الهوية والمواطنة : معاً لمناهضة التمييز،
والهوية العقائدية بنشر ثقافة المواطنة في اليمن56 ◀ جدلية العلاقة بين أزمة المواطنة
وتنامي العنف السياسي في اليمن محمد أحمد علي
عيبان محمد عبد الرحمن

فكر سياسي

الديمقراطية : حمالة أوجه
73 هشام السقافإشكالية مفهوم المواطنة في
الثقافة السياسية العربية

76 سماح أبو الليل

مجتمع مدني

دور الشباب في بناء السلام في اليمن (١)

126 ماجد الخليدي وآخرون

137 محدّدات وقواعد النشر

138 تعريف مؤجّر عن المؤسسة

133

اصدارات

مدن وتاريخ وثقافة

مدينة القهوة الأولى
يطوف اسمها العالم

المخا

بينما تتوارى في رمال النسيان

117

علي جعبور



ادب وفن

قضية المواطنة في قصيدة
"أشاعر محمود درويش - فكر بفكر" 90
عباس حسن الزامكي98 _في كدح الموت
جمال الرموش100 أين أنا؟!
عائشة المحرابي101 غنوا معي
عمرو الارياني102 أوديب ثائراً
آدم عبد الوهاب الحسامي105 انا من بلاد السكاران
فخر العزب106 (رشا) قراءة نقدية
شهاب القاضي111 إثبات هوية
مازن فاروق رفعت113 المايسترو القحوم
عبدالرحمن أحمد عبده

إهداء ..

تقديراً وعرفاناً للأدباء والكتاب والمثقفين اليمنيين الذين كان لاسهاماتهم ونتاجاتهم الأدبية والثقافية والفكرية في إثراء الحركة الأدبية والثقافية في اليمن، وتأكيداً من مجلة "الناصية" على اهتمامها وارتباطها بالأدب والثقافة تهدي المجلة هذا العدد - إلى أرواح ثلاثة من اعلام الحركة الثقافية والأدبية اليمنية - أ، د، عبد العزيز المقالح، د، شهاب القاضي، أ، وليد دماج - اسهمت اعمالهم ونتاجاتهم الأدبية والثقافية في رفد واغناء المشهد الثقافي والأدبي بأعمال إبداعية وفكرية أقل ماتوصف بها أنها أعمال خالدة. - وواكب إصدار هذا العدد فاجعة رحيلهم عن دنيانا. . سأثّلين الله أن تعشّى رحمته أرواحهم الطاهرة.



[المقال في سطور]

*الدكتور/ عبدالعزيز صالح المقالح - أديب وشاعر وناقد يمني.

ولد عام 1937 في قرية المقالح، بمحافظة إب، ويُعد في مقدمة شعراء اليمن المعاصرين، وأحد أبرز الشعراء العرب في العصر الحديث..

*حصل على الشهادة الجامعية عام 1970، وعلى شهادتي الماجستير عام 1973، و الدكتوراه عام 1977 من جامعة عين شمس القاهرة وترقى إلى الأستاذية عام 1987.

*تقلد العديد من المناصب أهمها:

- رئيس جامعة صنعاء من 1982 - 2001.

- رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني.

- عضو في مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- عضو مؤسس للأكاديمية الدولية

للشعر في إيطاليا.

- عضو في مجمع اللغة العربية بدمشق.
- عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.
- المستشار الثقافي لرئيس الجمهورية اليمنية منذ عام 2001.

* الجوائز والأوسمة.

حصل على العديد من الأوسمة والجوائز أبرزها:

عن عمر ناهز 84 عاماً بعد معاناته مرض
ألم به خلال السنوات الاخيرة.

الفقيه/ د. شهاب القاضي



من مواليد مدينة عدن، فبراير
1956م.

متزوج، وله ولدان.
حاصل على شهادة الدكتوراة في
مجال العلوم الزراعية — المحاصيل
الحقلية — عام 2013م.

عمل في مركز الأبحاث الزراعية
"الكود" وتقلد عدد من الوظائف
والمسؤوليات.

عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين
عضو جمعية علوم الحياة اليمنية
والجمعية الوطنية للبحث العلمي

وسام الفنون والآداب - عدن عام 1980
وسام الفنون والآداب - صنعاء عام 1982
- جائزة لوتس للأدب عام 1986م.
- جائزة الثقافة العربية، اليونسكو، باريس
2002م.
- جائزة الفارس من الدرجة الأولى في الآداب
والفنون من الحكومة الفرنسية، 2003م.
- جائزة الثقافة العربية من المنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، 2004م.
- جائزة الشعر من مؤسسة سلطان بن علي
العويس الثقافية 2010م.

* مؤلفاته.

صدرت للدكتور المقالح عدة مؤلفات
شعرية وأدبية وثقافية وفكرية تصل إلى
حوالي "34 مؤلفاً". منها :
(_ لابد من صنعا -1971 مأرب يتكلم
"بالإشتراك مع السفير عبده عثمان"
1972 _رسالة إلى سيف بن ذي يزن، 1973 _
الكتابة بسيف الثائر على بن الفضل
1978 _أبجدية الروح، 1998 _كتاب
صنعاء، 1999 _كتاب القرية، 2000 _
بلقيس وقصائد لمياه الأحزان (2003م).
_بالقرب من حدائق طاغور.
_الأبعاد الموضوعية والفنية لحركة
الشعر المعاصر في اليمن
_أصوات من الزمن الجديد
_أزمة القصيدة الجديدة.
_قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة.)
*توفي يوم. 28/فبراير 2022م بصنعاء



ومستشارا لرئيس جهاز الرقابة والمحاسبة،
وأخيرا مستشارا لوزير الاعلام والثقافة.
_ عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين.
_ كتب ونشر العديد من الأعمال الأدبية
- في مجال الرواية، والقصة القصيرة،
والشعر والنثر، وصدرت له أربع روايات
أدبية هي: (رواية وقش هجرة الشمس،
صدرت عام 2019، وظلال الجفر، وهم،
وأبو مصعب العزي)، وله أعمال أخرى
تحت الطبع.

_ رشحت أعماله للعديد من الجوائز، وحاز على:
- درع الشعراء الشباب عام 2004
- جائزة دبي الثقافية لعام 2011، عن
روايته "ظلال الجفر"
_ ناشط مدني.

_ توفي الأديب والروائي اليمني الكبير
وليد دماج، في مدينة عدن، يوم 18/
أغسطس 2022م.

"هيئة التحرير"

_ ناشط مدني ونقابي
_ عضو المجلس التنفيذي لنقابة
المهندسين اليمنيين فرع عدن.
_ سكرتير مجلة (المهندسون) وعضو
هيئة تحرير مجلة "الباحث العلمي
المحكمة"
_ كاتب وناقد، له العديد من الأعمال
الأدبية والثقافية والصحفية.
_ نشر عددا من النصوص الأدبية
"شعر، ونثر، ونقد أدبي" والدراسات
والمقالات الصحفية والسياسية.
_ له في هذا العدد من المجلة، دراسة
نقدية عن الفيلم اليمني "عشرة أيام
قبل الزفة". أرسلها إلى هيئة التحرير
قبل وفاته بيوم واحد.
_ توفي الكاتب والناقد اليمني الكبير د.
شهاب، في مدينة عدن في 22/أغسطس
2022م.

الفقيه/ وليد أحمد ناجي دماج.

_ ولد في محافظة إب، بتاريخ 10/مارس
عام 1973م
_ متزوج وله ثلاثة من البنين والبنات.
_ حاصل على شهادة البكالوريوس، في
المحاسبة، من كلية التجارة. جامعة صنعاء.
_ عمل موظفا في الجهاز المركزي للرقابة
والمحاسبة، ومديرا تنفيذيا. "لصنعاء
عاصمة الثقافة العربية". ومديرا تنفيذيا
لصندوق التراث والتنمية الثقافية.

الافتتاحية

رئيس التحرير

في البدء أود الإشارة إلى مسألتين كان لهما أثر كبير في الإصرار على إصدار العدد الثاني من مجلتنا "الناصية" قبل حلول العام الميلادي الجديد 2023م، الذي نتمنى أن يكون عام سلام على اليمن وأهله.

المسألة الأولى هي مصادرة العدد الأول من قبل سلطة الأمر الواقع في صنعاء، والقارئ يعلم ما جرى، وقد أكد ذلك على دور الكلمة وقوتها.

والثانية هي أصداء البهجة والسرور الذي قوبل به العدد الأول بعد إعادة إصداره وتوزيعه في البلاد عرضاً وطولاً وبكافة الطرق، وذلك ما أفادت به تقارير المباع من العدد، ليس هذا فحسب بل يُضاف إلى ذلك سيل التهاني والتبريكات التي وصلت للمجلة بوسائل الاتصال كافة مباركة صدور المجلة بصفتها إضافة نوعية في ظروف صعبة على اليمنيين بمختلف مشاربهم الفكرية.

ولأن المجلة تُعنى بقضايا الفكر والثقافة، وتهدف إلى الاسهام في نشر ثقافة وقيم المواطنة والمدنية والسلام والتسامح، وحقوق الإنسان، والتأصيل الفكري لقضايا المواطنة والدولة المدنية، وتشجيع الأبداع الأدبي بنشر الإبداعات الأدبية والثقافية للأدباء والمثقفين اليمنيين وغيرهم ... الخ.

فقد عملنا ومنذ البداية "منذ العدد الأول" على أن تكون المجلة في أبوابها ومحتوياتها شاملة ومجسدة لهذه القضايا.

لذلك فقد كانت أبواب هذا العدد شاملة لأبواب العدد الأول، مضافاً إليه بابين جديدين هما- "فكر سياسي، وإصدارات .. وعدل باب (أدب ونقد) ليصير (أدب وفن)

وقد كُرسنا وبصورة محددة ملف العدد: "لقضايا المواطنة والسلام في اليمن" حيث تضمن خمس دراسات حول: (مفهوم ومقومات المواطنة، والمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنظومة قيم المواطنة، ومناهضة التمييز بنشر

ثقافة المواطنة، وجدلية العلاقة بين أزمة المواطنة والعنف السياسي في اليمن)
 _فكر سياسي، وخصص لنشر مادتين حول: الديمقراطية، واشكالية مفهوم
 المواطنة في الثقافة السياسية العربية.
 _ادب وفن، واشتمل على تسعة نصوص أدبية "في الشعر، والقصة القصيرة،
 والنقد الأدبي، والفن والموسيقى".
 _مدن وتاريخ وثقافة. وقد كرست مادة هذا الباب، لمدينة وميناء المخا.
 _مجتمع مدني، وفيه دراسة هامة حول: دور الشباب في بناء السلام في اليمن.
 _إصدارات، وخصص للتعريف بأربعة إصدارات، فكرية، وأدبية.
 أخيراً نتمنى أن تنال محتويات هذا العدد رضا واهتمام القارئ، كما نتمنى
 مزيداً من التفاعل من قبل الأدباء والمثقفين والأكاديميين والباحثين اليمنيين
 مع المجلة، ومُدّها بمساهماتهم، فبهذا التفاعل، والاهتمام تستمر المجلة في
 الصدور.

المواطنة المتساوية

المفهوم، المحددات، شروط التحقق

د. توفيق مجاهد سالم

استاذ الفلسفة المعاصرة
كلية الآداب جامعة عدن

تتناول في هذه الدراسة، ثلاث مشكلات أساسية، مترابطة ومتداخلة ومكملة بعضها للآخر. تتعلق المشكلة الأولى بمفهوم المواطنة، في معناه الاصطلاحي والمعجمي، وفي دلالاته الفكرية والفلسفية، وفي علاقاته بمنظومة المفاهيم الأخرى المحددة والمؤسسة لمفهوم المواطنة المتساوية. المشكلة الثانية. وهي مرتبطة بالأولى ومكملة لها، تتعلق بظهور وتطور مفهوم المواطنة في الفكر الحديث والمعاصر، من خلال الوقوف على الشروط التاريخية العامة، بما فيها الفكرية والفلسفية، التي تبلور في سياقها مفهوم المواطنة، بوصفه أحد الركائز لقيام الدولة الحديثة التي تتجسد فيها قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، بوصفها حقوق إنسانية وقانونية يتمتع بها كل المواطنين الذين ينتمون للدولة بصورة متساوية، غير قابلة للتجزئة أو التمييز بأي صورة من الصور.

وفي ضوء المعطيات المعرفية التي يقدمها البحث في الموضوعين السابقين، ننتقل لتناول بعض القضايا المتصلة بمشكلة ومفهوم المواطنة في المجتمع اليمني، بوصفها واحدة من المشكلات التي تشغل اهتمام المجتمع اليمني، بتكويناته الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية كافة. ومن نافل القول، أن تناول مشكلة المواطنة في أبعادها الفكرية والفلسفية،

وفي مستويات وشروط تحققها التاريخي، يُعد السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف التي نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إليها. ومنها:

- المساهمة في بلورة ونشر وعي ثقافي تنويري حول مفهوم المواطنة بدلالاته ومضامينه السياسية الاجتماعية الاقتصادية والحقوقية، بين أفراد المجتمع بصورة عامة، ونخبه السياسية والثقافية بصورة خاصة.

- طرح ومناقشة، مشكلة المواطنة المتساوية من خلال الإشارة لبعض صور وأشكال الممارسة السائدة في الدولة والمجتمع، التي تتعارض مع مفهوم المواطنة، كونه يقوم على تأكيد مبادئ المساواة والعدالة وبذلك شكل من أشكال التمييز والاستبعاد على المستويات كافة.

ولا شك في أن تنامي الوعي الجمعي بمفهوم المواطنة، بوصفه مدخلاً مهماً لتنمية الوعي السياسي، هو ما جعل منها مطلباً مشروعاً وعادلاً من أجل بناء دولة مدنية ديموقراطية حديثة تؤسس لمشروع تاريخي حضاري جديد، يرتكز على مبادئ العدالة وقيم الحرية، والمساواة.

مفهوم المواطنة وتعريفه:

ماذا نعني بمفهوم المواطنة؟ وكيف يستقيم هذا المفهوم ويلتقي في دلالاته السياسية والمعرفية مع مفاهيم الحرية المساواة والعدالة؟ ثم ماهي الشروط التاريخية — الاجتماعية والسياسية والمعرفية — التي تأسس في سياقها مفهوم المواطنة، وتظافر مع منظومة واسعة من المفاهيم الأخرى، السياسية والفلسفية والسوسيولوجية، وشكلت معاً أحد الأسس المعرفية المهمة لقيام ما يعرف في الفكر السياسي المعاصر بالدولة الحديثة، التي بدأت مسيرتها التاريخية منذ نهاية القرن الثامن عشر في أوروبا، وظهرت أشكالاً من الممارسات الديمقراطية في أنظمة الحكم، وبناء المؤسسات المدنية في مختلف ميادين تنظيم العمل والإدارة، والتعليم... إلخ.

يشير مصطلح المواطنة في استخدامه اليومي، إلى الكلام الذي ينحصر عادة في حدود الدولة، وفي توصيف الانتساب لها. لكنه أيضاً يعني العلاقة بين دولة ما والمواطن الفرد، وكذلك العلاقات السياسية بين المواطنين أنفسهم. كما يشير من ناحية أخرى إلى الحقوق وإلى الواجبات وإلى الفعاليات التي تنتج من

هذه العلاقات". وعادة ما ترمي التعريفات القاموسية لكلمة "المواطنة" القاعدتين الأساسيتين لمفهومها المتكامل؛ فالمواطنة وفقاً لهذه التعريفات هي:

أ - الحالة التي يكون فيها الفرد مواطناً.

ب - الحالة التي يكون فيها الفرد عضواً في الجماعة، أي صفة موأتمته مع جماعته ومسئوليته حيالها.

والمواطنة في إطارها القانوني: تمثل العلاقة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها، حيث يتقرر لكل منهما الحقوق والواجبات الملحوظة قانوناً". وهناك الكثير من المعاجم والموسوعات التي تقدم أنواع أخرى، من التعريفات المعجمية للمواطنة، وهي تعريفات تتفق في كثير من الجوانب، لكنها تختلف أحياناً في جوانب أخرى، ربما بسبب اختلاف المنطلقات التي تعبر من بوابتها هذه المعاجم والموسوعات لفهم وتحديد معنى مفهوم المواطنة. إذ نجد بعض الموسوعات كما هو الحال مثلاً، مع "دائرة المعارف البريطانية" تركز على مسألة المقابلة بين الحقوق والواجبات، وتجد في دساتير الدول الموطن المثالي لمعرفة معنى المواطنة والوضعية التي يحتلها هذا المفهوم. فالمواطنة بحسب نصوص الدستور الذي تتحدد فيه حقوق وواجبات المواطنين تتضح كيف تضيق أو تتسع طبيعة العلاقة التي تنشأ بين الفرد والدولة، وما تفرضه تلك العلاقة من واجبات على المواطن وما تقدم له من حقوق. ويشير مفهوم المواطنة إلى قدر الحرية التي يتمتع بها المواطن، بالإضافة إلى ما يلزم تلك الحرية من مسؤوليات تقع على عاتق المواطن تجاه الدولة".

ويتخذ (همفري مارشال) وهو أحد الممثلين المهمين، للنظرية الليبرالية الاجتماعية في مجال المواطنة، من التفسيرات القانونية لحقوق المواطنة، وهي الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية والحقوق المدنية، منطلقاً له في تفسير المعايير الأساسية لتحقيق المواطنة الكاملة فهو يرى ذلك يتحقق من خلال حق المشاركة بالتصويت، والحق في حرية التعبير، والحق في تلقي المعونات.. إلخ تتحقق المواطنة السياسية. في حين تتحقق المواطنة الاجتماعية من خلال الحقوق الاجتماعية، مثل حق الحياة الكريمة وحق التعليم والرعاية الصحية... إلخ. أما الحقوق المدنية فشمل الحقوق التي يتمتع بها الفرد بوصفه مواطناً، مثل الحقوق الشخصية وحق الملكية، وحق الحياة، والكرامة، والحرية الفردية،

والمساواة، والتكافؤ في الفرص بصورة عامة، وغيرها من الحقوق التي تكفلها الدساتير وتؤكد عليها المواثيق والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان، وتصونها عدالة القانون. كما يتضمن تفسير (مارشال) أيضا الالتزامات القانونية التي ينطوي عليها مصطلح المواطنة مثل "الالتزام بدفع الضرائب، والخدمة في الجيش، والالتزام بالتقدم للوظائف.. إلخ".

تعريف المواطنة:

استنادًا إلى ما سبق، واعتمادًا عليه، يمكن تعريف المواطنة بالقول: "إنها في معناها العام والشامل هي: الانتماء إلى الوطن. وعملية الانتماء هنا تشير: إلى علاقة المواطن بالوطن، في حدوده الجغرافية وتاريخه الثقافي والحضاري، وينتج عنها انتماء المواطن لوطنه. كما تشير إلى علاقته بالمواطنين الآخرين الذين يشاركونه العيش في الوطن، والتي تقوم على مبدأ المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، والمساواة أمام القانون دون تمييز بين الناس أو الجماعات، على أساس اللون، أو الدين، أو العرق أو الجنس أو الفكر أو الوضع الطبقي، أو الانتماء السياسي، أو المذهبي، وينتج عنها احترام المواطنين لبعضهم البعض وإشاعة روح التسامح بينهم، بغض النظر عن مظاهر التنوع والاختلاف، وهي أخيرًا، تعني علاقة المواطن بالدولة التي ترعى شؤونهم وتحمي مصالحهم.

نشؤ وتطور مفهوم المواطنة:

إن مفهوم المواطنة الذي يعد التأطير المعرفي لمجمل الآراء والأفكار السياسية والاجتماعية والتاريخية حول المبادئ والأسس التي ستقوم عليها فكرة المواطنة، بصفة عامة، والمواطنة المتساوية، بصفة خاصة، والتي تشكل مع مجموعة من المبادئ الأخرى، الشروط التاريخية/ الاجتماعية والسياسية والثقافية/ لقيام الدولة الحديثة، قد ظهرت وتبلورت في معانيها الأصلية تلك، في سياق الفكر السياسي والفلسفة السياسية لعصر التنوير. وكما هو معروف، هذه العملية تزامنت مع قيام وتطور الدولة القومية، أو الدولة الأمة، بوصفها أحد نواتج عقلانية عصر الأنوار.

فعلى المستوى المعرفي: كان لفلاسفة التنوير ومنهم فلاسفة العقد الاجتماعي

" هوبس " و " جون لوك " مروراً بمفكري الثورة الفرنسية "مونتسكيو" "جان جاك روسو" " وفولتير " وصولاً إلى الفيلسوف الألماني " إيمانويل كانط " دوراً مهماً في بلورة الأسس والمبادئ الفكرية والفلسفية لمفهوم المواطنة، وما يتصل معه من مفاهيم أخرى، كالحرية والمساواة، والعدالة، ومفهوم الديمقراطية، والدولة الدستورية، حيث يكون الدستور فيها هو من ينظم حقوق وواجبات المواطنين ويحدد علاقتهم بالدولة وعلاقاتهم ببعض ..إلخ. (ومن دون الدخول في تفاصيل ما قدمه فلاسفة التنوير والعقد الاجتماعي، من أفكار كان لها عظيم الأثر في تشكيل وعي سياسي وثقافي جديد، يقوم على مفاهيم جديدة حول الدولة والسياسة والدين والأخلاق وحقوق المواطنة، كون هذه التفاصيل متاحة في كثير من الدراسات الأخرى) سوف نكتفي بالإشارة إلى بعض ما قدمه الفكر السياسي والفلسفي عند الفيلسوف الألماني (إيمانويل كانط) كونه يقدم مثلاً مهماً على دور فكر الأنوار في نشأة وتطور مفهوم المواطنة وإشاعته في الفكر الغربي الحديث والمعاصر. ففي مقالتيه "جواب عن سؤال: ما الأنوار؟" و"مشروع للسلام الدائم" يطرح "كانط" مفاهيم "المواطنة/ الشعب/ الجمهور" مقابل مفهوم "الرعية" وهو ما يعد مؤشراً لنهاية مرحلة تاريخية من العلاقة بين المواطنين وسلطة الدولة التي تحكمهم. حيث تتأسس منذ الآن مرحلة جديدة تقوم على مبادئ ومفاهيم وشروط اجتماعية ومعرفية جديدة، ومنها مبادئ العدالة والمساواة والحقوق السياسية وممارستها، في سياق عقد اجتماعي جديد، ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وعلاقتهم بالدولة ومؤسساتها المختلفة، من جهة أخرى، فضلاً عن تحديد الحقوق والواجبات الخاصة بالطرفين. حيث يؤكد "كانط" في مقالته حول التنوير بأن هذه المبادئ والأسس التي يقوم عليها التنوير والتي تؤسس لهذه المرحلة الجديدة في الحياة العامة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية لا يمكنها أن تتحقق إلا بشرط أساسي وجوهري، وهو "شرط الحرية والتفكير النقدي الحر وممارسة هذا الحق في جميع المجالات". وهذا يعني أن المواطنة أخذت تفترض تحولاً في شكل العلاقة بين المواطنين والسلطة، يقودها من التبعية إلى المواطنة، وينقل مفهوم السلطة، من السلطة الملكية المطلقة، إلى السلطة الجمهورية، بوصفها الراعية للمجال العام، حيث تتجلى المبادئ الحقوقية للمواطنة بالممارسة اليومية للفكر النقدي الحر.

والمعروف أن مفهوم "المجال العمومي" الذي يبلوره لأول مرة "إيمانويل كانط" سوف يشكل في سياق التطور التاريخي اللاحق أحد المداخل المهمة لبناء وتأسيس مفهوم المواطنة، وهو ما ساعد بعض المجتمعات على تخطي مشكلات التعددية السياسية والطائفية والعرقية .. إلخ. ولا شك في أن هذا التحول في المجال العمومي، بتحويله إلى فضاء عام ديمقراطي لممارسة النشاط السياسي، والتفكير النقدي الحر، قد ساهم في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وتعميق الثقافة الحقوقية وثقافة المشاركة، والتسامح، فضلاً عن، تعزيز الاندماج الاجتماعي بين الأفراد والجماعات المتعددة.

وعلى المستوى السياسي: كان للثورتين الأمريكية والفرنسية، وقبلهما الثورة الإنجليزية دوراً مهماً في تطور مفهوم المواطنة" إذ مثل إعلان الدستور الأمريكي 1787م والثورة الفرنسية 1849م بداية مهمة لعملية الانتقال بفكرة المواطنة من المجال النظري إلى بعض مجالات الممارسة العملية، من خلال التأكيد على حقوق المواطنة في الدساتير الجديدة لهذه الدول. علماً أن عملية التطور لمفهوم المواطنة وتحقيق المساواة في الواقع المعاش، بقت محدودة، كونها حرمت قطاعات كبيرة من السكان من نيل الحقوق السياسية والاجتماعية. إذ أستبعد الدستور الأمريكي الهنود الحمر وجنس السود، والنساء من حقوق المواطنة. ولم تتمكن الثورة الفرنسية أن تترجم المبادئ والشعارات الكبرى التي رفعتها في "الحرية والعدالة والمساواة" إلى واقع متجسد على أرض الواقع يشمل جميع مكونات المجتمع. فهي على سبيل المثال، لم تضع حداً نهائياً للعبودية، حيث استمرت قائمة في المجتمع الفرنسي، ولم تمنح المرأة حقوقها السياسية، أو تساعد على الخروج من دائرة الاستبعاد والتمييز والقهر المتعدد الوجوه، حيث ظلت المرأة تعاني من عمليات التمييز والإقصاء والحرمان من ممارسة حقوقها السياسية، ومنها الحق في التصويت الذي لم تنله إلا بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م. وبمقدورنا القول "نظرياً على الأقل" إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "قد شكل نقلة نوعية تطويرية مهمة" في مفهوم "المواطنة المتساوية" إذ مارس العهد الدولي الجديد الخاص بحقوق الإنسان، دوراً مهماً في إدخال تعديلات مهمة على دساتير الدول المتقدمة وبعض بلدان العالم الثالث، نتج عنها ظهور نصوص دستورية تؤكد على المساواة وعلى ضمان الحقوق السياسية لجميع المواطنين

في إطار الدولة الواحدة، وللمحد من أشكال العنف والتمييز بين المواطنين على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو الدين ...إلخ.

الدولة الحديثة ومفهوم المواطنة:

لا شك في أن تطور مفهوم المواطنة، قد سار جنباً إلى جنب، مع تطور سلطة الدولة الحديثة القائمة على مبدأ المشاركة في صنع القرار السياسي، وممارسة السلطة. ذلك أن السلطة الحديثة كما يعرفها " ميشيل فوكو " هي "علاقة قوى". والسلطة بتعريفها البسيط هذا تعني برأي فوكو " أنها لا تمارس إلا على ذوات أحرار. أي أن الأفراد والجماعات، فهنا يتاح لهم إمكانات للقيام بعدة تصرفات وعدة استجابات وأنماط سلوكية مختلفة، ولهذا السبب فهو لا يرى في الرق علاقات سلطوية كونها تقوم على علاقات إكراه جسدية، أي ليست موجهة إلى ذوات أحرار". فعندما نتحدث عن ممارسة السلطة كصيغة فعل في أفعال الآخرين، ونصفها بأنها حكم بعض الناس لبعضهم بالمعنى الأوسع لكلمة الديمقراطية، فإننا ندخل في السلطة الحديثة عنصراً مهماً وهو عنصر الحرية.

هو ما يعني أن هناك علاقة جدلية بين نشوء السلطة الحديثة وتلك المفاهيم المؤسسة لمبادئ ومكونات المواطنة مثل " الحرية، والديمقراطية والمساواة " وغيرها من مكونات المواطنة، التي لم يكن لها أن تتحقق في الحياة العملية، إلا بوجود دولة مؤسساتية حديثة ضامنة وراعية لهذه الحقوق على مستوى التفكير النظري والممارسة العملية.

وهذه العملية التاريخية تبدأ كما هو معروف عندما قلبت عقلانية التنوير معادلة العلاقة بين المواطنين والسلطة، ونقلت مجال ممارستها إلى المجال العمومي، أو "الميدان العام" حيث أسقطت شعار " أطيعوا ولا تفكروا، بل نفذوا " واستبدلته بشعار " فكروا وانتقدوا ثم طيعوا ". حيث أصبحت الحرية بموجب ذلك، شرطاً لممارسة التفكير النقدي الحر في كل ما يتصل بالمجال العمومي، وأخذت تتجسد من خلاله قدرات الناس على ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات المفروضة عليهم. هذه التحولات الجديدة التي حدثت بموجبها الانفصال التاريخي مع العصور الوسطى وشمل مستويات متعددة من المعرفة والوجود والفكر السياسي والفلسفي الحديث، حيث ظهرت وتجلت فيه فلسفة التعاقد الاجتماعي، فشكلت

مع جملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الشروط التاريخية لقيام الدولة المدنية الحديثة، التي ظهرت وفق العرض السابق لميشيل فوكو بموجب آليات جديدة تعمل بها، إذ تقوم على ضوابط قانونية جديدة تحكم توجهاتها وتحدد مساراتها، مستندة إلى تشريعات الفقه الدستوري الذي تبلور في سياق تطور الفكر السياسي الحديث وفلسفة التعاقد الاجتماعي.

وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاثة صور مختلفة لتطور مفهوم المواطنة في سياق هذا الفكر الذي صاحب تطور العملية التاريخية للدولة القومية في الديمقراطيات الغربية وهي:

الجمهورية المدنية، والليبرالية، ثم الليبرالية الاجتماعية. حيث تُظهر صورة المواطنة في الجمهورية المدنية، بوصفها المشاركة السياسية وهي تعود إلى (كانط) و (ميكافيلي) ويمكن اقتفاء أثرها البعيد في فلسفة (أرسطو) ومن منظريها المحدثين نذكر (حنا أرنست) و (بنيامين باربر). أما الصورة الليبرالية فتظهر المواطنة بوصفها وضعية قانونية تركز على منح الفرد أكبر قدر ممكن من الحرية، وعلى حرية السوق، وتنظر الليبرالية الجديدة إلى المواطنين كمستهلكين عقلاء للبضائع. أما الصورة الثالثة للمواطنة وهي النظرية الليبرالية الاجتماعية، فهي تنظر إلى "مفهوم المواطنة" من زاوية حقوق المواطنة وواجباتها، وتتجلى نماذج المواطنة الليبرالية الاجتماعية في الواقع العملي في دولة الرفاه الاجتماعي التي ظهرت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى المستوى النظري نجد في فلسفة (جون روالز) الأخلاقية أحد ممثليها المهمين بالإضافة إلى همنفري مارشال". وطبقاً لمنظور الليبرالية الاجتماعية، يجب أن تكون المواطنة شاملة وقائمة على المساواة، أي يجب أن تشمل جميع المواطنين ضمن نطاق الدولة، ويجب أن تضمن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية الاجتماعية، كمقابل للمساواة في الواجبات.

في ضوء كل ما سبق، يمكن أن نص بعض عوامل وشروط تطور مفهوم المواطنة في الفكر الغربي وتطوره في نطاق الدولة الحديثة وهي:

- عوامل معرفية: وضعت أسسها ومبادئها الكبرى، عقلانية التنوير ومثله الفكرية والفلسفية حول الحرية والمساواة، والتسامح وحقوق المواطنة. حيث كان التأسيس المعرفي بشقيه الأبستمولوجي والعملي، الأرضية التي نماء على تربتها الخصبة مفهوم المواطنة في شكله الحداثي الأكثر تطوراً. ذلك أن هذا الفكر انطلق

في تصويره للإنسان، بوصفه نقطة البدء في المعرفة والعمل. فهو بالمعنى الديكارتي " الذات المفكرة " وهو بالمعنى الكانطي " العقل الخالص " وفي المنظور "الهيغلي " هو "العقل الكلي" وهو الإرادة الحرة "كما أنه بالمعنى الماركسي " الذات الفاعلة في العمل والصانع للتاريخ ". وكما نلاحظ، فإن تصورات عقلانية التنوير والحداثة للإنسان تكشف عن درجة التمجيد العالية للذات الإنسانية وفعاليتها في عملية التطور التاريخي للحياة.

ولا شك في أن الحداثة قد جعلت بموجب ذلك، من مفهوم "المواطنة المتساوية" معادلاً جوهرياً من حيث أهميته الاستمولوجية وضرورته الوجودية لمفاهيم، الديمقراطية ونظام العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة في الحقوق والواجبات .. إلخ

- عوامل سياسية: تمثلت بنشؤ وتطور الدولة المدنية الحديثة، بوصفها التجسيد المباشر لهذه التطورات في ميادين الفكر الفلسفي والفلسفة السياسية والاجتماعية، فضلاً عن كونها نتاجاً مهماً للثورات الاجتماعية والسياسية، التي قادت الطبقة البرجوازية الناشئة، وما شهدته بعض المجتمعات من تطورات على مستوى التشريعات المنظمة لحياة مواطنيها القائمة على تحديد وضبط العلاقة بين الحقوق والواجبات بنصوص الدستور وأحكام القانون، المدعوم بسلطة قضائية مستقلة.

ولا شك في أن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الصادر سنة 1948م، سوف يشكل علامة فارقة في عملية التحول التدريجي في مفهوم "المواطنة" وفي تسريع انتقاله إلى مرحلة جديدة، أخذت فيها كثير من الدول تحرص بأن تكون دساتيرها موائمة مع المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولكافة المواثيق والمعاهدات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان. إذ أخذت دساتير هذه الدول تتضمن مختلف المبادئ والأسس التي يقوم عليها مفهوم المواطنة المتساوية. هذا التحول الذي شهدته مفهوم "المواطنة" بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" واقتران كلمة "المواطنة" بكلمة "المساواة" ساهم في ظهور القراءات المتعددة لمفهوم المواطنة، كما ساهم في تناول مشكلات جديدة تتصل بمشكلة المواطنة المتساوية وطرق فهمها وأساليب المعالجة لمشكلاتها الكثيرة والمعقدة.

- عوامل اقتصادية: تمثلت بظهور وتطور الاقتصاد الليبرالي بمرحلتيه الكلاسيكية والحديثة، حيث ساهم التطور الاقتصادي في بلورة الأفكار والمفاهيم الجديدة حول العمل الحر والملكية الخاصة والحرية الفردية وغيرها من المفاهيم الليبرالية، التي أثرت على حقوق المواطنة في المجتمعات الغربية، مثل المساواة والعدالة والديمقراطية والحرية.

إن جملة العوامل التي أتينا عليها فيما سبق وأخرى كثيرة لم نذكرها، مارست أدوارًا مختلفة في ظهور وتطور مفهوم المواطنة المتساوية، وانتقالها من الأطر النظرية والمعرفية الضيقة في مجال الفلسفة السياسية والفكر السياسي الليبرالي، إلى ميادين الفعل السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، ويمكن القول بأن أهم إنجازاته تجلت بقيام مؤسسات سياسية راسخة، مؤسسة تأسيسًا ديمقراطيًا، وأنظمة من حقوق المواطنة الإنسانية، محمية ومدعومة، بوجود مجتمع مدني حيوي، وحر، ونظام عدالة، توفرت فيه أحد الشروط التاريخية لعملية الانتقال التدريجي الناجح، صوب تحقيق المواطنة الكاملة في الدولة الديمقراطية الحديثة.

المواطنة وتجليات تحققها في اليمن:

لقد جرت في السنوات الثلاثين الأخيرة مناقشات ثرية، اشترك فيها جمع كبير من الناس في معظم الأقطار العربية، وشملت كثير من القضايا والمشكلات المرتبطة بالتغيرات والتحولات التاريخية التي شهدتها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث أصبح بموجب هذه المناقشات، لفظ "المواطنة" و "المجتمع المدني" و "الديمقراطية" و "الدولة المدنية" من الألفاظ الشائعة والمشهورة، في اليمن والأقطار العربية، وأمكنة أخرى كثيرة في العالم، والسبب أن هذه المناقشات التي شاعت في العلوم الاجتماعية والسياسية وبين المثقفين والسياسيين والأكاديميين والمجتمع المدني، أكدت بصورة أو بأخرى، على أن نشر وتأطير وتعميم هذه المفاهيم يوفر الشروط الأولية المهمة لانتقال ناجح إلى الديمقراطية، وعلى التأكيد بأن وجود مجتمع مدني حيوي شرط ضروري لقيام دولة مدنية ديمقراطية، تتحقق فيها المواطنة المتساوية.

والحق إن هذه المناقشات التي كانت حقوق المواطنة وما يترتب عليها من تحولات تشمل مختلف ميادين الفعل السياسي ومؤسسة العدالة، جاءت

إلى حد كبير نتاج خطاب وافد حملته رياح العولمة وثورة الاتصالات والإعلام والمعلوماتية، التي فتحت الحدود وجعلت من العوالم الكثيرة والمتعددة قرية كونية صغيرة يلتقي فيها الناس عبر نوافذ أجهزة الاتصالات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعية، يتبادلون فيها على اختلاف مكوناتهم الثقافية واللغوية، الدينية والاجتماعية والسياسية، الأفكار والتصورات والآراء والخبرات والتجارب، بطرق وأشكال متباينة. وهو ما يعني أن مناقشة قضايا المواطنة والحرية والمساواة والديمقراطية والدولة المدنية... إلخ جاءت في ضوء محفزات خارجية، تحركت بفعلها المياه الراكدة في بحيرة الداخل العربي التي تتسم بالرتابة والسكون منذ وقت طويل.

ومن نافل القول إن العديد من الأقطار العربية شهدت في السنوات الماضية تزايد ملحوظ في أعداد الأصوات المطالبة بالمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات. وقد تعددت المصادر التي انبعثت منها هذه المطالب كما تعددت اتجاهاتها، واختلفت في سقف مطالبها، وكان من الطبيعي أن تظهر مثل هذه الاختلافات بسبب اختلاف الأوضاع الخاصة بهذا البلد أو ذاك، فهناك أقطار عربية تتسم تكويناتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بقدر كبير من التعدد القائم على الاختلافات الطائفية والعرقية والدينية، فضلاً عن التنوع الثقافي والاجتماعي الناجم عن هذه التعددية التي غالباً ما يتم تجاهلها من طرف الأنظمة السياسية القائمة، بوصفه محفز للتطور والتقدم، ولا يختلف الأمر بالنسبة للبلدان الأخرى، التي لا تعاني من مشكلات التعدد الطائفي أو الديني أو العشائري والقبلي، لكنها تمتاز بالتنوع والاختلاف في الجغرافية الاجتماعية والسياسية والثقافية والأيكولوجية للبلد الواحد.

ولأن عوامل التغيير التي فرضها منطق العصر الراهن قد هبت وبدأ تأثيرها يتجلى على أكثر من مستوى، منذ نهاية القرن الماضي، ووصلت عبر تراكم معرفي تنويري واسع، ساهم مع عوامل أخرى على قيام مظاهر متنوعة من الحركات الاحتجاجية الشعبية العربية، ضد أنظمة تسلطية واستبدادية، في أكثر من بلد عربي، حيث عبر الناس عبر مختلف وسائل الاحتجاج عن مطالبهم بالتغيير الشامل في السلطة، ومراكز صنع القرار فيها، والدولة بمختلف مؤسساتها البنوية، وجعلت من مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق، والمطالبة بوجود

سلطة قضاء مستقلة، وبأن يكون للمعارضة والمجتمع المدني دورًا رقيبًا على السلطة التنفيذية... إلخ مطلبًا عامًا تلتقي حوله مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، المنخرطة في الحراك الشعبي المطالب بالتغيير.

لكن ونحن نتحدث عن المواطنة في اليمن، ومعرفة تجليات مفهوم المواطنة في الوعي الثقافي والسياسي بخاصة، والوعي المجتمعي بعامة، ومستويات تحقيقه العملي في الواقع اليمني الراهن.

يمكننا القول: قياسًا إلى جملة ما آتينا عليه سابقًا، بدءًا من تحديد معنى مفهوم المواطنة وتعريفه، مرورًا بالسياق التاريخي المعرفي والسياسي والاجتماعي الذي تبلور فيه مفهوم المواطنة مع غيره من المفاهيم الفلسفية والسياسية والسوسيولوجية التي أسست لقيام دولة مدنية ديمقراطية حديثة تقوم على مبادئ العدالة والمساواة في حقوق المواطنة وعلى الحرية في القول والتفكير والنقد والممارسة في مختلف مجالات الفعل، السياسي والاجتماعي والإبداعي.. إلخ.

لن يكون الحديث عن المواطنة في اليمن بالسهولة التي قد يتوقعها البعض، على الضد من ذلك تمامًا، مشكلة المواطنة في اليمن هي مشكلة تتسم بقدر كبير من التعقيد المركب، وهو ما يتطلب من الباحث في هذا الشأن قدر كبير من الجهد والعناء إذا ما أراد الإحاطة بهذه المشكلة وتقديم قراءة موضوعية لها، تستجيب لمتطلبات الواقع المعاش، وتقدم الحلول الكفيلة بالخروج من مأزقها المعقد.

بكيفية أخرى: إن الحديث عن المواطنة والمساواة في الواقع اليمني، ومحاولة معرفة الحيز الذي تشغله في المجال الثقافي ومستويات التحقق لتلك التطورات النظرية لمفهوم المواطنة، على مستوى الوعي الجمعي، في واقع الحياة اليومية للمواطنين باختلاف انتماءاتهم السياسية أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو المكانية، يتطلب من الباحث القاصد معرفة حقيقة أوضاع المواطنة، أن يضع في اعتباره جملة من المسائل المعقدة، التي تشكل العناصر المكونة لمشهد المواطنة والمساواة في اليمن، وفي هذا السياق نعتقد أنه من المناسب لنا الدخول لمناقشة مشكلة المواطنة في اليمن منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي حتى الوقت الراهن، أي منذ أن بدأت المناقشات حولها في السياق الثقافي العربي والعالمي.

وسوف نقسمها إلى ثلاث فترات رئيسة، شهد خلالها مفهوم المواطنة المتساوية في اليمن صعودًا ثم تراجعًا، فانحدارًا إلى مستوى أكثر عمقًا وتعقيدًا.

تبدأ المرحلة الأولى في بداية عقد التسعينيات، حيث تزامنت تلك المناقشات التي سبق الحديث عنها وشملت مشكلة المواطنة المتساوية، مع تحقيق الوحدة بين شطري اليمن وقيام الدولة اليمنية الموحدة، عام 1990م، ومع هذا الحدث التاريخي المهم شهدت الجمهورية اليمنية، جملة من التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وقد مثلت العملية الديمقراطية العلامة البارزة في جملة هذه التحولات، حيث نجد في المشهد الديمقراطي في اليمن، على سبيل المثال وليس الحصر: التعددية السياسية والحزبية. حرية الصحافة والمطبوعات. حرية القول والرأي، وإن في حدوده الدنيا. ظهور مؤسسات المجتمع المدني، بوصفها أحد المكونات الأساسية الفاعلة في المجال العمومي. مبدأ التداول السلمي للسلطة بوصفه المبدأ الرئيس الذي تقوم عليها الحياة السياسية في البلاد، تُرجم في الواقع العملي بالانتخابات الدورية البرلمانية والرئاسية والمحلية إلى جانب العديد من الإجراءات القانونية الأخرى المتصلة بقضايا الحقوق والحريات، والتأكيد عليها في دستور الدولة الجديدة، وقوانينها النافذة، التي جاءت في عديد منها موائمة للكثير من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمنتها التشريعات الدولية حول الحقوق والحريات بصورة عامة، أو المتعلقة بحقوق فئات وشرائح اجتماعية معينة مثل حقوق المرأة والطفل، فضلاً عن المواثيق والاتفاقيات الدولية، التي تؤكد على صون كرامة الإنسان، وحماية حقوقه السياسية والإنسانية.

ولا شك أن هذا الواقع بمعطياته النظرية على الأقل، كان موجوداً، ولا قبل لأحد على إنكاره، وكان حاضراً ومتجلياً بأنصع صوره له، في سياق خطاب إعلامي وسياسي، رنان "رسمي في الغالب" عندما كان يتحدث حول المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المواطنة، علماً أن هذا الخطاب لم يكن خاص بالعقد الأول من عمر الدولة الموحدة، بل كان سائداً، على مدى العشرين السنة الأولى من عمر الجمهورية اليمنية.

لكن ماذا عن واقع المواطنة والمساواة في الواقع العملي؟ ماذا عن وضع الدولة بوصفها الراعية لهذه الحقوق؟ هل هناك مؤسسات تحمي وتضمن هذه الحقوق وتكفل تحقيق مبدأ المساواة بين مواطنيها، وتنتظر إليهم جميعاً بدون تمييز أو انتقاء أو تحيز على أساس الموطن أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الطائفي أو السياسي أو الديني؟

إن إلقاء نظرة سريعة من الخارج لمشهد الحياة اليومية وما صاحبها من خطاب سياسي وإعلامي رسمي تكفي لتكوين صورة مثالية حول تطور حقوق المواطنة المتساوية في اليمن خلال فترة العقد الأول من عمر الجمهورية اليمنية. غير أن هذه الصورة التي قد تتخدع بخطاب إعلامي وسياسي متضخم، سوف تنطوي على حكم متسرع عند تقييم هذه المشكلة، ومن ثمة، سوف تفقد مصداقيتها تمامًا، عندما يأتي آخرون لدراسة مشكلة المواطنة والمساواة في اليمن من خلال البحث والتحليل النقدي، والغور في أعماق الواقع، والنظر عن قرب في تفاصيل عالم الحياة اليومية، التي ستكشف عن واقع مغاير تمامًا لما تقدمه الصورة الأولى حول حقوق المواطنة المتساوية في اليمن، ذلك أن المفارقة بين ما يقال نظريًا عن تطورات كبيرة ومهمة شهدتها العملية السياسية والديمقراطية، والمكاسب الاجتماعية والسياسية، التي تحققت لقوى المجتمع المختلفة ومنها تلك المتعلقة بحقوق المواطنة المتساوية في اليمن، لا شك بأنها سوف تكون مفارقة مدهشة ومؤلمة في أن معًا. والحق إن قضايا الحقوق والحريات والمساواة والعدالة والديمقراطية، وغيرها من المبادئ والأسس المكونة لمفهوم المواطنة، بمعانيه النظرية ومستويات تحققها في الواقع العملي، كانت تتجه في مسيرتها على مدى العشرين السنة الأولى من عمر دولة الوحدة اليمنية، بعد البداية المهمة نظريًا وتطبيقيًا، نحو الانحدار والتقهقر وليس التطور والتقدم.

فإذا ما قارنا مشكلة المواطنة، بين عقد التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الجديد، أي بين المرحلة الأولى والثانية (لأننا سوف نرجى الحديث عن مشكلة المواطنة في العقد الثالث من عمر دولة الوحدة لأسباب سنأتي عليها فيما بعد)، فإننا سوف نلاحظ أن المشكلة سوف تبدأ مسيرتها التنازلية منذ منتصف التسعينيات، حيث يبدأ عمليًا تقليص فضاء الحرية المتاحة أمام المواطنين في ممارسة الحقوق السياسية بصورة لا تتفق مع مبادئ العدالة وروح المساواة المجتمعية، مروراً بعملية تقليص مساحة المشاركة الشعبية الحقيقة في العملية الديمقراطية بفعل الاستمرار بسياسة الانفراد بالسلطة، وإلغاء دور مؤسسات الدولة بعد أن اختزلت هذه المؤسسات بشخص الزعيم والقائد وصاحب الفخامة، وانتهاء بتراجع روح الانتماء إلى الوطن وتزايد مشاعر الاغتراب الثقافي والنفسي لدى المواطن وما نجم عنها من مشاعر الكراهية والنفور وعدم

القبول للآخر. علماً أن هذه المظاهر السلبية السائدة في الراهن المعاش آنذاك، لم تكن ملحوظة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أي في السنوات الأولى من قيام دولة الوحدة، إلا بعد أن تحولت العديد من الممارسات اليومية من أطراف النظام السياسي الذي بدأ ينقلب على دستور الدولة وعلى الحياة الديمقراطية وعلى مبادئ العدالة وروح القوانين، بسياسية مغايرة هي سياسية الأزمات والحروب وما ينجم عنها من تبعات إقصائية لفئات واسعة من السكان وانضمامها لطوائف اجتماعية أخرى لم تكن يوماً خارج دوائر العزل والاستبعاد. إن ما يدفعنا للقول إن مشكلة المواطنة في اليمن لم تكن في أحسن أحوالها كما يعتقد البعض، حتى في تلك الفترة من تطور الدولة الموحدة، لأنها على الضد من ذلك، كانت في أسوأ حالاتها، ولا يمكن لذلك الخطاب السياسي وما ينطوي عليه من مظاهر الزيف الأيديولوجي أن يخفي حجم المشاكل المرتبطة بحقوق المواطنة في اليمن، وما قادت إليه من نتائج سلبية متعددة شملت تقريباً مختلف مستويات الوجود الاجتماعي السائد، وتجلت في العديد من المظاهر ومنها - على سبيل التمثيل وليس الحصر -

- تدهور كبير وغير مشهود في شعور فئات مختلفة من السكان، الشباب بصورة خاصة، بالانتماء للوطن، بسبب وضعهم الاقتصادي، وفقدان الشعور بالأمان الناجم عن انسداد الأمل بالمستقبل، مع فقدان الأمل بالتغيير وخيبة الأمل بالنخب السياسية القابضة على السلطة والثروة، في ظل تفشي الفساد بأشكاله المختلفة، المالي والإداري، والسياسي، مع تراجع شديد في الخدمات الاجتماعية، في التعليم والصحة، بشكل خاص، وانهيار الخدمات الأساسية مياه، كهرباء، مواصلات، طرق ... الخ.

- شعور عام بالظلم، وغياب العدالة بمستوياتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بسبب التمييز، وانحياز العدالة ممثلة بالسلطة القضائية غير المستقلة، ضدًا تجاه المواطنين الذين ينتمون إلى جهات أو مناطق أخرى. وقد تجلت مظاهر غياب العدالة وتحيزها في الوضع القائم بعد حرب صيف 1994م في عديد من المناطق اليمنية وأولها مناطق الجنوب، حيث أخذ أبناء المناطق الجنوبية عامة، يشعرون بأنهم قد جردوا من حقوق المواطنة، بأبعادها ومستوياتها الوجودية والمعرفية، والإنسانية كافة. كما شمل ذلك أبناء مناطق

أخرى جرى التعامل معهم من طرف القوى المهيمنة على السلطة السياسية على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية، فشملت حالة التمييز والاستبعاد، أبناء محافظات كثيرة في اليمن. وقد أخذ هذا النوع من التمييز على أساس الانتماء الجغرافي، حيث صُنف مواطنيها على أنهم مواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة (أبناء "تهامة" مثلاً الذين يشكلون غالبية سكان محافظة الحديدة، وأجزاء من محافظات أخرى مجاورة).

إن مشكلة المواطنة والمساواة في اليمن لا تنحصر تجلياتها عند هذه المظاهر التي أشرنا إليها فحسب، إذ نجد العديد من الظواهر المؤكدة على غياب المواطنة المتساوية، فضلاً عن غياب مقدمات وشروط تحقق مفهوم المواطنة في ميادين الحياة العملية، ومنها:

- ما تزال "المرأة" في اليمن تعاني من عمليات القهر والتمييز وعدم التمكين من حقوقها هو الغالب في الحياة العملية. حيث تبين العديد من الدراسات الحديثة العديد من المؤشرات التي تؤكد، ليس فقط، على تزايد عمليات التمييز والاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمرأة في المرحلة الأخيرة، فضلاً عن تعرضها لضغوطات ثقافية ونفسية ودينية من أطراف القوى التقليدية التي تزايد حجم نفوذها الاجتماعي والسياسي مؤخراً، بهدف الضغط على المرأة وإجبارها على الصمت وملازمة الدار وعدم التحدث والمشاركة في قضايا الشأن العام. فضلاً عن ذلك، ما تزال العديد من القوى والحركات الاجتماعية والسياسية والدينية عرضة للاضطهاد والقهر السياسي والاجتماعي، والحرمان من ممارسة حقوقها في التعبير عن رؤاها الفكرية أو السياسية أو الدينية، كما يعاني المواطنون المنتمين لهذه الجماعات أو الحركات الاجتماعية من عمليات تمييز وإقصاء من الفرص المتساوية مع غيرهم من المواطنين.

والحال إذا ما انتقلنا للمرحلة الثالثة، التي تمثل العقد الثالث من عمر الجمهورية اليمنية، لكي نتحدث عن مشكلة المواطنة في الحالة الراهنة التي يعيشها المواطن اليمني، وإذا ما استندنا في ذلك إلى تعريف مصطلح المواطنة، الذي قلنا بأنه يشير في استخدامه اليومي، إلى الكلام الذي ينحصر عادة في حدود الدولة، وفي توصيف الانتساب لها، كما يشير إلى الحقوق وإلى الواجبات وإلى الفعاليات التي تنتج من هذه العلاقات وإذا ما انتقلنا بعد هذا للعودة لتعريف الدولة

التي ينحصر فيها استخدام مصطلح "المواطنة" كما تقدمه أدبيات الفلسفة السياسية وعلم السياسة بالقول: إن الدولة هي جماعة المواطنين الذين يشغلون إقليمًا محدد المعالم، ومستقلًا عن أي سلطان خارجي، ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة والولاء من هذه الجماعة من المواطنين أو على الأقل من أغلبهم". وهو ما يعني أن تعريف الدولة يقوم على أربعة عناصر أساسية، يشكل فيه المواطنون العنصر الأول، في حين تأتي باقي العناصر الأخرى، وهي الأرض، والاستقلال، والحكومة. فإن الحديث عن المواطنة المتساوية في اليمن، استنادًا لهذه الأسس المعرفية والسياسية، يصطدم بواقع مغاير كليًا لكل هذه الشروط التي يمكن تحديد معنى المواطنة من خلالها. قد يقول البعض أن اليمن يمر بحالة طارئة في تاريخه السياسي والاجتماعي، ولا ينبغي لنا تقديم أحكام تبنى على معطيات هذه المرحلة الطارئة. لكن ونحن نتحدث عن حقوق المواطنة فليس أماننا من سبيل آخر غير قراءة الواقع والتعرف على معطياته، وهو من يقدم لنا حقيقة أن الدولة في الوقت الراهن، لا تمتلك مقومات وجودها، فجماعة المواطنين لا يشكلون كتلة واحدة ولا يدينون لحكومة واحدة، ومسألة السيادة في اتخاذ القرارات السيادية مشكوكًا فيها. ... إلخ كل هذا يجعل من الحديث عن المواطنة المتساوية وشروط تحققها في ظروف الواقع الراهن، يتراجع نحو البحث عن ما يساعد على حياة الإنسان على البقاء، وصون كرامته كإنسان له حقوق مثبتة في الدستور والقوانين النافذة حتى مع غياب العمل بها أو انتهاكها من كل أطراف النزاع وما أكثرهم.

خلاصة القول: إن ما يحتاج إليه المواطن اليمني والعربي عمومًا، هو إلى جانب توفر تلك الشروط التاريخية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي أتينا عليها بوصفها أسس ضرورية لقيام مواطنة كاملة تقوم على مبادئ وأسس هي الأخرى ضرورة ولازمة وفي مقدمتها شرط الحرية والمساواة والعدالة ووجود عقد اجتماعي جديد ينظم الحقوق والواجبات الكفيلة بتنظيم تلك العلاقات التي ذكرت في سياق هذا البحث، ومنها علاقة المواطن بوطنه انتماءً وثقافة وتاريخ، وعلاقته مع مواطنيه الذين يشاركونهم العيش والانتماء للوطن، فضلاً عن علاقته بدولته التي تقوم على مبدأ احترام الحقوق وأداء الواجبات المفروضة عليه. وإن ما يحتاج إليه المواطن، هو خلق مثل هذه الشروط التي تحول المواطنة

إلى إحساس وثقافة وشعور ناضج بالانتماء من طرف كل فرد في المجتمع، وهذا لا يتم إلا عندما تتحول المواطنة إلى قيمة ثقافية وأخلاقية وسياسية في التكوين الشخصي للمواطن.

المصادر والمراجع المثبتة في الدراسة:

- ١_ ريان فوت ، النسوية والمواطنة ، ترجمة : أيمن بكر وسمر الشيشكلي . مصر ، ٢٠٠٤ م ص ٣٣ .
- ٢_ شفيق المصري ، المواطنة في ضوابطها الدستورية ، مجلة تسامح ، العدد ٢٠ خريف ٢٠٠٧ م .
- ٣_ محمد عثمان الخشب ، تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي ، مجلة التسامح ، العدد ٢٠ خريف ٢٠٠٧ .
- ٤_ ينظر : ريان فوت ، النسوية والمواطنة ، المرجع السابق ، ص ٣٣
- ٥_ إيمانويل كانط ، جواب عن سؤال : ما الأنوار؟ ترجمة : رشيد بو طيب ، مجلة عيون ، العدد ١٢ السنة السادسة ٢٠٠١ ، ص ٣٣ .
- ٦_ ميشل فوكو . بحثان حول الفرد والحرية ، ص ١٩٤ .
- ٧_ ميشل فوكو . المرجع نفسه ، ص ١٩٧ .
- ٨_ إيمانويل كانط . جواب عن سؤال : ما الأنوار؟ المرجع السابق ، ص ٣٢ .
- ٩_ ينظر : ريان فوت ، النسوية والمواطنة ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان

في الدولة المدنية الحديثة

د. روزا جعفر محمد الخامري
استاذ القانون المساعد
جامعة عدن

لا يمكن للدولة أن تتنج وتحقق أسس نهضتها دون مبدأ المواطنة، إذ إنّ المواطنة جوهر التفاعلات التي ينتجها المجتمع ومكونا أساسيا من مكونات الدولة بصيغتها المدنية المعبرة عن تفاعل جميع المكونات الداخلية. وانطلاقا من ذلك يندرج تحت هذا المفهوم الحرية وما يصاحبها من حقوق وواجبات، فالمواطنة تسبغ على المواطن حقوقا سياسية وأخرى قانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية ... الخ؛ وحيث إنّ الدولة المدنية هي دولة تعاقدية يتوافق الناس على مبادئها ودستورها وشكل مؤسساتها، وهي دولة النظام والقانون ويحاسب فيها من ينتهك القانون ولا تتركز السلطة فيها بيد جماعة أو فرد وإنما يكون معيار التنوع قائم على أساس النظام الديمقراطي، تبنى على أساس توزيع السلطات وتوازنها والرقابة المتبادلة بين السلطات قائمة على بنية مؤسسية فيها برلمان مستقل غير خاضع للسلطة التنفيذية.

كما أنّ الدولة المدنية تقوم على عدد من المبادئ تستند اليها وتشكل من وحي ثقافة المجتمع ومرجعية العلاقات المجتمعية من أهم هذه المبادئ أنّ الشعب مالك السلطة ومصدرها الوحيد، المساواة والعدالة وعدم التمييز، العدالة الاجتماعية، دولة القانون، احترام حق الاختيار والاختلاف، الحرية، الامن والتنمية، التغيير السلمي والتنافس المشروع، تكافؤ الفرص، المشاركة.

وهناك عدة مقومات ينبغي توافرها كأسس في الدولة المدنية الحديثة — وأهمها وجود المواطنة — فلا تتحقق شروط بناء الدولة المدنية إلا بوجودها وهي:

1- الدستور: (1)

إن أهم مقومات الدولة المدنية الحديثة هو وجود دستور مدني، ينظم العلاقة بين فروع الحكومة ببعضها وعلاقة الحكومة بالمجتمع، وينص على تفويض الشعب للحكومة بإدارة شئون البلاد وفق شروط، يسحب هذا التفويض إذا حدث إخلال بالالتزامات الدستورية، ويمثل هذا الدستور تأكيداً على أنَّ الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، وأهم ما يجب أن يتضمنه الدستور في الدولة المدنية السيادة الشعبية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة، ويتضمن تحديد شكل وطبيعة نظام الحكم، ونظام الانتخابات، الفترة الرئاسية، استقلال وفصل السلطات الثلاث، وضمان للحقوق والحريات العامة وسيادة القانون تأكيداً لمبدأ المواطنة المتساوية، ودولة المؤسسات والاعتراف والتطبيق والحماية للحقوق ولحريات العامة، وحقوق الإنسان كافة، وإعلام حر ومتعدد، بما يكفل حرية تكوين الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية، وحرية الرأي والمعتقد، والاجتماع، والاعتماد على مبدأ الانتخاب العام لعناصر السلطة التشريعية والتنفيذية، كأساس لتداول السلطة، من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة، تجسد نتائجها بصدق عن إرادة الناخبين، والاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية. ويجب أن يضمن الدستور التنوع والمشاركة الشعبية الواسعة والمباشرة عبر إيجاد حكم محلي ديمقراطي كامل الصلاحيات يقوم على انتخاب المجالس المحلية، وتكوين مؤسسات مجتمع مدني. أما بالنسبة لحكم القانون فهو يتحقق من خلال صياغة دستور وقوانين مدنية تحمي حرية المواطنين من التدخل التعسفي للسلطة، كما تحمي حقوقهم المدنية عند التعامل مع بعضهم بعضاً على أن تمنح السلطة القضائية والهيئات التنفيذية السلطة المناسبة لتنفيذ القوانين دون تعسفٍ في تنفيذها.

(1) دليل المواطن إلى الدولة المدنية الحديثة، مؤسسة تمكين للتنمية، ص12.

2- الديمقراطية:

تعرف الديمقراطية بأنها: (نظام حكم سياسي واجتماعي لإدارة الدولة والمجتمع)، كما يعرفها بعض الكُتّاب: بأنها نمط وأسلوب حياة وطريقة في التفكير تقوم على إتاحة الفرصة الكاملة لكل أفراد المجتمع بالمشاركة في كل ما يخص شئون حياتهم العامة، وهي أيضاً سلوك متكرر من الأفراد يقوم على احترام الآخر، وإتاحة الفرصة الكاملة له للتعبير عن ذاته، وتقدير آراءه، بل والأخذ بها إذا كانت صائبة. إنها نمط وسلوك متكرر لكل أفراد المجتمع يقوم على الموضوعية، ومواءمة مصلحة الجماعة والمجتمع مع مصلحة الفرد، نمط يقوم على احترام المعايير، والضوابط الاجتماعية، بما يؤدي في النهاية إلى وجود مناخ وبيئة داعمة ومحفزة على التقدم والرفاهية.

إن الدولة المدنية هي التي تقوم على أسس ديمقراطية واعتمادها كأسس لنظامها السياسي، ومفردات النظام الديمقراطي تقوم على فصل السلطات والانتقال السلمي للسلطة، والوصول إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، أي إنّ بناء الدولة المدنية الديمقراطية يشترط أن تكون السلطة مفتوحة للتنافس الحر عن طريق الانتخابات التي تقام في فترات يحددها الدستور، بحيث لا تظل السلطة رهينة بيد فرد أو جماعة أو حزب. وتقوم ديمقراطية الدولة المدنية على الفصل بين السلطات والتوازن بينها في الوقت ذاته، وعلى استقلال القضاء، وعلى التداول السلمي الدوري للسلطة بين قوى سياسية منظمة، تطرح برامجها لنيل ثقة المواطنين في عمليات انتخابية حرة ونزيهة؛ لأنها تقوم على مجموعة من المبادئ أهمها التداول السلمي للسلطة، وحرية الاختيار والشفافية والمصادقية وتداول المعلومات ومبدأ المساواة واعتماد مبدأ المحاسبة والرقابة والمساءلة، والتنظيم المؤسسي للمجتمع، كما أن الديمقراطية تعتمد على دعامتين أساسيتين، هما حكم الأغلبية وحكم القانون، ويتحقق حكم الأغلبية من خلال انتخابات حرة مباشرة تضمن انتخاب حكومة تمثل الشعب، على أن يتم الفصل التام بين السلطات المختلفة واستقلال كل منها عن الأخرى في إطار من التوازن، مع وجود رقابة متبادلة بينها والقدرة على محاسبة المؤسسات الحكومية، هذا إضافة إلى التداول السلمي للسلطة في البلد الديمقراطي بشكل سلس لفترة زمنية كافية، لأن الديمقراطية هي في جوهرها طريقة في الحياة وأسلوب لتسيير المجتمع

وإدارة صراعاته بوسائل سلمية، وهي بهذا المفهوم تتطلب سيادة قيم معينة ومؤسسات وآليات تضع الديمقراطية بهذا المفهوم موضع التطبيق، فلا يمكن بناء الديمقراطية في أي مجتمع بدون إشاعة ثقافة تعمق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في هذا الاتجاه.

إن الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية يتطلب أولاً وفي الأساس تحرير الإنسان وإطلاق طاقاته ليصبح القوة الأساس في التنمية، ولا يمكن الحديث عن تحرير الإنسان طالما بقيت روااسب الاستبداد قائمة في المجتمع على شكل نظم حكم سلطوية وثقافة غير ديمقراطية، وما لم يشمل التحول الديمقراطي كافة مجالات المجتمع فإنه لا مجال للحديث عن تحرير الإنسان. كما لا يمكن التحول إلى الديمقراطية بدون بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها هذه الطريقة في الحياة، أو بدون توافر الآليات التي يتم من خلالها وضع هذه القيم الديمقراطية موضع التطبيق وشمولها المجتمع كله؛ لذلك فإن من المهم أن نسعى إلى بناء مؤسسات مجتمع ديمقراطي ونشر ثقافة ومبادئ وقيم الديمقراطية من أجل تحقيق دوله مدنية دوله النظام والقانون، لذا ينبغي الخروج من (الجدال المشكوك في براءة مقاصده حول الدولة الدينية والدولة المدنية الذي يؤدي إلى تبيد طاقاتنا ويضيع وقتنا، ويشغلنا عن إقامة الدولة الديمقراطية، التي هي المشكلة وهي الحل).

3 المواطنة:

تعرف المواطنة بأنها: (عضوية الفرد التامة والمسئولة في الدولة، وينتج عن هذه العضوية مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين نسميها الحقوق والواجبات)؛ وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى إنَّ (المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة). كما إنها العلاقة بين الفرد والدولة بحيث تقدم الدولة لمواطنيها الحماية ويردون بدورهم بالولاء كما تتوطر المواطنة العلاقة بين الفرد والدولة في الحقوق والواجبات بحيث تضمن للمواطنين حرياتهم وحقوقهم وتفرض عليهم الواجبات والمسؤوليات تجاه الدولة. (وذلك ما سنتناوله بشكل أوسع عند الحديث عن المواطنة والحقوق فيما يلي من البحث)

4- حقوق الإنسان:

كان أبرز أشكال التعاون الإنساني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أعقاب ما ارتكب من فظاعة وجرائم أثناء الحرب العالمية، والتي كان من أهم دوافعها إلغاء التمايز العنصري والعنصري لجنس على الأجناس الأخرى، هو التعاون الإنساني في إصدار الأمم المتحدة الوليدة النشأة (1945) في ذلك الوقت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام (1948)، الذي أكد في ديباجته على إن الحقوق التي وردت في هذا الإعلان، هي مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنساناً، حيث يولد الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

وقد أكد الإعلان أيضاً أن لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان واعتبارها حقوقاً غير قابلة التنازل عنها، وغير مشروعة الانتهاك لأي سبب من الأسباب، وأساس هذه الحقوق هو تحريم الاعتداء على الحياة الإنسانية (الإنسان كإنسان)، ولا يجوز تقييدها إلا لأسباب يحددها القانون، وذلك استناداً إلى الحق في الحياة والأمن، حيث تنقسم هذه الحقوق إلى مجموعة من الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، على حقوق فردية وأخرى جماعية.

أمّا لماذا حقوق الإنسان؟ ليس هناك أسباب لهذه الحقوق غير أننا نولد أحراراً متساويين في هذا الكوكب، علينا أن نسعى فيه نحو تحقيق حياة كريمة، وهي حق أصيل لا يجوز التنازل عنه، أو انتهاكه، ويجب أن تحمي القوانين، وهي حقوق لصيقة بالشخصية الإنسانية، لا يتم الحصول عليها من منطلق أنها منحة أو مكافأة أو مؤشر أو دلالة على التميز، ولكن يتم الحصول عليها نتيجة الصفة الإنسانية.

من جهة أخرى بالإضافة إلى التزامات الدولة تجاه حقوق الإنسان فإنه يتطلب أيضاً التزام الفرد والمجتمع كلٌّ تجاه الآخر، ويؤكد ذلك ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) في المادة 29 من إشارة واضحة للواجبات، حددت في جوانب أساسية هي:

- على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يوجد فيه، وأن تنمو شخصيته نمواً حراً كاملاً.

- يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقرها القانون

فقط لضمان حقوق الغير وحياتهم، واحترامها، ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

مفهوم المواطنة والحقوق

لمحة تاريخية عن المواطنة:

عرف الإغريقون المواطنة وحبّ الوطن، فدولة اسبارطة كانت تتميز بنظام عسكري صارم في تربية أبنائها فالدولة هي التي تتولى تدريبهم على الأمور الرياضية العنيفة، تهتم بتقوية أبدانهم حتى يبلغوا أقصى درجات القوة الجسمية، ثم يتولى الذكور تدريبات عسكرية شاقة ليبلغوا أقصى درجات الخبرة العسكرية، أما الإناث فكن يتلقين من الوسائل التربوية ما يُعينهنَّ على إنجاب ذرية قوية، ومن ثم فوجد التربية البدنية فينشغل الاسبرطيون بالشئون العسكرية، ثم يتولون بعد ذلك شئون الحكم والخدمة العامة، وكان هناك شعور عسكري قوي وسائد بين الأفراد بالانتماء إلى الدولة أقوى من العائلة، ومن ثم حققت انتصارات عسكرية ضخمة بفضل تعبئة أفرادها نحو الدفاع والأمن كهدف وضعت نصب عينيه (2).

مفهوم المواطنة:

توجد رابطة قانونية بين الدولة والمواطن يترتب بموجبها حقوق معينة للفرد نحو الدولة وفي المقابل توجد واجبات معينة للدولة تجاه الفرد. إلا إنَّ المفهوم الواسع للمواطنة يعني أكثر من الرابطة بين الفرد والدولة فهو يمتد ليشمل العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن كافة سواسية دون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكّمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الإنتماء السياسي والموقف الفكري. كما إنَّها تعبر عن علاقة تاريخية وانتمائية بين الإنسان وموطنه، وهي صفة تلازم المواطن ولا

(2) د. عبد الخالق يوسف سعد، المواطنة وتنميتها لدى طلاب التعليم قبل الجامعي - رؤية مقارنة - المركز القومي للبحوث التربوي والتنمية، القاهرة، 2004م، ص13.

تزول عنه حتى لو أُكْرِه على الخروج من بلده. وتُعرَّف المواطنة بأنها (عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة، وينتج عن هذه العضوية مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين نسميها الحقوق والواجبات).

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أنَّ (المواطنة هي علاقة بين الفرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تضمنته تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة).

وهناك علاقة وطيدة بين مفهومي الدولة المدنية والمواطنة إذ لا مواطنة دون دولة مدنية تسنُّ القوانين التي تحمي مواطنيها وحقوق المواطنة وتكفل المساواة وتكافؤ الفرص ومتطلبات العيش الكريم.

ولقد أشارت المنظمة العربية لمناهضة التمييز (AAD) في العدد (11) لعام 2005م، حول تطور المفهوم الحديث للمواطنة قبل نحو ثلاثة قرون مع تشكيل الدولة القومية التي تحتكر لنفسها السيادة المطلقة داخل حدودها، فمن أجل منع استبداد الدولة وسلطاتها نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك حقوقاً غير قابلة للسلب أو الاعتداء عليها من قبل الدولة، حقوق مدنية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي وحقوق جماعية ترتبط بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولذا تعرف الدولة القومية باسم دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى الإرادة الشعبية؛ فهذه العناصر القومية باسم دولة القانون والمؤسسات المسندة إلى الإرادة الشعبية فهذه العناصر الثلاث (السيادة، القانون، والمؤسسات الديمقراطية) هي ما يعطي لمفهوم المواطنة معناه.

هذا ويعدُّ مفهوم (المواطنة citizenship) من المفاهيم الغربية الذي أرتبط ظهوره بكتابات المفكرين والفلاسفة الغربيين لاسيما المدينة الفاضلة لأفلاطون. ثم ما لبث أن أصبح مفهوم المواطنة مفهوماً محورياً في إطار الدراسات القانونية ليصف الوضعية القانونية التي يحق للشخص بمقتضاها التمتع بما تمنحه الدولة من امتيازات لمواطنيها وتحمله واجبات المواطنة كافة من دفع للضرائب وأداء الخدمة العسكرية وغيرها (3).

(3) رضا عطية إبراهيم، المواطنة والانتماء وأثرها على الدولة والمجتمع والأسرة،

مكتبة الأسرة مصر، 2006، ص 18

ورغم أن مفهوم المواطنة يشير إلى حمل جنسية دولة ما وعضوية الفرد التامة والمسؤولة في تلك الدولة، إلا أنها باتت غير كافية للدلالة على مفهوم المواطنة فكثيراً ما تكون صلة الدم أو واقعة الميلاد - وفقاً للقانون - أساساً لمنح الجنسية لذلك فإنها دون شك ليست كافية (للمواطنة) فمفهوم المواطنة أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً من مجرد حمل جنسية دولة ما رغم أنه يرتب حقوقاً والتزامات في آن واحد، إلا أنه يتضمن رابطاً معنوياً لا تحدده الدساتير والقوانين.. فمفهوم المواطنة يتضمن الشعور بالانتماء والوحدة الوطنية، والرغبة في المبادرة والمشاركة في الحياة العامة والحرص على ممارسة الحقوق السياسية انطلاقاً من كونها ليست فقط حق ولكن واجباً وطنياً يتعين أدائه. كما إن المواطنة ترتب منظومة من الحقوق الأساسية أهمها الحق في المساواة والملكية الخاصة والتعليم والرعاية الصحية والعمل والضمان الاجتماعي والتفكير والعقدية والانتخاب والتمثيل السياسي وتكوين الأحزاب السياسية، وتكوين النقابات والجمعيات، والعدالة وتداول المعلومات، والتنقل، والحياة الكريمة والقبول من الآخرين والإنصاف... الخ.(4).

ليس من السهل أن تُحيط بمصطلح كالمواطنة، يتصف بتعددية الرؤى، وشموليته لجوانب مختلفة من الحياة، لاختلاطه بمفاهيم أخرى كالوطن والجنسية والدولة والديمقراطية وارتباطه بإشكاليات الهوية القومية، وتعرضه مع مفاهيم مناوئة له كالاستبداد والظلم والإرهاب والدولة الدينية، إن المواطنة في الأخير موضوع (يلتمس بأسئلة صعبة ما زالت تواجه الدولة)(5).

ولقد شهد هذا المفهوم تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالاته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقاً، بل القراءة في الدراسات السياسية الحديثة تؤكد على عودة الاهتمام بمفهوم الدولة مع نهاية الثمانينات، ويرجع ذلك لعدة عوامل أبرزها الأزمة التي تتعرض لها فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين(6):

(4) المرجع نفسه ص18.

(5) فالديا يموت، مقال « المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي، مجلة الكلمة، تصدر عن الكلمة للدراسات والبحوث، العدد (54) السنة الرابعة عشر، 2007، ص141.

(6) رضا عطية إبراهيم، المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مرجع سابق، ص2.

أولها: تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم وتفجر العنف بل الإبادة الدموية، ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث بل أيضاً في قلب العالم الغربي وعلى يد قواه الكبرى، بدءاً من الإبادة النازية لليهود، ومروراً بالإبادة الفورية في هيروشيما، والإبادة الصربية للمسلمين في البوسنة والهرسك والإبادة الأمريكية للعراقيين والأفغان، والإبادة الصهيونية للفلسطينيين واللبنانيين على يد الصهيونية المتطرفة التي ما زالت جارية حتى يومنا هذا.

وثانيها: بروز فكرة (العولمة) التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور (الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً).

لقد تعددت التعريفات لمفهوم المواطنة (Citizenship) حيث استمد المفهوم معناه في اللغة من مفهوم الوطن محل الإقامة والحماية، بينما نظر قاموس علم الاجتماع إلى المواطنة باعتبارها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) يقدم من خلالها الطرف الثاني الحماية وهذه العلاقة تتحدد من خلال طرق أنظمة الحكم القائمة، وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف المواطنة من منظور نفسي باعتبارها الشعور بالانتماء والولاء للوطن للقيادة السياسية التي تُعدُّ مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الإخطار المصرية.

ومن ثم تشير المواطنة إلى العلاقة بين الأرض والبلد. (7) فالمواطنة لدى فاديه الفقيه (8) هي الانتماء (membership) إلى تجمع سكاني أو تجمع محلي ويقوم الانتماء بتنظيم العلاقة بين الأفراد والدولة من جهة، وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى ويشير علي خليفة الكواري إلى أن عبد الكريم غلاب في كتابه (أزمة المفاهيم وانحراف التفكير) ربط بين الوطنية والمواطنة، (كون الوطنية تعني أن يكون المواطن مع وطنه في السراء والضراء، وأن يراعي مسيرة الوطن داخل وخارج الوطن بل أن غلاب يعتبر الوطنية بمثابة طوق النجاة للفرد عندما تحيط

(7) نقلاً عن: رضا عطية إبراهيم، المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مرجع سابق، ص 23 - 24.

(8) فاديه أحمد الفقيه، مقال النساء الديمقراطيات بدون ديمقراطية، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ط 1، 2001م، ص 182.

به الأزمات، وعليه فإن غلاب يشترط التوازن بين الوطنية والمواطنة فالأخيرة في نظره (لا تستقيم في مجتمع مختل التوازن) (9)، وفي دراسة نشرت عن المواطنة المتساوية (اليمن أنموذجاً) (10) وقد ارتكزت هذه الدراسة على اختبار فرضية أساسية هي إن ضعف دولة النظام والقانون، وتدهور الحياة المعيشية، وغياب الثقافة الديمقراطية، والبنية التقليدية اليمنية التي تقوم على القبلية والعشائرية والأسرية، فضلاً عن استئراء الفساد، هي أبرز معوقات المواطنة المتساوية في اليمن. ولاختبار هذه الفرضيات تناقش الدراسة ثلاث قضايا، هي: مفهوم المساواة، والمواطنة المتساوية في النصوص الدستورية، ومعوقات المواطنة المتساوية.

المواطنة المتساوية في النصوص الدستورية: لم تأت الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية في اليمن نتيجة لنضال المجتمع المدني، وإنما بقرار سلطوي، وذلك ما نتج عنه سيطرة شبه مطلقة للنخب على الساحة الديمقراطية، على الرغم من النصوص الدستورية العديدة التي تتحدث عن المساواة بين المواطنين لكنها لا تجد من يطبقها في الواقع ولا من لديه القدرة على حمايتها. **معوقات تطبيق المواطنة المتساوية:** إنَّ معوقات ممارسة الديمقراطية والمواطنة المتساوية في الجمهورية اليمنية هي الأمية وتخلف المجتمع وضعف القاعدة المادية وسيادة العادات والتقاليد الموروثة بطابعها السليبي، والتراث الشمولي، وسيادة مبدأ الغلبة في الحياة اليومية، وضعف الثقافة الديمقراطية، وضعف المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة. وهو ما يمكن إجماله في النقاط الأربع التالية: غياب دولة النظام والقانون، وهيمنة الثقافة الشمولية، والبنية الاجتماعية التقليدية، والفساد.

وتوصلت الدراسة إلى إنه لتعميق مفهوم المواطنة المتساوية وتحويل النصوص الدستورية إلى واقع لا بد من توافر عدة شروط، هي: النيات الحسنة، والثقافة الديمقراطية، والمؤسسات الديمقراطية، ومؤسسات المجتمع المدني، وتطوير

(9) علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية -

بيروت، ط2، 2004

(10) علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص36.

البنية الاجتماعية التقليدية، ومحاربة الفساد، ورفع المستوى المعيشي.

المواطنة في السياق الغربي

عرّفت موسوعة دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة) وتؤكد الموسوعة على إن المواطنة (تدل حتماً على مرتبة من الحرية) مع ما يصاحبها من مسؤوليات وتُبيّن الموسوعة أن الجنسية والحماية في الخارج من أهم اشتراطات المواطنة، وتتبع الموسوعة على المواطنة (حقوق سياسية مثل حق الاقتراع وتولى المناصب) (11).

وجاء مفهوم المواطنة في معجم المصطلحات السياسية للإشارة إلى الوضع أو المركز القانوني الذي يحق للشخص بمقتضاه أن يتمتع بامتيازات وواجبات المواطنة الكاملة في الدولة حيث يمكن أن يكتسب وضع المواطن من خلال عدة طرق: عند الولادة (واقعة أو مكان الميلاد) صلة الدم (نتيجة الانحدار من أصل أو نسب معين، أو عن طرق منح الجنسية) التحويل الرسمي (للاتمء أو التجنيس) وتمنح المواطنة للشخص الحماية التي تكفلها له قوانين الدولة وتشريعاتها فضلاً عن بعض الحقوق والامتيازات بحق المشاركة في الحكم والتمتع برعاية البعثات الدبلوماسية والقنصلية الدولية في الخارج، وفي المقابل يؤدي المواطن واجبات معينة كدفع الضرائب والخدمة في صفوف الجيش (12).

وقد قَرَّبَ المسلمون الأوائل أيضاً من مفهوم المواطنة، وذلك بفضل ما يحمله الإسلام من منظور إنساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات ومبادئ العدل والقسط والإنصاف مبدأ الشورى ويعود تاريخ إبداع مبدأ المواطنة في أوروبا إلى بداية عصر النهضة وظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي، وحركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات نهضة وتوير في الحياة السياسية، مستفيداً في ذلك من الفكر السياسي الإغريقي والروماني، ومبادئ

(11) المرجع نفسه، ص 30.

(12) المرجع نفسه ص 15.

الإسلام وذلك بعد أن اندثرت التجارب الديمقراطية المحدودة في دائرتي الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب توجه الحضارات السائدة طوال العصور الوسطى 300 - 1300، بما فيها الحضارة العربية الإسلامية الصاعدة إلى إقامة أنظمة حكم ملكية مطلق غير مقيدة على الرغم من البدايات الواعدة للممارسات الإسلامية في صدر الإسلام والمستندة إلى مبادئ الشورى والمساواة بين جميع البشر، وإقرار غير المسلمين على عقائدهم وحفظ عهودهم. (13)

فالمفهوم الإسلامي للمواطنة ينطلق من خلال القواعد والأسس التي تُبَنَّى عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة، وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة وهي الأفراد المسلمين، والحاكم والإمام، وتتوج هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى، وبمعنى آخر بأن المواطنة هي تعبير عن طبيعة جوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذا الدار من المسلمين وغيرهم ويؤكد بعضهم ذلك بقوله: إن مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامي هي (مجموعة العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذا الدار سواء كانوا مسلمين أم ذميين أم مستأمنين) (14).

وهناك مرتكزات للمواطنة، مثل حرية المعتقد وذلك باعتبار الحرية هي الفطرة الإلهية التي منحها الله للإنسان، وحرية التفكير والتبصير وهي تأتي مفتوحة لا حاجز لها في ظل مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث دعا القرآن الكريم العقل وطالب المذكورين بعدم اعتناق العقيدة إلا بعد الاقتناع التام.

وكذلك حرية الانتماء وهو سنة الله في خلقه والآية التي تدل على المواطنة في القرآن الكريم يقول تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (14). وكذلك الحريات العامة.

(13) المرجع نفسه ص 25.

(14) سورة الحجرات، آية 13.

المواطنة وحقوق الانسان: تظهر العلاقة بين المواطنة وحقوق الانسان من حيث الاهتمام الذي توليه (منظمات حقوق الانسان) بالفرد كإنسان (بَسَر)؛ بينما المواطنة تهتم بالفرد بوصفه مواطناً يحمل جنسية تلك الدولة وأحد أعضاء المجتمع السياسي فيها. وهناك أوجه خلاف بين المواطنة وحقوق الانسان نذكر منها: غن حقوق الانسان حقوق معنوية وقانونية لكل البشر على حدٍ سواء، في حين أن المواطنة تجسد دلالات سياسية بحثة ترتبط بجنسية الشخص وانتمائه لدولة ما، وتُعدُّ حقوق الانسان بمثابة حقوق ذات أهمية وقائية، بينما المواطنة تُعدُّ مجموعة استحقاقات يمكن ممارستها بشكل عملي، وينظر لحقوق الانسان على إنها حقوق عالمية في حين ينظر للمواطنة بشكل أكثر خصوصية؛ فالحقوق والامتيازات الممنوحة تظل محصورة داخل دولة معينة.

المواطنة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية

لقد جاءت كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية للتأكيد على المساواة بين البشر وعدم جواز التمييز فيما بينهم بسبب العرق واللون أو الجنس بين البشر. ووفقاً لذلك صاغت منظمة الأمم المتحدة مفهوم المواطنة. حيث نصت المادة (13) من وثيقة الإعلان العالمية لحقوق الإنسان لعام 1948م على إنه (يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه) وقد أكدت المادة (15) من الإعلان أن (لكل فرد حق التمتع بجنسية ما. وأنه لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حق في تغييرها).

وقد أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م عدم جواز التمييز بين مواطني الدولة الواحدة لأي من الأسباب، حيث نصت المادة (25) منه على أن تتاح لكل مواطن دون أي وجه من وجوه التمييز " بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة أو الدين أو الرأي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غيره فرصة التمتع بمجموعة من الحقوق دون قيود غير معقولة.

ووفقاً لما تقدّم فإنَّ المواطنة شرط لتطبيق الديمقراطية، والمواطنة الحقّة هي متن الديمقراطية، والممارسة الديمقراطية تحتاج لثقافة المواطنة والمواطنة هي السبيل الوحيد لإرساء النظام الديمقراطي، وتكريس سيادة القانون والمساواة

ولن تترسخ مبادئ المواطنة إلا من خلال المواطن لا الدعوى أو التابع، والفرد الذي يتوقع حقوقاً سياسياً هو مواطن بينما الدعوى لا يتوقع أية حقوق إلا ما تعطى له، و يظل يتعامل معها أو مع انتهاك حقوقه بالحسن والتسامح، إن غياب المواطنة يقوض العلاقة بين المواطن والمجتمع المدني والدولة الديمقراطية. (15).

جوهر المواطنة:

يكن جوهر المواطنة في تحقيق قيم المشاركة والمساواة، الحرية والمسئولية الاجتماعية في المجتمع.

المشاركة: تكمن المشاركة في تمكين المواطنين من التعبير عن اراداتهم في التفكير والتعبير والاختيار والمشاركة من خلال العملية الديمقراطية وذلك انطلاقاً من القاعدة فالشعب مصدر السلطات. تحقيقاً لرغبات الشعب وطموحاته، وعليه فإنه من حق المواطنين (وفقاً للأهلية القانونية) التي يحددها الدستور الترشح للمناصب والتصويت، وانتخاب ممثلين في الهيئات كافة ويمكنهم المشاركة في صنع السياسة العامة أمّا بطريقة مباشرة أو من خلال ممثليهم أو من خلال دورهم في الرقابة والمساءلة وتشكيل الأحزاب. أو من خلال منظمات المجتمع المدني ودورها في المشاركة والرقابة على تنفيذ السياسة العامة للدولة.

الحرية: وتتجسّد في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجهاً ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

المساواة: هي عدم التمييز بين المواطنين في المجتمع سواء في الدين أو العرق أو الجنس أو العقيدة أو اللون... الخ وتوفير كل سبل تكافؤ الفرص بين المواطنين وقد كفل الدستور ذلك في الحياة العامة والحياة السياسية والاجتماعية

(15) محمد اللطيفي، المواطنة المتساوية في الإسلام، مرجع سابق، ص 17.

والاقتصادية من خلال القوانين التي جسد فيها ذلك والتي تصدرها السلطة التشريعية.

المسئولية الاجتماعية: وهي تتضمن عددا من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين.

الحقوق والواجبات: وتتمثل في علاقة الفرد بالدولة وعلاقة الدولة بالمواطن من خلال الالتزام بالحقوق والواجبات الملقاة على عاتق كل منهما في احترام القانون وسيادته وفي احترام حقوق الآخرين في المجتمع واحترام حقوق الانسان من خلال منظومة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحقوق التنموية. وأبرز هذه الحقوق كالتالي:

أبرز الحقوق المدنية والسياسية	
المساواة وعدم التمييز على أساس الدين اللغة اللون والراي والجنس....الخ	الحق في اللجوء الى المحاكم عند أي انتهاك
الحق في الحياة والحرية والامان الشخصي	حظر الاعتقال أو الحجز أو النفي التعسفي
حظر الاسترقاق والاستعباد والاتجار بالرقيق	الحق في المحاكمة العادلة والمستقلة
حضر التعذيب والمعاملة والعقوبة القاسية واللا انسانيه والخط من الكرامة	براءة المتهم الى أن تثبت ادانته ومحاكمته بشكل علني مع توفر الدفاع
الحق بالاعتراف بالشخصية القانونية	الحق في الجنسية وعدم الحرمان منها
المساواة أمام القانون وحمايته دون تمييز	عدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد أو في شؤون أسرهم
الحق في حريه الحركة والتنقل داخل الدولة	الحق في الحرية الرأي والتعبير
الحق في مغادرة أي بلد والعودة إليه في أي وقت شاء	الحق في الاشتراك في الجمعيات السلمية
الحق في الزواج وتأسيس أسرة	الحق في الانتخابات الدورية وفي ادارة الشؤون العامة
حق التملك وعدم تجريد الأفراد من ممتلكاتهم بشكل تعسفي	الحق في تقلد الوظائف العامة بالتساوي مع الاخرين

الحقوق المدنية السياسية:

(متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) هكذا قالها عمر وجاءت المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان " يولد جميع الناس أحراراً"، فالحرية يكسبها الإنسان فطرياً قبل أن تكون حقاً من حقوق الإنسان الطبيعية، والمواطن في الدولة المدنية الحديثة يتمتع بكافة الحقوق والحريات السياسية والمدنية، مثل حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية وحرية التعبير عن الرأي والانتخاب : الترشح والترشيح واختيار الحاكم، وتحديد شكل الحكومة والمشاركة فيها وحرية التظاهر والتجمع وتشكيل النقابات والإعلان عن أفكاره وأراءه بحرية تامة، وحرية المواطن في استخدام كافة الوسائل التي تمكنه من إيصال صوته للآخرين والتأثير على أصحاب القرار والحكم.

تتجسد الحريات السياسية والمدنية من خلال بناء مجتمع مدني يساهم فيه المواطن في صياغة التشريعات والقوانين من خلال المؤسسات المدنية والأحزاب والصحافة وغيره، بما يمكنه من تجسيد حريته على مستوى الممارسة والعمل والحرية هنا تعتبر أكثر من كونها مجرد حق للإنسان، فهي بجانب كونها حق، هي فضيلة من الفضائل الأخلاقية السامية، بل هي على رأس الفضائل، ورغبة الإنسان في الحرية قوية، وهي أقوى من الرغبة الموازية لها في الأمن والاطمئنان. لهذا فإن الحرية، هي الراجح دائماً في نهاية المطاف، والمستقبل لحرية الشعوب، وليس لاستبداد الأنظمة.

حرية الرأي والتعبير:

نصت المادة (19) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أن (لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقه)؛ فحرية الرأي والتعبير هي حق أصيل لكل انسان ومن أهم الحقوق المدنية والسياسية، ويقصد بها حرية اعتناق الافكار والآراء والتعبير عنها عن طريق القول أو الكتاب أو عمل فني بدون رقابه أو قيود أو مضايقه، على أن لا تكون طريقة ومضمون الافكار أو الآراء ما يمكن اعتباره اعتداء على حرية الآخرين، ويرتبط الحق في حرية الرأي والتعبير بكثير من الحقوق كالحق في حرية الفكر والمعتقد والحريات الصحفية وحرية الإعلام وتعددده والحق في حرية التجمع

والتظاهر السلمي، وحرية تكوين المؤسسات والنقابات والمنظمات، فضلاً عن ارتباطه بمبدأ الشفافية وحرية المعلومات.

حرية الفكر والمعتقد:

نصت المادة (18) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن (لكل شخص الحق في حرية تفكير الضمير والدين)، وهذا ما توافقت عليه كافة المواثيق وأقرته كل الكتب السماوية وأجمعت عليه كل التكوينات الانسانية. فالدولة المدنية ليست نقيضاً للدين ولا تستبعده، ولكنها تضم المؤسسات الدينية وغير الدينية، وتفتح ذراعيها للإنسان، ذلك إن الله خلق الإنسان وزوده بالعقل والقدرة على التمييز بين الأشياء، وأبان له السبيل ثم ترك له حرية الاختيار. يقول تعالى: (إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا. إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)(16)؛ وبعد أن يحث القرآن في هذه السورة على الإيمان واتباع سبيل الاسلام، يقول في خاتمتها: (إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا. وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)(17) ويؤكد القرآن هذا المعنى في سوره أخرى، فيقول: (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)(18).

وترتبط الحرية في الفكر والمعتقد بحرية الاختلاف؛ فينبغي أن يكفل القانون حرية التعايش في المذهب والفكر والدين والاتجاه السياسي والعقائدي.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن الحقوق والحريات لا يمكن لها أن تقوم إلا في ظل دولة قانونية تكفل هذه الحقوق وتحميها وتعتزم بناء مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل الأفراد في تسيير الشؤون العامة والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد.

(16) سورة الإنسان، الآية 2.

(17) سورة الإنسان، الآية 29/30.

(18) سورة البقرة، الآية 256.

صدر في العام 1966م عن الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تضمّن تفصيلاً لتلك الحقوق التي تمثلت في حق العيش برفاهية، وحق التعليم، وحق التمتع بمنتجات العلم والثقافة، والرعاية الصحية، والسكن الملائم، والحق في سلامة الجسم، والحق في الحياة الكريمة اللائقة، والحق في حرية الانتقال، والحق في تكوين التنظيمات النقابية، والحق في تكوين الأسرة والزواج، وحق العمل، والحق في التملك، وحق الحماية القانونية والمحاكمة العادلة، وحق التمتع بالجنسية؛ فيجب أن يحصل عليها الفرد في أي مجتمع، بمعنى أنّه يمكن بل يجب أن يطالب بها ويدافع عنها كفرد من خلال ممارستها والوعي بها، والتمسك بها، وتشكيل المنظمات المدنية التي تدافع عنها، والانضمام إليها والتفاعل معها. وأبرز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحق في الضمان الاجتماعي الحق في العمل الحق في الراحة واقات الفراغ ولا سيما تحديد معقول لعدد ساعات العمل الحق في مستوى معيشي ملائم ولاسيما المأكل والملبس والسكن، العناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية الحق في شروط عمل عادله ومريضه

الحق في انشاء نقابات والانضمام اليها الحق في التعليم. وأبرز الحقوق التنموية الحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في السلام العالمي.

خاتمة:

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وذلك يعني أن أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن كافة سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكيمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، ويرتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات.

ومما يلاحظ إنه في خضم العلاقة الطردية التي تربط بين الدولة والمواطن تبلور مبادئ أساسية تتعلق بمفهوم أو مبدأ المواطنة ينبغي التأكيد عليها سعياً لتنمية هذا المفهوم أو المبدأ ومن هذه المبادئ:

1. استخلاص حقوق الإنسان الدستورية دينية كانت أو طبيعية أو تعددية والتي ينبغي الإشارة إليها عند سنّ أي دستور.

2. يقتضي مبدأ المواطنة بأبعاده المختلفة - سياسيا ودستوريا وقانونيا وإداريا واقتصاديا - أن يركز منطق التعامل في الدولة والمجتمع على موجبات المواطنة (أي المشاركة والمساواة).
 3. تنمية وترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب وفي عموم المجتمع.
 4. المساواة لكل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس والفئة والأثنية أو الطائفية واحترام الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع بجميع صوره.
 5. مراعاة الجوانب الاقتصادية والبيئية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية إذ لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية ما لم يتوفر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع مثل وجود التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية.
- إنَّ عدم وجود المواطنة الفاعلة في أي مجتمع سبب حقيقي في انتشار انتهاكات حقوق الإنسان وضعف تطبيق القانون.

منظومة القيم في ثقافة المواطنة

د. عبدالله عوبل

استاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة عدن

ترتبط المواطنة بمنظومة القيم التي يتبناها المجتمع، وهي أشد ارتباطاً بمنظومة القيم المحورية، تلك القيم التي تشكل خلفية البناء الاجتماعي كله. والعلاقة بين المواطنة والقيم الثقافية تكون في حالة من التكامل مع التنظيم الاجتماعي للمجتمع. وتُعدُّ منظومة القيم هي جذر المواطنة باعتبارها حقوق طبيعية للفرد؛ فقيم الحرية مثلاً هي قيمة أساسية تطلق من الفطرة الطبيعية للإنسان. وبقدر إيمان المجتمع بهذه القيم بقدر ما يحقق أفرادها التقدم الذي ينشده المجتمع.

1- مفهوم المواطنة:

المواطنة هي (العلاقة السياسية الحقوقية الثابتة بين المواطن والدولة. والنظرة الحقوقية للمواطنة تتضمن جملة من الحقوق والواجبات، إنها علاقة بين الفرد والدولة. وفي المعنى السياسي تعني الحق في المشاركة في الحياة الاجتماعية والإدارة. وفي سياق ثقافي اجتماعي أوسع فإن المواطنة هي الحامل للهوية المرتبطة بالعضوية في مجتمع ما بحيث تميزه عن غيره من المجتمعات)(1).

(1). Carens, J,H (2000) Culture, Citizenship and community.

إنَّ أحد أهم التعريفات للمواطن في المعنى المعاصر للكلمة تقدمه موسوعة (ديجرو و لامبر) وهو إن المواطن عضو في مجتمع حرٌّ مكوّن من عددٍ كبيرٍ من الأسر التي تتقاسم الحقوق في المجتمع ويتصدّون لأي خرق لهذه الحقوق (2). إنَّ الأسرة هي الخلية البنائية الأولى للمجتمع. ومن مجموع الأسر تتكون المجتمعات. وتُعرّف الموسوعة البريطانية المواطنة بأنها (علاقة الفرد بالدولة كما يحددها القانون، وما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة) (3). المواطنة إذن حرية ومسؤولية وليست حرية مطلقة. المواطن حر ولكي تتحقق الحرية من المهم أن يخضع للقانون بغض النظر عمّا إذا كان النظام ملكي أو جمهوري.

وتعرف المواطنة أيضا بأنّها (تمنّع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة لا تميز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الجغرافي، وبالتالي فإنَّ القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات ويفرض نظام العلاقات بين البشر ويجعلها وفق تصورات محتملة) (4).

ومفهوم المواطنة هنا مفهوم مرتبط بوجود الدولة المدنية، وهذه العلاقة تعتمد على تعاقد بين المواطن والدولة، ليس فقط عند نشوء الدولة ولكن في كل مرحلة من مراحل التاريخ التي تتطلب فيها هذه العلاقة إعادة الضبط بما يتوافق ومستوى التطور الاقتصادي — الاجتماعي والتحويلات المتسارعة في مجال العلوم والتقنية.

2- مفهوم القيم:

يرى عالم الاجتماع الأشهر (اميل دوركايم) أن مصدر القيم اجتماعي، لأنَّ (العواطف الاجتماعية هي التي تجعل الأشياء ذات قيمة حيث تبدو متشابهة في وعي الجماعة) (5).

(2) DIGRO AND LAMBER celui Encyclopie 1953 .

(3) في منيعة أحمد، الشباب الجامعي الجزائري بين تحديات المواطنة وهشاشة المنظومة القيمية»، المجلة

الجزائرية للدراسات السوسولوجية، العدد السادس يونيو 2018

(4) سارة بخوش، الثقافة السياسية وبناء المواطنة لدى المجتمع الطلابي، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2012 ، ص86.

(5) اميل دوركايم، التربية والمجتمع»، ترجمة/ علي اسعد وطفة، دار الينابيع - دمشق، ١٩٩٤، ص٣٢.

ويرى (دوركايم) إنَّ للشخصية جانبين: (حيث يوجد في كلِّ منَّا كائن لا يمكن الفصل بينهما إلا على نحو تجريدي، أحدهما نتاج لكل الحالات الذهنية الخاصة بنا وبحياتنا الشخصية وهو ما يمكن أن نطلق عليه الكائن الفردي. أمَّا الكائن الآخر، فهو نظام من الأفكار والمشاعر والعادات التي ننتمي إليها، مثل العقائد الدينية والممارسات الأخلاقية والتقاليد القومية والمهنية والمشاعر الجمعية من أي نوع كانت، وهي تشكل في مجموعها الكائن الاجتماعي الآخر. وبالتالي فإن بناء هذا الكائن الاجتماعي في كلِّ منَّا يشكل في نهاية المطاف هدف التربية وغايتها)(6) وهنا يتضح الدور المحوري للقيم الاجتماعية في بناء مفهوم المواطنة، حيث يجب أن يتشرب الفرد المواطن هذه القيم منذ المراحل الأولى للدراسة.

ويرى عالم الاجتماع (ماكس فيبر) إنَّ الوعي هو ذاته يمكن أن يقودنا إلى (جرعة كبيرة من الحياد الاخلاقي. إنَّ المعايير القيمية والاخلاقية يمكن أن تقدم أجوبة واضحة جدا لهذه الاسئلة، عندما توضح لنا ماذا تخفي وراءها كمعان... إنَّ علومنا كثيرة تسمى ثقافية تعطي للأفراد القدرة والارادة ولها توجهات خاصة نحو العالم المحيط. هؤلاء الأفراد ليسوا في وضع أن يتحرروا من طموح أن يقيموا كل شيء حولهم - ظواهر أو احداث. وإذا فمفهوم الثقافة هو في حد ذاته مفهوم قيمي. إن الثقافة باتت لدينا حقيقة موضوعية لأنها تحمل في داخلها مخزون معنوي ورمزي بالنسبة لنا. لأنها شاهدة على علاقتنا بالقيم التي نتقبلها)(7).

ويرى (فيبر) (إنَّ المعرفة التي تتوصل اليها من خلال البحث تعكس موقفا اجتماعيا معيناً. فالباحث لديه افكار تقييمية للحقائق التي ستكون موضوع البحث، بل لن يكون قادراً على تنظيم المعطيات وفق مبدأ محدد. لا يمكن أن يوجد تحليل علمي مطلق للثقافة أو الظواهر الاجتماعية معزولا بالكامل عن وجهة النظر الخاصة بالباحث. إنَّ الباحث ينطلق من وجهة نظر بوعي أو بدون وعي، واضحة أو غير واضحة له، لكنها تخدمه في اختيار وتحليل وتنظيم وعرض موضوعه)(8). واضح هنا أن (ماكس فيبر) يشدد على أنَّ البيئة المحيطة بالفرد تؤثر على مواقفه

(6) المرجع نفسه، ص36.

(7) ماكس فيبر، "الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، 1905، ورد في عبدالله التركماني، "الحدائق في الوطن العربي"، ورقة قدمت في الندوة التي اشرفت عليها مؤسسة الشجرة للذاكرة الفلسطينية، بالمركز الثقافي بمخيم اليرموك دمشق للفترة من 6 - 9 ديسمبر 2004 ضمن محور معوقات الثقافة. www.educationuv.blogspot.com

(8) المرجع نفسه.

وآراءه، فهو ينتمي لأسرة ومجتمع وشريحة اجتماعية، وبالتالي فإن الباحث يخضع لتأثير المحيط الاجتماعي. لا توجد حالة حياد حتى في الدراسات الاجتماعية. الفرد ابن بيئته، لكن توجد موضوعية أي إنَّ ننظر للمعطيات كما هي دون زيادة أو نقصان. هنا يتم الحديث عن الثقافة باعتبارها منظومة قيمة تؤثر في وعي الفرد المواطن كما تؤثر في الباحث الذي يقف هنا ليس في موقف محايد فهو يتأثر بوعي أو بدون وعي بمحيطه الاجتماعي وبيئته الثقافية.

3 - منظومة القيم الاجتماعية: (Social value system)

تحتل القيم موقعا مركزيا في طروحات عالم الاجتماع الأمريكي (تالكوت بارسونز) (9) فهو يعتبرها محددات للبناء الاجتماعي للمجتمع؛ فيرى إن المنظومة المركزية للقيم لأي مجتمع كان هي خلفية كل بناء اجتماعي للمنظومة الاجتماعية الكلية ومفاصلها.

إنَّ حدود كل فعل عند (بارسونز) يتضمن العناصر التالية: الفاعل، الموقف، اتجاه الفاعل نحو موقف محدد. توجد نوعان من التوجهات، دافعية وقيمة. وتمثل الحاجات اساس ومركز التوجهات الدافعية، في حين إنَّ القيم تعبّر عن التّكّيّف مع بعض المعايير الاجتماعية. وسمى (بارسونز) هذه التوجهات منظومة التوجهات، (System of orientation)

إنَّ منظومة القيم المركزية عند (بارسونز) هي التي تميز بين المجتمعات (فهو يرى إنَّ الصراعات يمكن أن تتفجر في المجتمعات بين القيم. ولكن المجتمع لكي يتمكن من تطوير القيم، ولكي يحقق التكامل وتنظيم نفسه على أساسها، يجب بأن يقضي على القيم التي تعيق تطوره اللاحق)(10)

ويطلق (بارسونز) مفهوم الكمون وهو المفهوم الذي يعبر عن (التكامل بين التنظيم الاجتماعي وانماط القيم الثقافية العليا. ويتم ذلك عن طريق تقدير الاتساق بين اهداف التنظيم مع القيم التي يقرّها النسق الاجتماعي الأكبر. وذلك

(9) بارسونز، "بنية الفعل الاجتماعي"، نقلا عن عبدالله التركماني "الحداثة في الوطن العربي" مرجع سابق.

(10) المرجع نفسه.

يعطي شرعية للتنظيم كما إنَّه يعطيه قدرة على مواجهة الضغوط الخارجية، ويعطيه القدرة على وضع أولوية لأهدافه. ويشدد (بارسونز) إنَّ على النسق أن يضع منظومة متناغمة من القيم التي تحكم سلوك أعضائه كما إن عليه مواجهة الضغوط التي يمكن أن تواجه انساق الأنساق الفرعية، نتيجة تباين الانماط المعيارية وذلك من خلال وضع نسق القيم المحوري. Central Value system“.

4- منظومة قيم المواطنة:

نقصد بالمنظومة هي مجموعة القيم التي تشكل حجر الاساس للمواطنة. وهذه القيم تطلُّ أهدافا للتنظيم الاجتماعي، وتتكامل معه. كل بناء اجتماعي يقوم على خلفية منظومة قيم هي منظومة القيم المحورية. وعندما يقوم التنظيم الاجتماعي للمجتمع لابد أن يقوم على التكامل مع القيم الثقافية. تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطن تقوم على منظومة قيمية تتحول إلى عقد اجتماعي.

فهذه القيم تتطلب اصرارا من المجتمع للإيمان بها وتحويلها إلى حقوق ملزمة عند ممارسة التنظيم الاجتماعي للمجتمع. أي إن تكون عقدا اجتماعيا بين المواطن والدولة. لقد ظلت ومازالت كثير من الشعوب تطمح إلى تحويل المنظومة القيمية للمواطنة إلى حقوق ترفضها السلطات الاستبدادية وأنظمة ما قبل الدولة. وتشمل قيم المواطنة قيما مثل: قيم الحرية والمساواة والعدل وقيم الانتماء وقيم المشاركة السياسية وقيم الديمقراطية وغيرها.

هذه القيم هي تأكيد على مدنية المجتمع، أي قيم مستمدة من ثقافة المجتمع في علاقته مع المجتمعات المعاصرة. ومدنية المجتمع تعني خلو المجتمع من الاستبداد والظلم والقهر. أي مجتمع من أناس أحرار يبنون مجتمعا مزدهرا يضع في أولوياته تحقيق الكرامة الانسانية والدفاع عن حقوق المواطنة. كما إن القيم هي اجتماعية مصدرها اجتماعي نشأت في إطار ثقافة المجتمع وحاجاته الانسانية، وهي تؤطر العلاقة ليس فقط بين الدولة والمواطن، بل بين الناس أنفسهم. والقيم المرتبطة بحقوق المواطنة هي قيم سياسية. وبعض هذه القيم لها بعد اقتصادي يتمثل في العدالة في توزيع الثروة والتنمية المتوازنة وغير ذلك. فالمواطن يجب أن يقرر مصيره وأن يقرر من يحكمه. تلك هي القيم التي مازالت أهدافا لبعض الشعوب وتحققت بدرجات متفاوتة في بعض الدول الغربية.

”الهوية والمواطنة: معاً لمناهضة التمييز.. والهوية العقائدية بنشر ثقافة المواطنة“

أ. د. محمد أحمد علي
باحث وناشط مدني، اليمن

الهوية هي رابط الانتماء إلى أمة ووطن. والمواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات تحقق الانتماء وتحميه وتحافظ عليه. فهي ارتباط بوطن محدد ودولة، بما يحقق الانتماء للوطن والدولة؛ فالانتماء يُمثل الهوية الوطنية للمواطن الفرد والشعب. ويتحقق الانتماء فعليا في ظل توفر مقومات المواطنة: المساواة، الحرية، المشاركة والمسؤولية، والعدالة والإنصاف، وبالمواطنة تحقق الانتماء، والمواطنة والانتماء يعززان الهوية الوطنية الجامعة، إذ إن المواطنة تعني تمتع المواطن بكافة الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية دون تمييز؛ فغياب أو استبعاد مبدأ المواطنة يعني فقدان حقوق المواطنة الذي يترتب عليه فقدان الشعور بالانتماء إلى الوطن وعدم الولاء للدولة، وبالتالي فقدان الشعور بالهوية الوطنية.

لقد أصبح الانتماء في اليمن مستهدفاً جهاراً نهاراً، خاصة بعد إعلان جماعة الحوثي رسمياً التمييز العنصري كعقيدة، وتبني الهوية العقائدية غير الوطنية، ومسعاها إخراج شريحة من شرائح المجتمع اليمني - الهاشميين - من النسيج اليمني، والتكر لتاريخ اليمن وثقافته وتراثه وقوميته العربية، وهي العناصر التي تشكل مجتمعة الهوية اليمنية.

والمواطنة تقتضي من الفرد والجماعة الإقرار بالمساواة، والعدل، والإنصاف، والشراكة، والتنوع، والتعدد، ك شروط لا غنى عنها لحماية الهوية الوطنية الجامعة. لقد دمرت حرب 1994م، وامتدادها إلى حرب 2014م، نسق القيم الوطنية، وأحلت محلها قيم سلبية تجاه الوطن ومصالحة، واستهدفت نتائجها المواطنة مباشرة، ومنع بناء دولة المواطنة، وذلك بإلغاء المادة (27) من الدستور، حيث تم شطب الحق في المساواة أمام القانون وعدم التمييز، فأجازت التمييز دستورياً وقانوناً، وجسده ممارسته وسلوكاً. واليوم يُعلن التمييز العنصري رسمياً كعقيدة لجماعة الحوثي، ولا شك أن ذلك يمثل المدخل الأساس لتفكيك الوطن ودوافع الانفصال، إذ عادت بعد حرب 1994م إلى الواجهة دولة القبيلة والعسكر ورجال الدين، والحكم بثقافة شيوخ الدين والقبائل والعسكر، وكرست هذه الصورة في مناطق سيطرة الانقلاب نشوب حرب 2014م، التي أعادت دولة العنصرية والطائفية السلالية والمذهبية. بينما المواطنة التي تحقق الانتماء الوطني تعني رفض الاستبداد والعنصرية والطائفية، ودولة المواطنة لا تكون إلا دولة مدنية، أي الدولة غير قبلية أو دينية أو عسكرية، وهي الدولة التي لا تميز بين المواطنين، ولا تضيق على حرياتهم، ولا تحرمهم من الحق في المشاركة في تقرير إدارة شؤونهم، أو تظلمهم، أو تميز بينهم في فرص شغل الوظيفة العامة أو النشاطات الاقتصادية والتجارية، كما فعلت سلطة ما بعد حرب 1994م، ويفعله اليوم الحوثيون بصلف أكبر، بإعلانها التمييز العنصري رسمياً، وهذا السلوك وتلك الممارسة أوجدت تعارضاً مطلقاً مع جذر أو مرتكز المواطنة الذي يقوم على مبادئ: المساواة، الحرية، الشراكة، المسؤولية، العدل والإنصاف.

تضافرت عوامل التمييز الناتجة عن حرب 1994م والحروب المتصلة: حروب صعدة، وحرب 2014م المستمرة، وتفشي الفقر والمجاعة والخوف، فكان تراجع القيم الكبرى وفي مقدمتها المواطنة وفقدان الشعور بالانتماء وبالهوية الوطنية الجامعة.

تراجع الولاء للوطن إلى الولاءات الأولية: القبيلة، المنطقة، السلالة والمذهب، وصارت ولاءات ما قبل الدولة أقوى من الولاء للوطن، والمجتمع والدولة. ومما زاد من سيطرة هذه الولاءات المستندة إلى رابطة الدم والعصبية الصغرى أن الحرب وأطرافها قد همشت السياسة والأحزاب السياسية، ولم تُمكن خلال

الحرب إلّا الجماعات المسلحة ومراكز القوى القبلية المنتمية إلى أحزاب سياسية التي اتخذت منها غطاء لها، لكن الانتماء الأقوى كان للقبيلة والعصبيات السلالية والمناطقية، وعلا شأنها كونها مصدرًا للمقاتلين بلا ثمن.

لم تكتفِ الحركة الحوثية بكونها جماعة سلالية، بل تحولت إلى قبيلة مهيمنة على قبائل أخرى في شمال الشمال، وتعاملت معها بأسلوبيين: تمكين القبائل الموالية من المال والسلاح والسلطة المحلية، أو ممارسة القمع الوحشي ضد القبائل التي أظهرت مقاومة لسيطرة قبيلة الحوثي السلالية، أو رفض سلطتها كما حدث مع قبائل حُجور والبيضاء.

استخدمت دول الإقليم الولاءات الفرعية، بما في ذلك المذهبية والسلالية - الهوية العقائدية، لتعميق الانقسامات، وذلك ما جعل الحرب تصبح حرب الكل ضد الكل، وترتبت نتائج خطيرة على هذا الإضعاف للولاء الوطني، بوجود قوى على الأرض تفرض سيطرتها وتعلن تخليها مباشرة أو ضمناً عن الهوية الوطنية الجامعة، وهي نتائج خطيرة على حاضر ومستقبل اليمن، منها:

- وجود قوى تسعى علناً إلى تفكيك البلاد إلى دويلات متعددة.

- إعلان القوى التي تحمل السلاح الولاء لدول أخرى كإيران أو تركيا، أو بعض دول الجوار.

- فقدان الروابط السياسية والعمل السياسي بتغييب دور الأحزاب السياسية، وبالتالي فشل محاولات إيجاد كتلة تاريخية يمكن أن تحافظ على الروابط السياسية بين اليمنيين، وعلى رابطة الهوية الوطنية، وأن تحقق بائتلافها إمكانية إنهاء الصراع المسلح وتحقيق السلام؛ إذ فشلت الأحزاب السياسية في تحويل التحالف الوطني للأحزاب والقوى السياسية، الذي تشكل عام 2018م، إلى ائتلاف حقيقي وفعال.

- تولد شعور غير مسبوق لدى الفاعلين السياسيين والمجتمعيين بأن نجاح الفرد أو الحزب أو القادة السياسيين معياره الارتباط بالخارج ومصالحه، وهو ارتباط يوفر المال والسلاح في ظل الفقر والفاقة، فانهارت القيم أمام الحاجة، ومن تمسك بالقيم يعيش مرارة اللوم، والنعت بالفشل، ومع الزمن قد يشعر فعلاً بالعجز والفشل.

- صار استمرار الحرب مصدر للثروة أو العيش؛ خاصة بعد أن صيّر الحوثي العنصرية عقيدة وأعلن الهوية العقائدية.

- فقدان صوت وتأثير الرأي العام، وخاصة الرأي العام الذي يشكله المثقف المنتج للثقافة والمثقف الحري الذي يوصل الثقافة إلى أفراد المجتمع. ولعل الأخطر من هذه النتائج المترتبة على الحرب وتعطيل مبدأ المواطنة، هي الواقعية المفرطة والزائفة الداعية إلى تحقيق السلام بالحفاظ على هذا الواقع، إذ إن السلام الذي يقوم على أسس طائفية أو سلالية، أو على أساس التمييز العنصري أو المناطقية أو القبلية، لا يقل فداحة وخطراً على المستقبل من استمرار الحرب ونتائجها الكارثية، التي ستتحول إلى نتائج مستمرة باسم السلام، فالسلام لن يتحقق إلا باتفاق شامل يقود إلى إزالة آثار ونتائج الحرب على أساس المواطنة التي تمثل ضماناً لاحترام القيم العصرية الكبرى: المواطنة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتوفير شروط ممارسة هذه القيم في الواقع المعاش، وبما يعزز من انتماء المواطن إلى الوطن والدولة، ويجعله يتمسك بالهوية الوطنية والقومية ويعتز بهما.

إنَّ السلام الذي يقوم على أساس وضع اليد على أجزاء من التراب الوطني؛ يكون سلاماً منشوداً من القوى التقليدية، التي تعتبر حدود الوطن هي حدود القبيلة، والساعية إلى استعادة ملك الأجداد من إمارات وسلطنات ومشيخات. وإذا كان صدور دعوات الواقعية لتحقيق سلام على أساس نتائج الحرب من هذه القوى مفهوماً، فإن صدور مثل هذه الدعوات تصدر عن شخصيات مثقفة يسارية يُصبح غير مفهوماً. ودعوات مثل هؤلاء ليست إلا تفريط بقيم الوطن، سواء قصدت ذلك أم لم تقصد، وبمشروع اليسار نفسه القائم على قيم: بناء دولة القانون - دولة المواطنة -، وبناء وطن قوي مزدهر قادر على حماية سيادة الوطن ووحدته أرضيه وحماية المجتمع؛ إذ إن الجماعات المسلحة والقوى والوحدات العسكرية التي لا تتبع للدولة وتفرض سلطتها في الواقع صارت متعددة ليس على صعيد الوطن فقط، بل وعلى صعيد كل منطقة صغيرة، كالألوية العسكرية التي لديها قيادات مختلفة، كما هو الحال في الساحل الغربي ومحافظة تعز، والقوى المتعددة والمختلفة والمتنازعة، والتي لا تتبع الدولة، وسيطرت على الأرض في الشمال والجنوب، وتبذل كل جهودها لتعزيز قبضتها العسكرية على الأرض والاستيلاء على الموارد العامة والخاصة دونما أدنى اعتبار أو مسؤولية لحياة السكان وأمنهم الاجتماعي، حيث تركت الأوبئة والجوع تفتك بالسكان.

ونجد أن منطق هذه الجماعات منطق مختل، حيث تطالب الدولة المُعْتَدَى عليها، وفاقدة الفاعلية دون سواها، بدفع المرتبات ومكافحة الأوبئة القاتلة والتي في مقدمتها فيروس كورونا، والكل يعترف بهذه الحقيقة، وبأن القوى المسيطرة التي لا تتبع الدولة لا تمثل من قريب أو بعيد سلطة دولة أيّاً كان مستواها، وأخطر ما فيها الجماعات الطائفية السلالية والتنظيمات الإرهابية ومثل هذه القوى غير مؤهلة للسلام بدون حشد قوى السلام بإمكانياتها وتوحيد فعلها. وأمام هذا الوضع فإنّ الأجدر باليساريين قبل غيرهم، والذي لا يقوم مشروعهم على وحدة الوطن فحسب، بل على الوحدة القومية والأخوة الأممية، أن يعملوا من أجل تحقيق سلام مستدام وعادل، أساسه المواطنة المتساوية، وقيمه النبيلة: المساواة والعدل والإنصاف.

ومن هنا فنحن نرى أن السلام الذي ينقذ اليمن وطناً وإنساناً، هو السلام العادل والمستدام الذي لا بُدَّ أن يحافظ على وحدة الأمة ويحل القضايا الخلافية، وفي مقدمتها القضية الجنوبية، وإزالة آثار الحروب: حرب 1994م، وحروب صعدة، وحرب 2014م، ومن ثم يجب أن تنصبّ الجهود نحو التوصل إلى اتفاق سلام يوفر آليات تحقق بكل مبادئها وقيمتها: المبادئ والأسس والقيم التي تضمنتها وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات وأمام القانون، ومبدأ الحرية ويشمل: حرية الرأي والتعبير، والتنظيم، والمشاركة في إدارة الشأن العام، والحق في الوظيفة العامة، والتملك، والسلامة الجسدية. وتحقق قيم المواطنة: المساواة، العدل، الإنصاف، والشراكة، ومقومات الدولة المدنية الأخرى: كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وإرادة الشعب وسيادة القانون، وهذه القيم تمثل مقومات دولة القانون، دولة المواطنة، الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

تمثل قيم المواطنة وتحويلها إلى آليات دستورية، منجزاً عظيماً لليمنيين مجسداً في مسودة دستور جمهورية اليمن الاتحادية، كآليات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

الأولوية الأولى لاتفاق السلام، هي استعادة مؤسسات الدولة، وممارسة دورها، وحماية المجتمع كله على أساس المواطنة، وهذه هي الخطوة الأولى لإنهاء الرغبات في التسلط، والتفكك، والثأر، والانتقام، والعنصرية، والتمييز، وبآليات

حددتها مسودة الدستور كالهيئات المستقلة، ومنها هيئة العدالة الانتقالية لكي تحقق العدل لضحايا الحروب والنزاعات خلال الفترة الانتقالية - ما بعد النزاع - والمشاركة في إدارتها من قبل مختلف القوى، وإعمال آليات العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية المجتمعية بعد أن يكون اتفاق السلام قد حقق المصالحة السياسية.

بالمواطنة يتحقق الانتماء. لكن استعادة الشعور بالانتماء والمواطنة والهوية الجامعة، بعد ما مر به الإنسان اليمني من فضائع ودعوات للكرهية، وإعلان التمييز العنصري والهويات العقائدية، يتطلب عملاً فكرياً، وثقافياً واسع النطاق، تربوياً وإعلامياً وثقافياً، ينهض به المثقف الفردي والجماعي: من مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، وتكريس قيم المواطنة سلوكاً وممارسة لدى أفراد المجتمع، ولدى النشء على وجه الخصوص، من أجل تحقيق اندماج وطني، وخلق بيئة سليمة لوعي المواطن. ويكون تكريس الانتماء والمواطنة والهوية الجامعة في الوعي عبر التربية، والثقافة، كضرورة وطنية لحماية الهوية والمواطنة، وتعزيزهما بفاعلية مؤسسات الدولة والمجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية، لُحَقِّقُ:

- تنمية الإحساس بالانتماء والهوية الجامعة.
- تنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات، والمشاركة والمسؤولية تجاه المجتمع، والتمتع بالحقوق دون تمييز.
- التأصيل النظري لمفهوم الهوية والمواطنة والانتماء.
- التغلب على نتائج وآثار الحرب والتدخل الخارجي في شؤون البلاد، والإعلاء من شأن قيم الحرية والاستقلال والسيادة وسلامة التراب الوطني.
- المشاركة في إدارة الشأن العام.
- تنمية قيم المواطنة.

23/يونيو/2020م

جدلية العلاقة بين أزمة المواطنة وتنامي العنف السياسي في اليمن

عيبان محمد عبدالرحمن

باحث وناشط مدني

تشهد اليمن منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان تحولات بنيوية عاصفة وشاملة، وقد رافقت هذه التحولات بروز ظواهر اجتماعية عديدة باتت تفرض نفسها على حقل البحث العلمي، ومن بين أبرز تلك الظواهر: ظاهرة العنف السياسي، التي أصبحت بمثابة الملمح الأساس في حياة اليمنيين، إذ لم يعرف اليمنيون منذ بداية الألفية الثالثة حالة استقرار سياسي فعلي، ناهيك عن استقرار اقتصادي واجتماعي وسيكولوجي.

لقد ظلت الأزمات السياسية والاقتصادية والانفجارات الاجتماعية تعصف بالبلاد لسنوات، وصولاً إلى نشوب حرب أهلية-إقليمية مزدوجة في مارس 2015م تسببت في حدوث أسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم وفقاً للتقارير أممية. إنَّ الحرب — كانت وما زالت — لازمة من لوازم تحكُّم الطبقة الطفيلية الفاسدة، ووسيلة للتربُّح والإثراء غير المشروع (لبارونات) الحرب ووكلائها المحليين، وقد أدت إلى انهيار الكيان الوطني، وفتحت أبواب الجحيم على الشعب، وساهمت في انتشار الجماعات المسلحة والمتطرفة، واستبعاد المجتمع وقهره وإذلاله ومصادرة حقوقه المواطنة.

تحاول هذه الورقة فهم وتحليل العلاقة الجدلية القائمة بين أزمة المواطنة وتنامي العنف السياسي في اليمن، وتنطلق من تساؤل رئيس مفاده:

ما طبيعة العلاقة القائمة بين أزمة المواطنة وتنامي العنف السياسي في اليمن؟
وتنبثق من هذا التساؤل الرئيس، تساؤلات فرعية هي:

1. ما المواطنة؟ وما العنف السياسي؟
 2. ما مظاهر أزمة المواطنة؟
 3. كيف أدت أزمة المواطنة إلى تنامي العنف السياسي في اليمن؟
- إن محاولة الإجابة عن التساؤلات السابقة تفرض استخدام المنهج الوصفي التحليلي لما يقدمه من إمكانات لوصف الظاهرة محل الدراسة كما تبدو في الواقع، وتحليل أبعادها ومظاهرها والكشف عن أسبابها وعواملها وعلاقاتها التفاعلية.

أولاً: الإطار المفاهيمي:

1 مفهوم المواطنة (Citizenship):

المواطنة لغة:

المواطنة مشتقة من لفظ "وَطَنٌ"، والوطن هو المَنْزِل الذي تُقيم به، وهو مَوْطِنُ الإنسان ومحلّه. وَوَطَنٌ بِالْمَكَانِ وَأَوْطَنَ: أَقَامَ، وَأَوْطَنَهُ: اتَّخَذَهُ وَطَنًا. يقال: أَوْطَنَ فلانٌ أرضاً كذا: أي اتخذها محلاًّ وَمَسْكناً يقيم فيها.(1)

المواطنة اصطلاحاً:

المواطنة هي: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة".(2)

ويعرّفها د. أحمد زايد بأنها علاقة قانونية واجتماعية بين الأفراد والدولة من ناحية وبين الأفراد بعضهم وبعض من ناحية أخرى، تخوّل لمختلف الأفراد حقوقاً

(1). ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1968، مج13، ص451.

(2). محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص56.

وواجبات تُشجّد بطاقة معرفية ونفسية تؤثر في ممارسات الفرد عبر حياته اليومية.(3) وتعرّفها دائرة المعارف البريطانية بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات.(4) أمّا د. سمير مرقس فينظر إليها "باعتبارها حركة الناس اليومية مشاركين ومناضلين من أجل نيل الحقوق بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب، واندماج المواطنين في العملية الإنتاجية بما يتيح لهم تقاسم الموارد العامة والثروة الوطنية مع الآخرين الذين يعيشون معهم في إطار الوطن الواحد".(5) وعلى الرغم من تعدد تعريفات المواطنة وتباينها، إلا أنها تتفق على محددات عامة مشتركة، هي:

1. المواطنة علاقة اجتماعية مزدوجة تربط بين طرفين: الأفراد (المواطنين) والدولة من ناحية، وبين الأفراد بعضهم ببعض من ناحية أخرى.
2. تمنح هذه العلاقة حقوقاً لأطرافها وتفرض عليهم واجبات، وعلى قاعدة المساواة والتشاركية والتكافؤية.
3. يحدد العقد الاجتماعي (الدستور) والقوانين والتشريعات المنبثقة منه، طبيعة تلك الحقوق والواجبات.
4. الغاية المنشودة من هذه العلاقة هي تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وتطوره وتقدمه وتكامله في مختلف المجالات.

(3) أحمد زايد، المواطنة والهوية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية، القاهرة، دار العين للنشر، 2018، ص 112.

(4) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ضمن: بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 30.

(5) محمد العجاني وشيخ الشقاوي، المواطنة والحراك العربي .. قراءة في الدساتير والواقع والبنية ما بعد الانتفاضات العربية، ورقة عمل قدمت لمؤتمر "أثر الانتفاضات العربية على المواطنة في العالم العربي"، نوفمبر ٢٠١٤.

(2) مفهوم العنف السياسي (Political violence):

العنف لغةً:

هو الخُرْقُ بالأمر وقلّة الرّقق به، وهو ضد الرفق. عَنَّفَ به وعليه يَعْنُفُ عُنْفًا وَعَنَافَةً وَأَعْنَفَهُ وَعَنَّفَهُ تَعْنِيفًا، وهو عَنِيفٌ إذا لم يكن رَفِيقًا في أمره. وَاعْتَنَفَ الأمر: أَخَذَهُ بَعْنَفٍ. وَأَعْنَفَ الشيء: أَخَذَهُ بِشِدَّةٍ. وَاعْتَنَفَ الشيء: كَرِهَهُ. (6)

العنف اصطلاحاً:

عرّفته منظمة الصحة العالمية بأنه الاستعمال المتعمّد للقوة البدنية أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها من قبل الشخص ضد نفسه أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي أيّ منهما إلى حدوث أو رجحان احتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النمو أو الحرمان. وهناك من يعرفه بأنه: كل سلوك - فعلي أو قولي - يتضمن استخداماً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات، لتحقيق أهداف معينة.

ووفقاً لهذا التعريف، فإن العنف قد يكون سلوكاً فعلياً (استخدام فعلي للقوة)، أو قولياً، مجرد تهديد باستخدامها، وممارسة الضغط النفسي والمعنوي بأساليب مختلفة. وأنه يقوم على أساس إلحاق الأذى والضرر والإتلاف المادي والمعنوي بالنسبة إلى الأشخاص والممتلكات وذلك للتأثير في إرادة المستهدفين. أي أنه يتضمن معنى الإكراه والإرغام. والسلوك العنيف قد يكون فردياً أو جماعياً، منظماً أو غير منظم، علنياً أو سرياً، صريحاً أو كامناً. ومن هنا تتعدد صور العنف وأدواته وتداخله. (7)

العنف السياسي:

هو "كافة الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الأيديولوجية أو

(6) ابن منظور، لسان العرب، مج9، بيروت، دار صادر، 1968، ص257.

(7) نُظِر: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص45.

بسياساته الاقتصادية والاجتماعية.“(8) ويلاحظُ على هذا التعريف أنَّه يحصر مفهوم العنف السياسي في صورته المادية فقط، ويغفل عن صورته الرمزية. فالقوة لم تعد منحصرة بالقوة المادية فقط، بل أصبحت - في العصر الرقمي والإعلام الفضائي - قوة رمزية في الغالب. وتأسيساً على ذلك، يمكن التمييز بين شكلين من العنف السياسي: العنف السياسي المادي، والعنف السياسي الرمزي.

١. العنف السياسي المادي: قد يكون العنف السياسي منظماً (الانقلابات وعمليات الاغتيال والاعتقال لأسباب سياسية) أو غير منظّم (أحداث الشغب، وغالباً التظاهرات). وقد يكون فردياً (الاغتيال والاختطاف) أو جماعياً (المظاهرات والإضرابات وأحداث الشغب). علنياً (المظاهرات والاضرابات) أو سرياً (اغتيال عناصر المعارضة أو الحكم، التآمر لقلب النظام). وقد تستغرق أعمال العنف فترة طويلة نسبياً (الحروب الثورية والحروب الأهلية)، وقد تكون سريعة ومؤقتة (المظاهرات والاعتقالات).“(9)

٢. العنف السياسي الرمزي: صكَّ عالم السوسيولوجيا الفرنسية (بيير بورديو) مصطلح العنف الرمزي (Symbolic Violence)، وعرّفه بأنه: “ذلك العنف الناعم واللا محسوس واللامرئي من ضحاياه أنفسهم، والذي يُمارَس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للاتصال والمعرفة.“(10)

وهو - أيضاً - ذلك العنف الذي ينتزع واجب الخضوع دون أن يتم الشعور به بصفته خضوعاً، باعتماده على تصورات ومعتقدات مُرسّخة اجتماعياً.“(11)

ويُمارَس العنف الرمزي من خلال وسائل مختلفة:

- الخطاب واللغة وأساليب الإقناع.

- الإعلام والوسائط التفاعلية.

- التعليم.

- التعبئة الإيديولوجية.

(8) نفسه، ص 52.

(9) نفسه، ص 52.

(10) بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان قعفراني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 8-9.

(11) بيار بورديو، أسباب عملية .. إعادة النظر بالفلسفة، ترجمة: أنور مغيث، بيروت، دار الأزمنة الحديثة، 1998، ص 223.

- الخطاب الديني.

ولاعتبارات موضوعية، سوف تركز هذه الورقة على تناول العنف السياسي المادي، أشكاله وصوره، وعلاقته بأزمة المواطنة المتساوية في اليمن، على أن نتناول العنف السياسي الرمزي في دراسة مستقلة.

تتعدد القوى التي قد تمارس العنف السياسي في صورته المادية. كما تتباين الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيقها. ويمكن تصور حركة العنف السياسي المادي بين القوى التي يمكن أن تمارسه والقوى المستهدفة به على النحو التالي:

1. العنف الموجّه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم. وذلك لضمان استمراره، وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له. ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والأمن (البوليس) والمخابرات والقوانين الاستثنائية... إلخ. ويُعرف العنف في هذه الحالة باسم العنف الرسمي أو الحكومي.

2. العنف الموجّه من المواطنين أو فئات معينة (العمال، الطلاب، الفلاحين، الأقليات، الأحزاب والتنظيمات السياسية... إلخ)، إلى النظام أو بعض رموزه، ويتخذ العنف في هذه الحالة شكل التظاهرات والإضرابات والاعتقالات والانقلابات... إلخ. ويُعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي.

3. العنف الموجّه من بعض عناصر أو أجنحة النخبة الحاكمة إلى بعض عناصرها أو أجنحتها الأخرى. ويدخل هذا العنف في إطار الصراعات داخل النخبة، ويتخذ عدة أشكال منها: التصفيات الجسدية، والاعتقالات، وانقلابات القصر، وقد يصل الأمر إلى حدّ الصدامات المسلحة بين العناصر والقوى الموالية للأجنحة المتصارعة داخل النخبة الحاكمة. وقد يُوظّف الجيش والأمن وبعض القوى المدنية في هذه الصراعات.

4. العنف الموجّه من بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع، نتيجة أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية. وقد يتدخل النظام لتصفية مثل هذه الصراعات أو ليلقي بثقله إلى جانب أحد أطرافها. ويطلق البعض على هذه الحالة اسم "العنف السياسي المجتمعي". (12)

(12) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 49.

ثانياً: العلاقة بين أزمة المواطنة وتنامي العنف السياسي:

ظاهرة العنف السياسي، ظاهرة موضوعية مركبة، تنشأ بفعل عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وسيكولوجية. فلجوء بعض الأفراد والجماعات إلى العنف السياسي إنما يعبر عن رد فعل احتجاجي لسياسات قمعية وأوضاع اقصائية جائرة ينتهجها النظام السياسي ضد الشعب والأمة. (13) ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. الطبيعة التسلطية للنظام السياسي:

اعتمدت النظم السياسية المتعاقبة على حكم اليمن القوة العارية كوسيلة رئيسة في السيطرة على المجتمع. وقد كانت السياسات الأمنية القمعية لتلك النظم، وقيامها بعسكرة الحياة والمجتمع، و"تفشي" عنف أجهزة الأمن، إلى درجة تحوله إلى قاعدة سلوكية في التعامل مع الناس" (14) من أهم الأسباب المولدة للعنف السياسي المضاد. يرى (بيير بورديو) أن "الدولة البوليسية" هي القابلة التاريخية (المولدة) للعنف، فاللجوء إلى الإجراءات العقابية والحل الأمني لمواجهة الاحتجاجات الاجتماعية، بدون معالجة الأسباب السوسيولوجية لها، يساعد على توسيع دائرة العنف بدلاً من تضييقها.

ويُطلق (بورديو) على هذه الحالة "قانون الحفاظ على العنف": فعندما يتعرض الأشخاص للعنف فإنهم يردون بالعنف. والعنف - للأسف - لا ينهزم أبداً. (15) إن القمع يسلب من الإنسان روحه وإنسانيته، ويحوّله إلى كائن حيواني كما يشير إلى ذلك بحق الشاعر والمؤلف المسرحي (ممدوح عدوان) إذ يقول: إن عالم

(13) للمزيد يُنظر: محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة

العربية، سلسلة الثقافة القومية (25)، قضايا الفكر العربي (1)، ط3، 2006، ص161 وما بعدها.

(14) عزمي بشارة، عنف أجهزة الأمن ودروس 2011، موقع العربي الجديد، مقال، تاريخ النشر: 5/12/2015.

(15) بيير بورديو، العولمة والهيمنة: من المال إلى الثقافة، حوار: برتراند شانغ، ترجمة وتقديم: محمد خيرت، 25 أكتوبر 2012، م.

القمع المنظم منه والعشوائى، الذي يعيشه إنسان هذا العصر، هو عالم لا يصلح للإنسان ولا لنمو إنسانيته، بل هو عالم يعمل على "حيونة الإنسان" (أي تحويله إلى حيوان). (16)

وهو وضع تتساوى فيه قيم الحياة والموت، ولا يترك للكثير من الأفراد والجماعات من خيار سوى انتهاج أسلوب العنف والتمرد والخروج المسلح على الدولة الاستبدادية التسلطية.

لقد واجهت السلطة الحاكمة احتجاجات الحراك الجنوبي منذ أن بدأ يأخذ طابعاً جماهيرياً في 2007 بالقمع والاعتقالات التعسفية ومصادرة المجال العام، عوضاً عن الاستجابة للمطالب الحقوقية والمطلبية التي كان الحراك الجنوبي ينادي بها، وبسبب سوء التصرف هذا اتخذت مطالب الحراك الجنوبي طابعاً سياسياً من خلال رفع شعار فك الارتباط والعودة إلى ما قبل 22 مايو 1990، ثم مع الهجمة المسلحة التي قادتها الحركة الحوثية وحليفها صالح بعيد انقلاب 21 سبتمبر 2014 الأسود، لجأ الحراك الجنوبي إلى انتهاج أسلوب المقاومة الشعبية المسلحة للدفاع عن أبناء المناطق الجنوبية ضد الغزو الحوثي – الصالحي.

وقريب من ذلك ما حدث مع الاحتجاجات الشعبية في الشمال، فبعد خروج الجماهير المُفَقَّرة إلى الشوارع في 2011 تطالب بالتغيير السياسي والاجتماعي، ونشدان بناء دولة ديمقراطية مدنية حديثة تحقق للمواطنين العيش الكريم والحرية والتقدم الاجتماعي، واجه النظام السابق تلك الاحتجاجات بالقوة المفرطة، ومن ثمَّ جر البلاد إلى أتون حرب أهلية – إقليمية مزدوجة لا تزال فصولها الدامية مستمرة حتى اللحظة.

لقد أدت الحرب إلى انهيار الدولة بوصفها كياناً وطنياً جامعاً، وخلقت الحرب مناخاً ملائماً لتنامي نفوذ الجماعات الدينية والقبلية والمناطقية المسلحة، وباتت هذه الجماعات تسيطر على مساحات جغرافية واسعة من البلاد، مستندة في ذلك إلى عناصر قوة عديدة متمثلة بـ: السلاح، والمال السياسي، والدعم الخارجي، والخطاب الاعلامي والديني والجهوي المُسيَّس والذي يسعى إلى أدلجة أفراد المجتمع لاسيما الشباب، حتى بات الكثيرون يعيدون تعريف أنفسهم بالتضاد

(16) . يُنظر: ممدوح عدوان، حيونة الإنسان، دمشق، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، ط6، 2016.

مع هويتهم كيمنيين، مُستجلبين هويات عصبوية وانتماءات ما قبل وطنية، في مشهد سوريالي — تراجيدي يحزّ في النفس ويعكس عمق الأزمة التي أصابت الكيان الوطني والهويّة الوطنيّة الجامعة.

2. تحكّم طبقة طفيلية على السُلطة والثروة:

النظام الاستبداديّ بطبيعته نظامٌ فاسدٌ، ف"السُلطة المُطلقة مَفسدةٌ مطلقة"، وقد أصبح الفساد بمثابة مؤسسة في اليمن، بل " نظاماً مستقلاً يعيد إنتاج نفسه بكفاية نادرة". إنّ الفساد قد "دخل في علاقة هُوية مع النظام، فلا يحضران إلا معاً، ولا يرتفعان إلا معاً". (17)

لقد صنّفت المنظمة الدولية للشفافية اليمن من بين الدول الأكثر فساداً في العالم، وبحسب تقريرها الصادر في العام 2010 فقد احتلت اليمن المرتبة (148) من أصل (178) دولة في مؤشر الفساد حول العالم.

هذا التصنيف لم يعكس إلا جانباً واحداً للأزمة البنيوية الشاملة التي وصلت إليها اليمن وقتها، في ظل سيطرة طبقة طفيلية على السُلطة، وعلى الاقتصاد الكلي للبلاد.

لقد فرضت هذه الأوليغاركية الطفيلية سيطرتها على معظم القطاعات، والأنشطة الاقتصادية، لاسيما المريحة منها، مثل مجالات: استيراد السلع الأجنبية، والتوكيلات التجارية، والمقاولات، والمضاربات العقارية، والمضاربات النقدية، وشركات الاتصالات، والنقل، والنفط، والغاز، وفرض العمولات في المشاريع الاستثمارية، ومشاريع البنية التحتية، وممارسة أعمال التهريب، والبيع في السوق السوداء، والإتجار بالسلاح.

وقد تكوّنت هذه الطبقة من أركان النظام السابق: الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وأفراد عائلته، وحليفه الفريق علي محسن الأحمر، قائد الفرقة الأولى مدرع حينها، وقيادات قبلية: عبدالله بن حسين الأحمر، وأنجاله: صادق الأحمر، وحמיד الأحمر، وحسين الأحمر، وآل الأحمر، والرويشان، والشايف، وغيرهم، وقيادات دينية أبرزها: عبدالمجيد الزنداني، بالإضافة إلى قيادات عسكرية، ومدنية

(17) أبوبكر السقاف، دفاعاً عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، 2010، ص54.

في جهاز الدولة، وقيادات في بعض الأحزاب السياسية. تواشجت مصالح هذه الطبقة مع مصالح الرأسمالية العالمية، والشركات الأجنبية في السيطرة على الاقتصاد الوطني، واستنزاف الموارد، وتحقيق أرباح خيالية، وشراء فاحش.

استندت هذه الطبقة إلى مكانتها الاجتماعية ومواقعها في السلطة لتحقيق كل ذلك، فالسلطة هي الوسيلة المثلى للإثراء، والكسب غير المشروع في عقيدة هذه الطبقة. ف"الجاه مفيد للمال" كما يقول العلامة ابن خلدون (1332 - 1406).. ويصف صاحب المقدمة هذا النمط من النشاط الاقتصادي بـ"مذهب غير طبيعي في المعاش"؛ لأنه يقوم على الجمع بين "الإمارة"، والتجارة، وعلى قاعدة الاندماج السيامي بين السياسة والاقتصاد.

وهكذا تمكنت هذه الطبقة من فرض سيطرتها على المجتمع، وعلى الاقتصاد، وتحقيق فوائض مالية على حساب الشعب، ومن ثم بدأت هذه الطبقة تتميز في نمط عيشها، وأسلوب استهلاكها، وعناصر ثقافتها الخاصة، فكل رأسمال اقتصادي يتداخل ويتشابك بالضرورة مع رأسمال ثقافي كما يقول عالم الاجتماع الفرنسي (بيير بورديو) "1930 - 2002 Pierre Bourdieu".

باتت هذه الطبقة تعيش في بحبوحه من العيش، وتقتني السلع الكمالية، غالبية الثمن، وتبني القصور الفخمة والمسورة، وتشتري الأراضي، وتشيّد العقارات والأبراج العالية، وتجتهد في رفع أرصدها البنكية في الداخل، والخارج، وتفرض عمولات وشركات تجارية لها على الرأسمال المحلي، والشركات الأجنبية. وتحصل على كل تلك العوائد والأرباح دون أن تقدّم في المقابل شيئاً.

إنها حياة جماعة طفيلية، طاغية على سطح المجتمع، تعيش، وتستهلك ما تنتجه الطبقات الأخرى وبغير حساب؛ لهذا يدينها ابن خلدون ويعتبرها السبب في فساد العمران، وأقول الدولة. (18)

بكلمات أخرى أصبحت البلاد رهينة لنظام حكم "كليتوقراطي" (أو حكم اللصوص)، وقد شكّل الاقتصاد الريعي القاعدة المادية لهذا النمط من الحكم.. والريع هو العائد المالي من كل نشاط غير منتج، كالريع العائد من استخراج

(18) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون.. العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، ط6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص157.

النفط والغاز، والريع العقاري، والريع المصرفي، والريع المتأني من العملات، والأرباح، والاستيراد، والتوكيلات التجارية، والاستثمارات في الخارج... إلخ. لقد حققت mafia الحاكمة ثروات خرافية من هذه المصادر الريعية، إذ تشير تقارير دولية إلى أن الرئيس السابق علي عبدالله صالح قد راكم ثروة هائلة خلال سنوات حكمه المديد (1978 - 2012) تقدّر ما بين (35 - 60) مليار دولار، وأنه يحصل على أكثر من أربعة ملايين دولار شهرياً مقابل إيجارات شهرية لمجمع عقاري يملكه في دبي. وتؤكد تقارير أخرى صدرت عام 2011 إن أقل من عشر مجموعات رئيسة من مشائخ القبائل والعسكر والنخبة التجارية تسيطر على أكثر من (80%) من الثروة الوطنية، وأن الأصول المملوكة للطبقة الطفيلية في الخارج تفوق مجموع احتياطي النقد الأجنبي المحلي. (19)

3. انتهاج سياسات نيوليبرالية إفقارية:

اعتمدت الطبقة المسيطرة في إدارة الشأن الاقتصادي على ما يسمى "سياسة الباب المفتوح" (Open door policy) والانصياع لشروط صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB)، عبر ما يُعرف بتطبيق برنامج التثبيت، وبرنامج الإصلاح الهيكلي، الذي يقوم على حزمة من الإجراءات، أهمها:

- _ رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية (الغذاء والوقود بدرجة رئيسة).
- _ فتح السوق المحليّة أمام السلع الأجنبية، وتحرير التجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- _ تقليص الانفاق العام على الخدمات العامة (التعليم، والصحة، والكهرباء، والمياه، والطرق... إلخ). _ خصخصة مؤسسات القطاع العام، وبيعها، إذ جرى خصخصة، وبيع ما يزيد عن (70) منشأة صناعية، وتجارية، وزراعية، كالمصانع، والمؤسسات، والورش، والمنشآت الخدمية، والمزارع، والتعاونيات بُعيد حرب 1994.

(19) . بيتر سلزبري، اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، لندن، تشاتام هاوس، أكتوبر 2011، ص 9.

سببت هذه السياسات النيوليبرالية آثاراً اقتصادية، واجتماعية مدمرة، كان من أبرزها:

- _ انخفاض كبير في الأجور الحقيقية، وارتفاع نسبة الفقر (تجاوزت نسبة 60 % عام 2010).
- _ تصاعد معدّل البطالة لاسيما بين أوساط خريجي الجامعات، والشباب (بلغت 45 % عام 2010)، وتزايد معدل التضخم.
- _ ارتفاع الأسعار بصورة جنونية، وتدهور القوة الشرائية للمواطنين.
- _ نهب القطاع العام وبيعه بأثمان بخسة.
- _ تعويم العملة الوطنية الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمتها أمام العملات الأجنبية، وعجز مستمر في ميزان المدفوعات، واختلال كبير في ميزان التبادل التجاري.
- _ فتح المجال واسعاً أمام الاستثمارات الأجنبية، والوقوع في مصيدة الديون الخارجية (External debt trap).

أفضى كل ذلك إلى اتساع هوة التفاوت الطبقي بين الطبقات الاجتماعية، فقد تحكّمت أقلية طفيلية — لا يتعدّى حجمها نسبة 5 % من إجمالي سكان البلاد — تُسيطر على السلطة، والاقتصاد الكلي، بينما الغالبية من الشعب اليمني تقبع تحت نير الإفقار، والتجويع، والإدقاع، والاستغلال، والإذلال، والقهر، والأمراض، والبيّوس.

4. تدهور شامل في الأمن الإنساني:

لم تحضر الدولة في اليمن سوى في تعبيرها المادي الجزئي عن كونها سلطة أمنية قهرية وجبائية. فالأمن في تفكير النخبة الحاكمة ارتبط ولا يزال مرتبطاً بحاجاتها في حماية مصالحها وضمان استمرارها وتحكّمها كسلطة مهيمنة. في الوقت الذي تجاوزت فيه البشرية المفهوم الضيق للأمن إلى رحابة "الأمن الإنساني" الذي يركز على إشباع حاجات الفرد والمجتمع بدلاً من إشباع حاجة النظام السياسي للحماية والاستقرار، فلا يمكن تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية وإنسانية مختلة.

ويشمل الأمن الإنساني سبعة أبعاد، هي:

- الأمن الغذائي ويعني توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء.

- الأمن الصحي ويعني الخلو النسبي من المرض والعدوى.
 - الأمن البيئي ويعني الحصول على ما يكفي من الماء الصحي والهواء النظيف والشبكة الأرضية المتماصة.
 - الأمن الشخصي ويتضمن الأمن من مخاطر العنف والتهديدات البدنية.
 - الأمن المجتمعي ويتضمن أمن الهوية الثقافية.
 - الأمن السياسي ويتضمن حماية الحقوق الأساسية للإنسان وحياته.
- لقد أفضت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية إلى تدهور فادح وشامل في الأمن الإنساني بمختلف أبعاده.
- فالمركز الغذائي لدى السكان في اليمن شهد تدهوراً متصاعداً منذ بداية الألفية، حتى بات (25 %) من السكان يعانون من سوء التغذية، بحسب تقارير دولية صدرت عام 2010.

وبحسب منظمة الصحة العالمية فإن سوء التغذية هو "ظرف صحي خطير يحدث عندما لا يحصل الشخص على كمية مناسبة من المغذيات في نظامه الغذائي، أو إذا كانت المواد المغذية أقل من احتياجاته أو أكثر كما في حالة البدانة"، وتقاس القيمة الغذائية بالسعرات الحرارية، حيث يعاني اليمنيون من نقص كبير في السعرات الحرارية، ونقص في مادة البروتين التي تتوفر في اللحوم، والأسماك، والبيض، والألبان، التي لا يستطيع الكثيرون شرائها بسبب تدهور أجورهم الحقيقية، وارتفاع أسعار تلك المواد. فالكثير من الأسر الفقيرة لا تعرف اللحوم إلا في مواسم الأعياد، والمناسبات، وتعتمد بدرجة رئيسة في نظامها الغذائي على الحبوب، والنشويات فقط، وهذا ينعكس سلباً على مستوى النمو الجسدي، والعقلي لدى أفراد المجتمع، وبالأخص الأطفال.

مما لاشك فيه إن التغذية السيئة، والافتقار إلى الأطعمة الجيدة، والفيتامينات، والبروتين، والمعادن تؤدي إلى اضطراب النمو العقلي، والجسمي لدى الأطفال، وانتشار ظاهرة التقزم، والهزال البدني، والتخلف العقلي، والإصابة بالعدوى، والالتهابات الرئوية، والملاريا، والإسهال، والحصبة، والسرطان، وهي أمراض شائعة في اليمن منذ عدة عقود.

وإضافة إلى ما تقدم فإن كثير من اليمنيين يعانون من نقص حاد في المياه، وصعوبة في الحصول على مياه نقية، وصالحة للشرب، وقد نجم عن ذلك انتشار

الكثير من الأمراض المزمنة؛ كالفشل الكلوي، والبلهارسيا، وفيروس الكبد الوبائي. ظروف السكن هي الأخرى ليست أحسن حالاً، فسكان المدن المحظوظون يسكنون في شقق مساحاتها صغيرة، وسيئة التهوية ويأجگار مرتفع، إذ قُدِّر متوسط الانفاق على السكن عام 2010 بحوالي (50 إلى 60 %) من متوسط الدخل، فيما تسكن الجماعات الهامشية، والأسر الأشد فقراً في بيوت من القش (عشش)، أو بيوت من الصفيح، والقصدير، وأحزمة الفقر، والبؤس المنتشرة على تخوم المدن والمراكز الحضرية، وهذه التجمعات تفتقر إلى أدنى معايير السكن اللائمة والحياة الآدمية. ناهيك عن تدهور المجال الحضري، وغياب التخطيط، ورداءة الشوارع، وعدم توفر متنفسات، وحدائق، ومساحات صديقة، والاكتظاظ السكاني في مساحات صغيرة، وأحياء عشوائية، فقد باتت المدن اليمنية الكبرى أشبه بعُلب ساردين رديئة الصنع، يتكدس فيها السكان، وتنتشر فيها الأمراض، والأوبئة، وتفتقر إلى خدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي.

لقد أدَّت سياسة الإفكار إلى تدهور كبير في المستوى المعيشي للأغلبية السكانية، فسُحِقَت الطبقة الوسطى، وتزايد بؤس الطبقة الدنيا، وبات شبح الموت جوعاً يهدد السكان لاسيما سكان الريف، ما أدى إلى حدوث موجات هجرة داخلية هي أشبه بموجات نزوح قسري من الريف إلى المدن، أوجدت في المدن مجتمعات عشوائية فقيرة، ونمواً متزايداً في القطاع غير الرسمي (الهامشي)، وارتفاع نسبة تشغيل الأطفال، فالأسر الفقيرة ممن أعوزتها الحيلة، وهُدَّها الجوع اضطرت إلى إخراج أطفالها من المدارس، ودفعت بهم إلى سوق العمل، بغية الحصول على مصدر رزق إضافي، وهو ما تسبَّب في انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم وزيادة معدل التسرُّب المدرسي، وارتفاع نسبة الأمية، والجهل.

يحدث هذا في الوقت الذي يُعاني فيه قطاع التعليم من التردّي الكمي والنوعي، إذ إن البنية التحتية التعليمية لا تغطي الأعداد المتزايدة من التلاميذ، وتعاني الفصول الدراسية من اكتظاظ التلاميذ، الأمر الذي يؤدي إلى الإهدار التربوي والتسرُّب الدراسي. كما يشهد التعليم تردّياً كبيراً في نوعيته، وهذا يُعدُّ من أهم الأسباب التي ساهمت في تراجع الرهان الاجتماعي عليه بوصفه واحد من وسائل تحقيق الحراك الاجتماعي؛ فلم يعد التعليم القنطرة التي يمكن أن تحقق للإنسان آماله، وتحسّن من وضعه الاقتصادي، ومكانته الاجتماعية.

ختاماً:

لقد عبّرت السياسات والأوضاع الجائرة السالف ذكرها، وغيرها، عن وجود أزمة بنيوية عميقة في المواطنة، وعدم إحساس المواطن اليمني بمواطنته، وشعوره بالاغتراب الذي يعبر عن "حالة عجز الإنسان في علاقاته بالمؤسسات والمجتمع والنظام العام، بعد أن تحوّلت هذه كلّها إلى قوة مادية، ومعنوية تعمل ضده بدلاً من أن تُستعمل لصالحه، وفي سبيل تحسين أوضاعه المادية، والإنسانية معاً، وإغناء حياته." (20)

ففي ظل الأنظمة السلطوية بمختلف أشكالها، والأوضاع العامة المُذلّة، يعيش الإنسان في المجتمع على هامش الوجود، والأحداث، لا في الصميم، مستباحاً معرّضاً لمختلف المخاطر، والاعتداءات، قلقاً، حذراً باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والتعرّض للمخاطر. بكلام آخر، إنه إنسان مغرّب ومغترّب عن ذاته. (21)

لقد أفضت هذه الأوضاع بالغة البؤس إلى نشوء الجماعات العصبوية: الدينية والطائفية والجهوية والقبائلية والمناطقية، وباتت تتهيج الخيارات المسلحة وتمارس العنف السياسي بمختلف صوره وأشكاله، وتفرض واقعاً كالحاً يزيد من احتمالات تقسيم المجتمع إلى (كانتونات) متصارعة، وتمزيق البلاد إلى دويلات متناحرة.

إنّ موقف الإدانة لهذه الجماعات لا يكفي، لأنّه يقف عند محاكمة النتائج، فيريح نفسه من عناء البحث والتقصّي، وذلك بتبني الصيغ الاختزالية السهلة، وإصدار الأحكام القطعية دون ملامسة الجوهر، فيكتفي بـ"النقر على السطح"، بينما المطلوب هو "الحفر في العمق"، أي البحث الموضوعي في أسباب وعوامل نشوء هذه الظواهر العنيفة، بهدف وضع معالجات ناجعة لها.

والمدخل الموضوعي لمعالجة هذه الظواهر – وفقاً لـ د. محمد عابد الجابري – يكمن في الاعتراف بها أولاً بوصفها ردة فعل ضد وضعية أو موقف، وبالتالي العمل على معالجتها بوصفها نتيجة لا سبباً. إن الحيف الاقتصادي والظلم الاجتماعي

(20) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 921.

(21) يُنظر: المرجع نفسه، ص ٣٥.

والعسف السياسي هي الأسباب الموضوعية "الثابتة" التي تقف وراء كل تطرف يتخذ مظهراً جماعياً ويستشري جماهيرياً.

وينبغي التأكيد هنا أن الأمر يقتضي تجنب ردود الفعل اللاعقلانية في معالجة هذه الظواهر، لأن المعالجة اللاعقلانية لا تنتج سوى مزيد من ردود الفعل اللاعقلانية. وإذاً لابد من وسائل عقلانية لمعالجة للاعقلانية العنف السياسي.

ولذلك، فإن هناك أهمية قصوى للدور الذي يُعزى إلى الثقافة والتعليم من خلال توفير مناخ فكري عقلائي نقدي يصنعه التعليم وترعاه الثقافة.

إن آفة التعليم الذي يطبق حالياً، إنه إمّا تعليم تقاني يصنع عقولاً قانونية دوغمائية، وإمّا تعليم ميثولوجي تلقيني يصنع عقولاً راكدة أسطورية، والقاسم المشترك بين النوعين هو غياب العقل النقدي.

ومع غياب العقل النقدي فعن الباب يُصبح مفتوحاً على مصراعيه للعنف والتطرف بكل أطروحاته متغذياً بالوصفية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع إلى المزيد من العنف. وإجمالاً فإن شروط العلاج العقلاني للعنف السياسي تكمن في:

- تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- التعامل العقلاني المبني على الفهم والتفهم ووضع الأمور أمام مرآة التاريخ.
- إشاعة الفكر النقدي في الثقافة والعلوم والتعليم.
- أما غير ذلك من وسائل المواجهة السلبية، فهي لن تنتج غير المزيد من التطرف والعنف لأن العنف يسقي العنف ويقويه وهيئات أن يقضى عليه.(22)

(22) . يُنظر: محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مرجع سابق، صص166-164.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1968، مج9، مج13.
2. أبوبكر السقاف، دفاعاً عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، 2010.
3. أحمد زايد، المواطنة والهوية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية، القاهرة، دار العين للنشر، 2018.
4. بيار بورديو، أسباب عملية إعادة النظر بالفلسفة، ترجمة: أنور مغيث، بيروت، دار الأمانة الحديثة، 1998.
5. بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان قعفراني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009.
6. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
7. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
8. علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ضمن: بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
9. محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (25)، قضايا الفكر العربي (1)، 2006.
10. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون ... العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، ط6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
11. محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.
12. ممدوح عدوان، حيوة الإنسان، ط6، دمشق، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، 2016.
- الدراسات والمقالات والتقارير المنشورة على شبكة الانترنت:
13. بيار بورديو، العولمة والهيمنة: من المال إلى الثقافة، حوار: بتراند شانغ، ترجمة وتقديم: محمد خيرات، 25 أكتوبر 2012، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/sATdus>
14. بيتر سلزيري، اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، لندن، تشاتام هاوس، أكتوبر 2011، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/UbVoai>
15. عزمي بشارة، عنف أجهزة الأمن ودروس 2011، موقع العربي الجديد، مقال، تاريخ نشر المقال: 5/12/2015، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/MCa9my>
16. محمد العجاني وشيخاء الشرقاوي، المواطنة والحراك العربي.. قراءة في الدساتير والواقع والبنية ما بعد الانتفاضات العربية، ورقة عمل قدمت لمؤتمر "أثر الانتفاضات العربية على المواطنة في العالم العربي"، نوفمبر 2014، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/hx39rJ>

“الديمقراطية حمالة أوجه”

د. هشام محسن محمد السقاف
استاذ التاريخ الإسلامي
المساعد جامعة عدن

ما كان أُحجية بات واضحاً، ف (الموت) الحقيقة الثابتة الوحيدة حتى الآن دون تنطع علمي أو جدل فلسفي؛ نقول: إن البرجوازية الجديدة ولدت من أحشاء الاقطاعية المتعفنة. ولدت بمطارق العمال وعلى هدير الآلات بمستوى غير مسبوقٍ من السيطرة، معلنة وجهها التقدمي منبعثاً من شرار الطُّرُق المتكرر على الحديد ومؤذناً بميلاد الثورة الصناعية والمجتمع البرجوازي المنتظم عقد ميلاده داخل الأحشاء الميتة للنظام الاقطاعي.

يظهر بهيئته الجريئة والثوريّة أيضاً من خلال تحرير السلعة من كل قيودها وكوابحها إلا ما احتوته من جهد مبذول في صناعتها سلاحها في الهيجاء المفتوحة تنافس به لتنجح أو تموت.

منطقياً؛ وتبعاً لذلك كان لابد من تحرير (الكلمة) من قيودها وكوابحها أيضاً، فهي سلعة تماماً وعليها أن تواكب التغير الكبير والمذهل مجردة من كل عائق لتكون مؤهلة لمواكبة السلعة ورديفا لها في الإلهام الذي وصل إلينا، أو الإيهام الذي ستسفر عنه الأيام عندما يكون للبرجوازية تحت مسماها اللاحق: رأسمالية وامبريالية: مخلب وناب.

تضمحل هالة النور الذي أضفته البرجوازية على نفسها؛ المسمى حرية، عدالة، ومساواة، وكأنها كانت في بدايتها بحاجة لنقطة ارتكاز جاذبة في ثورتها على الاقطاعية مستعيرة هذه المعاني الكبيرة من روسو ورفاقه.

انه سحر هاروت المنبعث من عرق العمال في المعامل والمصانع ليسحر العالم

وبشكل مخاتل كما سنعلم لاحقاً، بفتاة الدّل الجميلة المسماة (ديمقراطية). لا تذهب بعيداً، فحيث تتراعى موجات البحر المتوسط على سواحه الشمالية وحيث مدن أفلاطون البرجوازية؛ تبحر سفن البخار والمدفع شرقاً وجنوباً لتبشّر بفرية اسمها (الاستعمار) لِمَا هو دون الأوروبي، ولنشر الديمقراطية في آسيا وأفريقيا وهو مالم ترهُ العين ويُقرُّه القلب ويخاطبه العقل منذ (نابليون بونابرت) وحتى (بريمر) الذي بشر بديمقراطية تبهر الشرق الأوسط في العراق فكانت دماء وحروب وطائفية وفساد جعل العراق الغني يجلس على باب البؤس والإملاق.

كان الغرض الأوروبي استعمارياً بحثاً لدول العالم الفقيرة، التي أساساً غنية بمواردها تحت الأرض وعليها من البترول والذهب والنفط والحديد وحتى البهارات والتوابل والحريز والقطن؛ وبهذه الخامات دارت تروس المعامل والمصانع في أوروبا، ولم تكن الديمقراطية بمحتواها الإنساني والقانوني على أجندة الأوروبيين في البلاد المستعمرة.

وهنا؛ نستطيع تبيان انفصالية الغرب في التعاطي مع الشيء ونقيضه في آن؛ فكلما حلق طائر الإنسانية شمالاً رفرفت جناحاه سعادة فوق مدن أفلاطون المثالية الخالية من العبث الآدمي. وكل ما حمله التيار جنوباً فوق السهوب الخضراء لأفريقيا السمراء مثلاً كان المنظر في قمة الشقاء والبؤس، فقد غدا أجيراً للأوروبي الذي ينهب ثرواته بل إنه جعله سلعة في سوق النخاسة.

في مشهد هوليودي لاحق، جلس الانجليزي والفرنسي (سايكس) و (بيكو) متقابلين في مقهى بعيداً عن أعين الفضوليين ليرسماً؛ على ورقة كانت تطير في الجوار: خطأً هلامياً افتراضياً حددا به حدود الدولة القطرية العربية القادمة تحت مسمى (الانتداب) لعلاج الإرث العثماني المتخلف وغير الديمقراطي بطريقة أوروبية (مودرن) وافساح المجال لقوتيهما الأعظم لتأهيل وتطوير هذه الدول للخروج من الحقبة العثمانية.

كلام ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، وقد جاء غداة الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م. وفي ظل انتشار مبادئ الرئيس الأمريكي نلسون المشيرة للجدل. فكانت نتائج هذا التأهيل والتطوير مفاجئة؛ تنقيد بريطانيا وتنفيذ نصوص (وعد بلفور) 1917م لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ففتحت أبواب فلسطين على مصراعيها للهجرة اليهودية من شتّى بقاع العالم لتسقط فلسطين بيد اليهود حتى اليوم.

أما أحفاد الثورة الفرنسية العظمى المتشبعين بأفكار روسو وفولتير ومونتسكيو فقد كانوا أكثر تمسكا باتفاق سايكس بيكو ولم يتنازلوا عن سورية التي غدت ملكية هاشمية تحت حكم فيصل بن الحسين وبحماية بريطانية. زحفت جيوشهم من لبنان لتواجه الجيش العربي السوري بقيادة البطل يوسف العظمة في موقعة (مسلين) التي انهزم فيها السوريون واستشهد وزير دفاعهم العظمة.

واندفع الجيش الغازي إلى دمشق بقيادة الجنرال (غورو) الذي وضع قدمه على قبر صلاح الدين الأيوبي وخاطبه بعبارته الشهيرة: ها نحن عدنا يا صلاح الدين. وكان بإمكان فرنسا أثناء حصتها الانتدابية على سوريا؛ وبدم بارد أن تكافئ تركيا بأراضٍ سورية عزيزة هي لواء الاسكندرون وما حوله ... وهكذا أعطى من لا يملك من لا يستحق أراضٍ عربية غالية.

لم تكن الاشكال الديمقراطية تأصيلية وتأخذ مداها التاريخي الذاهب عمقا في البنى الاجتماعية السياسية والاقتصادية في الدولة القطرية العربية تحت الاستعمار أو بعده. فـ (الديمقراطية) أخذت أبعادها التأصيلية في أوروبا منذ الثورة البرجوازية، وظلت مترنحة في البلدان العربية لهشاشة اقتصاديات هذه الدول وعدم اكتمال نسق الطبقات العاملة فيها، ولحاجة الغرب لنظم نمطية تقليدية وديكتاتورية ليستطيع تسخير اراداته الاستعمارية قبل وبعد حقبة الاستعمار بالكيفية التي يريدها أو يفرضها بالقوة في حالات كثيرة وخلق المتاعب لمن يخرج عنها مثل تجربة جمال عبدالناصر في مصر وصدام حسين في العراق، و لكي تظل اسرائيل قطب الرّحى الجاذب في الشرق الأوسط والحاصل على العون والدعم الغربي كلّهُ. كان بالإمكان أحسن مما كان عربيا لبناء ديمقراطية عربية ليست معنيّة بالضرورة أن تسير في سلم الخطوات التاريخية للديمقراطية من حيث بدأت في أوروبا في القرن الثامن عشر. فالديمقراطية تراكمية للخبرات الانسانية وليست صورة طبق الأصل للديمقراطية الغربية ذات الوجهين وإثّما يمكن أن تتشرب بالخصال المتوارثة في التاريخ البشري كأن تكون التجربة الهندية — هي أكبر الديمقراطيات في العالم — خاضعة لمشيئة الهند التاريخية والثقافية والاجتماعية، بينما يمكن للعرب الاستناد الى إرث الشورى والعدل والمساواة الذي يكتنزه تاريخهم العربي الاسلامي.

"إشكالية مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية" (*)

(الحلقة الأولى)

سماح ابو الليل

مدرس العلوم السياسية والقانون

ملخص الدراسة:

إن المتغيرات العالمية المعاصرة، كان لها تأثير واضح على منظومة المفاهيم العالمية. ومن ضمن هذه المفاهيم (مفهوم المواطنة). فعلى الرغم مما وصل إليه المفهوم من وضوح في الفكر الغربي المعاصر، إلا أنه ما زال قد شهد — على مدى القرن الفائت — كثير من الإشكاليات في الفكر العربي. فمن ناحية التداخلات بين المفاهيم المختلفة كمفهوم الانتماء والهوية. ومن ناحية أخرى، التعدد الذي يصل إلى حدّ التناقض بين رؤى وتيارات الفكر السياسي والاجتماعي حيال هذا المفهوم التي أخذت شكل الإقصاء أو التنكر من جهة والتهميش والتغيب من جهة أخرى. وبروز عدة اتجاهات واختزال الممارسات في رفع الشعارات دون تأصيل للمفاهيم، وإيجاد آليات تحققه على أرض الواقع. فالكثير من الأزمات والتوترات في المنطقة العربية هي من جراء تغيب مفهوم المواطنة والإعلاء من شأن ولاءات ومصالح خاصة (الانتماء الديني - الإثني إلخ). سواء على المستوى التحت أو الفوق قومي على حساب الإطار الوطني العام. الأمر الذي أدى إلى مزيد الاحتقان السياسي وهشاشة الاستقرار الاجتماعي في كثير من دول المنطقة. هذا الواقع، يستوجب البحث في الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقف وراء هذا المشهد العربي. في محاولة وضع تصور وتوصيات لتأصيل مفهوم المواطنة في الثقافة العربية.

محاور الدراسة:

أولاً: الإطار المفاهيمي (الإطار النظري): الثقافة السياسية: مفهوم المواطنة، مفهوم الهوية، مفهوم الانتماء.

ثانياً: تطور إشكالية (مفهوم المواطنة) في الثقافة السياسية العربية.

ثالثاً: الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تقف وراء هشاشة مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية.
رابعاً: كيف يمكن التأسيس لمفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية الثقافية العربية.

مقدمة الدراسة:

تلعب منظومة المفاهيم دوراً مهماً في فهمنا للعالم والأحداث والأفكار، ومن ثم فإن تلك المنظومة في حقل العلوم السياسية، شأنها في ذلك شأن العلوم الاجتماعية بصفة عامة، تتميز بمجموعة من الخصائص، أهمها أن تلك المفاهيم تتداخل وتتقاطع بشكل كبير مما يجعل مساحات التباين بين هذه المفاهيم أكبر من مساحات التمايز، ومن ثم فإن هناك حاجة لتحرير مضامين المصطلحات خاصة المفاهيم الأكثر شيوعاً وأكثر إشارة للجدل.

والمفاهيم السياسية ليست مطلقة، ولكنها تتشكل بحسب قيم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجارب الدول. مما يعنى مرونة المفاهيم شريطة ألا تتزلق إلى حد الإخلال بالشروط الأساسية لكل مفهوم.

يُعدُّ مفهوم (المواطنة) من المفاهيم القديمة المتجددة التي ما لبثت أن تفرض نفسها عند معالجة أي بُعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة، ومشروعات الإصلاح والتطوير بصفة عامة، وهى من القضايا التي شغلت وما زالت تشغل بال علماء الاجتماع والنفوس والسياسة وغيرهم في مختلف المجتمعات، على اختلاف نظمها وتوجهاتها السياسية.

وقد شهد مفهوم المواطنة تطوراً كبيراً منذ النصف الثانى من عقد التسعينيات في القرن العشرين بعد أن تعرضت دعائم مفهوم الدولة القومية للاختراق. ولعل دراسة مفهوم المواطنة يتم في واقع شديد الالتباس، تتقاطع فيه الخطوط بين الأكاديمى الدراسى والسياسى البرجماتى، مما يجعل من مفهوم المواطنة محوراً للنضال السياسى(1).

تشكّل الثقافة السياسية حجر الأساس في بناء المجتمع ووحدته وتماسكه لأنها مستمدة من قيمه وعاداته وتقاليده التي تحافظ على مفهوم وقيم المواطنة في ظل تشكّل المجتمع وثقافته. لقد أنتجت أطروحات الفكر العربى والغربى

العديد من الرؤى حول مفهوم المواطنة ومبادئها وحقوقها وواجباتها، وتنوعت بتنوع مبادئ الفكر ونظريات السياسة.

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الورقة إلى الاقتراب من مفهوم المواطنة Citizenship بوصفه واحد من المفاهيم المثيرة للجدل التي تتداخل وتتشابك مع شبكة واسعة من المفاهيم الأخرى، كما تحاول الورقة فهم إشكالية أبعاد هذا المفهوم وأثار الهوية بين الفكر الغربي والفكر العربي في مقارنة فكرة المواطنة.

وهذا يجعلنا نضع عدة تساؤلات:

- _ ما هو مفهوم المواطنة؟
- _ ما هي أبعاد هذا المفهوم؟
- _ ما هي آثار الهوية بين الفكر الغربي والفكر العربي في مقارنة فكرة المواطنة؟
- _ كيف يمكن التأسيس لمفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية الثقافية العربية؟

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية حيث تُردُّ أهمية موضوع المواطنة في المجتمع العربي الى عوامل عديدة، أهمها: أن هذا المجتمع يتشكل من مجموعات متنوعة من الأعراق والأقليات وتسوده ثقافات فرعية متعددة بالإضافة الى ثقافته العامة. فلدينا البربر في المغرب العربي ولهم لغتهم الخاصة وهي الأمازيغية التي اعترف بها أخيراً في المغرب والجزائر لتكون لغة للتعليم بالإضافة الى اللغة العربية. ولدينا الأكراد في المشرق العربي، وهم أيضاً لهم لغتهم الخاصة وثقافتهم المتميزة ولدينا المارونيون في لبنان ولدينا في السودان جماعات سلالية متنوعة بالإضافة الى الجنس العربي. ومعنى ذلك أن قضية المواطنة لا بد أن تشغل الباحثين وصناع القرار العرب على السواء. وعلى الرغم من أن مفهوم المواطنة في الفكر السياسي العربي قد بدأت إرهاباته في خضم النضال الوطني لنيل الاستقلال، مما أوجد مساحة عريضة من المدركات والقيم المشتركة، إلا إن رصيد ثقافة المواطنة في الفكر السياسي العربي قد أصابه

الكثير من التآكل والإضطراب والتشويش بسبب مجموعة من العوامل، لذلك تسعى هذه الدراسة الى التعرف على هذه العوامل.

تقسيمات الدراسة:

تأسيساً على ما سبق سيتم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور، وخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:
أولاً: الإطار المفاهيمي (الإطار النظري): الثقافة السياسية: مفهوم المواطنة، مفهوم الهوية، مفهوم الانتماء.

ثانياً: تطور إشكالية (مفهوم المواطنة) في الثقافة السياسية العربية.
ثالثاً: الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تقف وراء هشاشة مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية، وكيف يمكن التأسيس لمفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية الثقافية العربية.

رابعاً: الخاتمة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي (الإطار النظري): الثقافة السياسية:

مفهوم المواطنة، مفهوم الهوية، مفهوم الانتماء.

مفهوم المواطنة (الماهية والأبعاد والتطور والإشكاليات):

تُعَدُّ المواطنة من أهم المفاهيم السياسية، التي عرفت تحولات جوهرية متتابعة عبر التاريخ، ابتداءً بالتراث اليوناني الروماني القديم، مروراً بعصر النهضة والتنوير، ووصولاً إلى الفكر السياسي الليبرالي الحديث. والمواطنة كما تناولتها معظم الكتابات التاريخية والأدبيات السياسية والاجتماعية المعاصرة، هي علاقة بين الفرد والدولة والمجتمع، وما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات، وشعور بالانتماء. وتندرج ضمن هذا المفهوم المساواة القانونية المجردة، والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات والتزامات. ولذا لا يمكن استيعاب مفهوم المواطنة، إلا إذا وضع في سياقه التاريخي، فالمفاهيم لا تنشأ من فراغ ولا تنتشر إلا بعد ممارسات وتراكمات فكرية (2). مفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم الحديثة ارتبط بشكل مباشر بالخبرة التاريخية الغربية وتطور الفكر السياسي في الغرب. ويمكن إرجاع النموذج

التاريخي الأول لمفهوم المواطنة في شكلها الكلاسيكي القديم والمتصل بحياة المدن والجماعات الصغرى، وتمتع المواطن بحزمة من الحقوق السياسية، مثل المواطنة في أثينا وروما، وذلك رغم اختلاف النموذجين، ولكن ترجع أهميتهما في تأثيرهما في بناء المواطنة الغربية الحديثة.(3).

أما المواطنة بمفهومها الحديث، فكانت الثورة الفرنسية هي التجلي السياسي والايديولوجي الذي برز من خلاله مفهوم (المواطنة)؛ فالثورة الفرنسية زعمت أنها تؤسس أمة جديدة لا علاقة لها بالمرجعية البيولوجية (دم الأسلاف) أو الدينية، بل مرجعيتها الوحيدة هي قرار حر من المواطنين الذين يريدون العيش متضامنين في ظل قوانين يسنونها دون قيد.(4).

فالمواطنة من هذا المنظور هو فعل عقد اجتماعي، والدولة القومية هي القالب الذي تتكون المواطنة القومية داخله، ولا وجود لها في غياب هذا العقد، أي بدون القرار الواعي من قبل المواطنين.(5)

ويتجسد هذا المعنى في إعلان حقوق الإنسان والمواطن The declaration of the rights of man and of the citizen ، إذ يقرر أن أي إنسان - بغض النظر عن أصوله ولونه وآرائه - إذا أراد أن يعيش في ظل قوانين الجمهورية، وأن يشترك في سئها فله حق المواطنة.(6)

تتعدد تعريفات المواطنة بتعدد زوايا التداول، إن كانت قانونية أو مدنية أو اجتماعية، كذلك تتحدد دلالة المفهوم بارتباطه بالزمان والمكان، بمعنى أن هذه الدلالة تتولد عبر صيرورة تاريخية، تعبيراً عن مصالح مجتمعية معينة.(7)

من التعريفات الكلاسيكية للمواطنة تعريف هوبز Thomas Hobbes إنها "الحماية التي تكفلها سلطة الدولة للفرد". ويعرف روس Rousseau المواطن كعضو في مدينة تمثل الجسد الاجتماعي المشترك، تفقد خلاله الشخصية الفردية كنتاج لهذه الكينونة السياسية المشتركة.(8)

أقامت النظرية الكلاسيكية كثيراً من المبررات لمحاولة التوفيق بين سلطة الدولة وحرية المواطن، مثال نظرية العقد الاجتماعي لهوبز، ومفهوم روسو للإدارة العامة، وقد تأسس النقد الذي وجه لهذه النظرية على استحالة التوفيق بين الحرية الفردية ومتطلبات النظام والاستقرار الاجتماعي.(9)

تعدّ "المواطنة" أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الليبرالي منذ تبلوره في القرن

السابع عشر كنسق للأفكار والقيم، تم تطبيقه في الواقع الغربي في المجالين الاقتصادي والسياسي في القرنين التاليين، وما ترتب على ذلك من آثار على الترتيبات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية في القرن العشرين ثم مطلع القرن الحالى. وإذا كانت الليبرالية عند نشأتها قد دارت بشأن فكرة الحرية الفردية والعقلانية وتقوية مركز الفرد في مجتمع سياسى قام على قواعد عصر النهضة على أبنية اجتماعية حاضنة وقوية، فإن مفهوم المواطنة قد تطور وتحوّر عبر مسيرة الليبرالية ليركز حول خيارات الفرد المطلقة وهواه كمرجع للخيارات الحياتية والسياسة اليومية في دوائر العمل، والمجتمع المدني، والمجال العام، ووقت الفراغ، وليصبح "المفهوم المفتاح" الذى لا يمكن فهم الليبرالية وجوهرها من دون الإحاطة بأبعاده المختلفة وتطوراتها الحادثة المستجدة، إذ يستبطن تصورات الفرد، والجماعة، والرابطة السياسية، ووظيفة الدولة، والعلاقات الإنسانية، والقيم والأخلاق.

وللمواطنة في أبسط معانيها تشيع عدة معان: المساواة القانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق، والمشاركة السياسية دون قيود قانونية أو عرفية تفرض على حركة المواطنين، وحياء كريمة تتمثل في وجود برامج عامة كفاءة تطور- دائماً- من جودة الحياة التى يعيشها المواطنون. وسارت الخبرة الغربية - في مجملها - على هذا التسلسل، بحيث حصل المواطن أولاً، على المساواة القانونية، ثم ثانياً، الحق في المشاركة السياسية، وأخيراً، الحق في رفاهة اجتماعية، وأصبحت تلبية الحكومة لمطالب المواطن في الرفاهة الاجتماعية "دليل" على الانجاز(10).

يتطلب وجود مفهوم المواطنة إقراراً بمبادئ، والتزاماً بمؤسسات، وتوظيفاً لأدوات وآليات تضمن تطبيقه على أرض الواقع. المواطنة - وفق هذا التصور- بنية من المستلزمات والمقومات، وبنية فكرية وقيم، وبنية حقوقية ودستورية وقانونية، وبنية مؤسسية، وبنية تتعلق بالسياسات والممارسات. وهى من المفاهيم الشاملة، التى تستدعى غيرها من مفاهيم حقوقية وسياسية. المفهوم بهذا الاعتبار "مفهوم منظومة" يشير إلى الحقوق الإنسانية الأساسية، والحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا الحقوق الجماعية، وهى تتعلق بكافة مجالات النشاط الإنسانى (الشخصى والخاص

والعام والسياسي)(11).

شهد مفهوم المواطنة تغيرات كثيرة في مضمونه واستخدامه ودلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقاً، بل تدل القراءة في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم "المواطنة" في حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الاهتمام بدراسة مفهوم "الدولة" مع نهاية الثمانينات، ويرجع ذلك لعدة عوامل، أبرزها الأزمة التي تتعرض لها فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة؛ وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين، منها(12):

تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف بل والإبادة، ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث بل أيضاً في قلب العالم الغربي أو على يد قواه الكبرى، بدءاً من الإبادة النازية لجماعات من اليهود، ومروراً بالإبادة النووية في هيروشيما، والإبادة الصربية للمسلمين، والإبادة الأميركية للعراقيين وللأفغان، والإبادة الجارية للفلسطينيين. بروز فكرة "العولمة" التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً.

وعلى صعيد آخر فإن نمو الاتجاهات الأصولية المسيحية واليمينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية أدى إلى مراجعة المفهوم والتأكيد على محورياته لمواجهة هذه الأفكار وآثارها في الواقع السياسي والاجتماعي الغربي المعقد مع وجود أقليات عرقية ودينية منها العرب والمسلمون، فضلاً عن وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير في الواقع الليبرالي، بعد أن أدى التطرف في ممارستها وعكوف الأفراد على ذاتهم ومصالحهم الضيقة إلى تهديد التضامن الاجتماعي الذي يمثل أساس وقاعدة أي مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامى ما يسميه البعض "موت السياسة" وبرز "سياسات الحياة اليومية".

إنَّ الإشكالية التي تهم العقل العربي والمسلم في هذا الصدد هي أن الفكر الليبرالي لم يؤدِّ إلى تأسيس تجارب ديمقراطية في العالم الغربي فقط، بل يطرح

نفسه الآن وبشكل شبه منفرد كبديل للواقع السياسي والفكري في دول العالم الثالث التي تشهد تحولاً نحو الديمقراطية، كما في أطروحة "نهاية التاريخ" وإعلان انتصار الليبرالية النهائي لباحث مثل فوكو ياما، أو كطرف متماسك ومتجانس ومتقدم في مقابل حضارات أخرى (أو أدنى) في أطروحة مثل "صراع الحضارات" لهنتنغتون. فخيار المواطنة صار مثالية تروّج لها الرأسمالية الليبرالية في الدول غير الغربية، ويتم تقديمها كحل لمشكلات الجنوب "على طريق التقدم" يرتهن بتحول الرابطة السياسية داخل مجتمعاتها من رابطة تراحمية عضوية أو قرابية - ريفية أو قَبَلية- إلى رابطة تعاقدية علمانية ومدنية للمواطنة؛ لذا فإن فهم دلالات "المواطنة" كرابطة تزعم أنها تجبّ روابط الدين والعرقية والأيدلوجية أمر يحتاج إلى مزيد من التأمّل والتقصّي، وتحريراً وتقويماً، واختباراً في الواقع التاريخي بين النجاح والإخفاق.

لقد أدت التطورات سالفة الذكر التي شهدتها الساحة الدولية في العقود الأخيرة إلى تركيز بعض الدراسات على ظواهر وحوادث كان لها أثر كبير في تغيير مفهوم المواطنة ليشمل أبعاداً جديدة. فكتابات النظرية السياسية الليبرالية الأولى التي كان مفهوم العقلانية والرشد فيها مرتبطاً بالقيم المثالية والفلسفية ما لبثت أن تناولت مفهوم المنفعة بمعنى ذاتي/ نفسي ثم بمعنى اقتصادي/ مادي، وربطت في مجملها بين المفاهيم النظرية السياسية والرؤى الاقتصادية وهو ما أسماه البعض بالتحول من الديمقراطية الليبرالية إلى الليبرالية الديمقراطية بتقديم الاقتصاد على السياسي وغلبة المادية على الفكر الليبرالي. وما لبث الاقتصاد الليبرالي أن تحول من ليبرالية كلاسيكية تتحفظ على تدخل الدولة لليبرالية الجديدة تؤكد على تدخل الدولة من أجل تحقيق الرفاهية في مجالات الأمن الاجتماعي. وصارت رابطة "المواطنة" منافع وحقوق مادية محددة يطالب بها المواطن في مجالات الصحة والتعليم ترتبط بالحقوق العامة السياسية لتفاصيل منافع مادية مباشرة، أي تم التركيز على الحقوق وليس الواجبات. ومن ناحية أخرى كان هذا يعني مزيداً من سلطة الدولة في الوقت الذي كانت تحولات الاتصال والعولمة ترشحها فيه للتآكل والذبول، فاستردت دورها في التوزيع السلطوي للقيم - المادية والمعنوية - وما لبثت أن بدلت هذا الدور شكلاً في ظل تنامي الحديث عن الإدارة السياسية (Governance) عبر الحديث عن الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني

ورجال الأعمال، رغم أن سلطتها لا تقارن بالطرفين الآخرين، ونفوذها يخترقهما في شتى المستويات.

ونتيجة لتفاعل هذه المعطيات تحول مفهوم المواطنة إلى دلالات نفعية وذاتية فردية أعمق، كما صار مؤسسا على واقع معقد لا يثمر نتائج المثالية الأصلية المنشودة بسبب وجود الدولة الطاغى، على رغم تحول هذا الوجود نوعيا وتغير وجهه وتجلياته مما أوحى للبعض بضعفها أو تراجع دورها لصالح آليات السوق العالمية، وهو ظن غير دقيق. هذا التناقض توازى أيضا مع بروز تيارين متعارضين:

أولهما: واقعى، يرتبط بالتأكيد المتنامى على المصلحة المباشرة (الآن وهنا) ويهمش المثاليات الكبرى والمنافع الجماعية والمؤجلة (التي بُنيت عليها نهضة الرأسمالية الأولى).

ثانيهما: تنويرى، يتمثل في مناداة بعض الكتابات بإدخال البعد الأخلاقى فى النظرية الاقتصادية، أى تجاوز الاقتراب الاقتصادى المادى النفعى لفهم السلوك الإنسانى وتفسيره والتنبؤ به، واستعادة الأبعاد الإنسانية/الاجتماعية/الأخلاقية فى النظرية والتحليل الاقتصادى، وهو ما يستلزم ربط مفهوم المواطنة عند تحليله بالأسئلة الكلية فى الفكر الليبرالى، وأبرزها تصورات الفرد وتعريف السياسة وما يترتب على ذلك من تصور لطبيعة المجتمع السياسى.

ومع تنامى عولمة الرأسمالية وهيمنة الرؤى الليبرالية الجديدة لم يعد ما نحن بصده عند الحديث عن المواطنة هو المفهوم البسيط، ولا بقى السؤال هو: مواطنة أم لا مواطنة؟ على غرار: نهضة أم تخلف؟ حضارة أم ضد الحضارة؟ (أسئلة اللحظة التاريخية الأمريكية الراهنة). الواقع أكثر تعقيدًا من ذلك وهذه التصورات مضللة ومضلة. أي مواطنة؟ هذا هو سؤال اللحظة الوجودية الإنسانية الحقيقى: مواطنة تنويرية تحترم الفرد وتؤسس مجتمعا يكتسب وجوده الجمعى من تجاوزه لقوى الطبيعة وتصوره الإنسانى للإنسان، أم مواطنة رأسمالية مدنية ما بعد حداثة؟ مواطنة قانونية شكلية متساوية ذات بعد واحد، أم مواطنة مركبة عادلة اجتماعية ديمقراطية ثقافية فى ظل مشروع حضارى إنسانى؟.

مواطنة تتحدث عن الحرية والمساواة والجسد السياسى والعدل والشورى، أم مواطنة تتحدث عن اختزال القيم السياسية فى حرية الجسد وتفكيك المجتمع

لصالح نوع ضد نوع أو ثقافة ضد ثقافة ونفى التجاوز في الإنسان والتاريخ، وإعلاء سياسات الجسد واللذة على الجسد السياسي والخير العام والقيمة الإنسانية. مواطنة في أي سياق مكاني؟ مواطنة التنوير والليبرالية في المدن الاجتماعية ذات الطابع الثقافي والمسافات الإنسانية، أم مواطنة المدن الرأسمالية العالمية السرطانية المعادية للمجتمع والقائمة على "التجمع" الذي يحسب حسابات الاقتصاد وتدويله قبل حسابات الهوية والجماعة والثقافة؟ مواطنة التدافع من أجل الغايات الإنسانية والنفع العام والسعي في دروب التطور الاجتماعي التاريخي، أم مواطنة اللحظة المتخيلة في تفاعل الشبكة الاتصالية الفردي التي تعيد تشكيل الوعي بالذات والهويات والأنا والآخر والـ "نحن"، وتعيد تشكيل مفاهيم الزمن والمكان من دون محتوى اجتماعي تفاعلي كما عرفته البشرية، وتعيد تشكيل حدود الخاص والعام وتهدد مفهوم المواطنة في كل تصوراتها السابقة؟، هذه هي الأسئلة وتلك هي مساحات الاجتهاد والجهاد.

وهي مساحات للنقد ومسافات للمقارنة المنهجية الواجبة، مفهوم المواطنة وفق أصول النقد والمقارنة في حاجة لإعادة تشكيل ومداخل تعديل وتأويل ومقتضيات تفعيل تجعل هذا المفهوم ضمن مفاهيم الموقف حالة نموذجية لإعادة بناء المفهوم ضمن دواعٍ كثيرة، تفرضها عناصر اللياقة المنهجية والضرورات الواقعية والذاكرة الحضارية والاستنادات المرجعية وعناصر المفهوم في تحقيق مسالك الدافعية والشرعية والجامعية والتجديدية والفاعلية.

وخلاصة القول، المواطنة كلمة تتسع للعديد من التعريفات، فمن حيث مدلولها السياسي، فهي شعور بالانتماء وولاء للدولة ومنظومة حقوق وواجبات كاملة يفرضها هذا الانتماء. ومن ثمة فإن أي مقارنة لهذا الموضوع في الفكر العربي الإسلامي أو الفكر الغربي مسألة دقيقة ومعقدة. ومنذ نهاية القرن العشرين، ومع المتغيرات التي شهدتها العالم برز مفهوم المواطنة متعددة الثقافات، وظهرت العديد من المقاربات لهذا المفهوم، الذي أضحى بعيداً عن المفهوم الكلاسيكي، وأصبح آلية فاعلة للحد من الصراعات الاجتماعية والدينية والعرقية، على أساس قاعدة مبدأى عدم التمييز، والمساواة القانونية بين المواطنين.

المحور الثاني: تطور إشكالية "مفهوم المواطنة" في الثقافة السياسية العربية

مفهوم المواطنة في الفكر السياسي العربي والغربي (مقاربة فكرية مقارنة):

تشير بعض الدراسات أنه بعد أن أثبت النموذج الغربي للاجتماع المدني القائم على مبدأ المواطنة فعاليته على المستوى الواقعي، وصارت المواطنة نموذجاً يفرض على الآخرين الاقتداء بقيمه، اختلف تفاعل الفكر العربي مع هذا الوضع، وذهب (محمد عابد الجابري) إلى إنه ليس في مخزون العرب اللغوي وبالتالي الفكرى والوجداني، ما يفيد ما نُعنه اليوم باللفظين "المواطنة" و"المواطن". وشاركه في هذا الرأي عدد من المفكرين التقوا مع ما ذهب إليه (برنار لويس) من أن مفهوم المواطنة في الفكر العربي مفهوم غير أصيل إن لم يكن غريباً مؤكداً أن سبب غياب كلمة مواطن في اللغة العربية واللغات الأخرى الفارسية والتركية "يرجع إلى غياب فكرة المواطن كشريك وفكرة المواطنة كعملية مشاركة" (13).

في حين خالف آخرون هذا الرأي وذهبوا إلى القول بأن جذور استعمال المفهوم ومعانيه تعود إلى فترة الإصلاح الإسلامى الحديث حيث غلبت الإشكالية السياسية على غيرها من الإشكاليات، وبالتحديد مع "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" للطهطاوى في مطلع الربع الثانى من القرن التاسع عشر إلى "الخلافة أو الإمامة العظمى" لرشيد رضا في نهاية الربع الأول من القرن العشرين. ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى إن الباحث في إنتاجات مفكرى الإصلاح الإسلامى لا يعدم الوقوف على جملة من المبادئ والإشارات الفكرية ذات الدلالة السياسية الدائرة في حقل المصطلح المقصود رغم أنه من العسير العثور على مصطلح المواطنة بلفظه المتداول في الزمن المعاصر أو بمعناه. وبهذا المعنى، كان طغيان المسألة السياسية في وعى الإصلاحيين استجابة تلقائية لتحَدُّ هو في جوهره سياسى فهم إذ عزوا تقدم أوروبا وتفوقها إلى قوة نظامها السياسى عزوا تخلف مجتمعاتهم - بالمقابل- إلى تخلف النظام السياسى التقليدى (14).

فهناك أولاً موقف الطهطاوى الذى يعطى الأولوية للسياسة الليبرالية ويؤكد ضرورة إصلاح النظام السياسى، وليس أدل على ذلك من ترجمته لمواد الدستور الفرنسى كاملة في كتابه تلخيص الإبريز متوقفاً أمام المواد الخمس عشرة الأولى منها بالشرح والتفسير مطابقاً في الوقت ذاته بين مفهوم الحرية عند الغرب ومفهوم العدل الإسلامى، "وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف، وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوى

في الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحاكم على إنسان بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة". والدعوة إلى المساواة أمام القانون معناها إعادة النظر في علاقة الحاكم بالمحكومين "على نحو يجرى فيه الحد من سلطات الأولين وإجراء أحكام التقييد الضرورية عليها وأن يتمتع الآخرون بسلطات كانت في النظام القديم من مشمولات أملاك الحاكم. وهو ما أثار انتباه الطهطاوي حين كتب "إن ملك فرنسا ليس مطلق التصرف، وإن السياسة الفرنسية هي قانون مقيد(15). أما خير الدين التونسي، فقد دفع بالمسألة إلى أبعد من ذلك من منطلق أن "التمدن الأوروبي تدفق سيله في الأرض فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره المتتابع، لذلك على العالم الإسلامي أن يدرك سر هذا التقدم ويتبعه وهو في المجال السياسي راجع إلى "التنظيمات المؤسسة على العدل السياسي". ولهذا السبب "لا يسوغ أبداً أن يسلم أمر المملكة لإنسان واحد بحيث تكون سعادتها وشقاؤها بيده ولو كان أكمل الناس وأرجحهم عقلاً وأوسعهم علماً، وهذا هو جوهر فكرة العقد الاجتماعي"(16).

ولم يَرَ "التونسي" حرجاً في التأكيد عليها وتجاوز مسألة مقارنتها بالشرعية لأن "الشرعية لا تنافي تأسيس التنظيمات السياسية المقوية لأسباب التمدن والعمران". لكن ما يثيره المعارضون على هذا الرأي لا يخلو من وجهة تستدعي الوقوف عندها والبحث في إشكالاتها، إذ يرى المعارضون أن اشتراك مفكرى الإصلاح الإسلامي جميعاً في النهل من التجربة الأوروبية والاقتباس من الأدوات والآليات التي تخص هذه التجربة لم يحد بهم قطعاً عن اعتبار "دعوتهم للإصلاح والتنظيمات والعدل والدولة الحديثة هي من صميم الإسلام ومن تفاصيل أحكامه بل هي من مقتضيات العمل بقاعدة أصولية فيه هي الاجتهاد. وهو ما يفتح المجال لتعميق البحث أكثر في سؤال المواطنة في المدونة الإسلامية فكراً وفقها وسؤال ما إذا كان من الممكن أن يتطور المجتمع الإسلامي نحو نموذج المواطنة؟

وتبدو هذه الإشارات مهمة من جهة تأكيدها أهمية مبحث المواطنة في الفكر العربي الإسلامي برغم أن هذا الفكر ما يزال يعاني نقصاً كبيراً فيما يتعلق بثقافة المواطنة وأن الموضوع جديد بالنسبة إليه. كما تزداد الحاجة إلى إثارة حوار حول المفهوم وأبعاده وغاياته وسياقاته بعد التقدم الذي حصل في هذا الميدان في الفكر الأوروبي موطن ظهور المفهوم وتطوره، خاصة أن هذا التطور أوقفنا على

حقيقة هامة هي أن المشكلة لا تكمن في حصريّة المواطنة وإنما في دلالتها المختلفة من مرحلة إلى أخرى مع احتفاظ المفهوم ببعض هذه المعاني القديمة (17). وفي هذا الإطار، تذهب (دومنيك شنابر) Dominique Schnapper إلى أن النجاح الذي عرفه تصنيف توماس مارشال (1893-1983) لمراحل تطور المواطنة (القرن 18 كان قرن الحقوق المدنية والقرن 19 قرن المشاركة السياسية، أما القرن العشرون فهو قرن النضال من أجل الحقوق الاجتماعية) ينطبق خاصة على التاريخ الإنجليزي، (فبيسمارك) مثلاً نظّم مؤسسات المواطنة الاجتماعية قبل أن تُقام المواطنة السياسية في الرايخ الألماني. وهو موقف يحيل إلى المرونة الفكرية التي تسم تعامل مفكرى الغرب مع منجزاتهم الفكرية والواقعية بحثاً عن الأفضل، وهى مرونة نلمسها أكثر عند (يورجن هابرماس) - فيما يتعلق بمفهوم المواطنة- الذى يدعو إلى إعادة دراسة الإشكاليات التي تطرحها المواطنة اليوم على الفكر السياسى فى أوروبا بعد ظهور مفهوم "الاتحاد الأوروبي" الذى يقوم بديلاً عن مفهوم المواطن والمواطنة كمنجز من منجزات الدولة/ الأمة، التي ضعف دورها مقارنة بتاريخها وهو ما أثار سؤال المحافظة على الحقوق الثقافية لمجموعة ما دون وضع قيم الحرية والمساواة، التي هى أصل المواطنة، موضع سؤال، أى اختبار قدرة المواطنة السياسية مع وجود المجتمعات الأكثر انفتاحاً وتعدداً من المجتمعات القديمة.

كما إن التفاعلات السياسية الطارئة حالياً مع وجود أقليات مسلمة فى العالم الغربى، أخذت تظهر مطالب جديدة تكتسى طابعاً حقوقياً ودينياً فى الوقت ذاته، تتمحور أساساً حول قضية اندماج الأقليات الثقافية والدينية ضمن المجتمعات المؤسسة على أساس المواطنة دون انتقاص من حقوقهم الثقافية. وهو ما يطرح أمام الفكر السياسى المعاصر سؤال إمكانية الارتكاز على مفهوم المواطنة كنظام للعلاقات الإنسانية؛ إذ إن غياب المرجعية المتجانسة يؤدى بالتأكيد إلى الرجوع إلى الخصوصيات، مما يعنى بدوره عدم شمول كلمة "المواطنة" مجموع البشر فى ظلال كيان دولي محدد (18).

ومن خلال متابعة ما يكتب حول هذا الموضوع يبدو أن المرونة الفكرية تحتاج إلى مزيد من التطوير، فلا يخلو مجتمع من المجتمعات مهما بلغت درجة حدائه من قوى محافظة تتمسك بالمنجز وترفض إخضاعه للنقد. أما ما يخص الفكر

العربي والإسلامي فيبدو أن ريح هذه المرونة أصابت بعض مفكرها وكتابها فطرحوا ما يمكن أن يعد خطوة هامة في مسار الخروج من حالة "المحافظة المميتة للفعل والإبداع" بصرف النظر عما قد تفرزه الطروحات الجديدة. ولعل أبرز ما يستدعي الوقوف عنده في هذا الإطار تبني بعض مفكري التيار الإسلامي من المتحزبين وخاصة من غير المتحزبين لمقولات المواطنة وقيمتها، مع اختلاف في درجة الانفتاح، وكان لافتاً ما أثارته الفتوى الشهيرة الصادرة عن مجلس الإفتاء الأوروبي من جدل في الساحة الفكرية الإسلامية فقد أعطت الفتوى الأولوية للمواطنة على حساب العقيدة حين جوزت للجندى الأمريكي المسلم المشاركة في الحروب التي يخوضها الجيش الأمريكي حتى وإن كانت ضد المسلمين.

وهنا لا بد من التنبيه إلى أن الجدل المثار حول هذه الفتوى يحيل إلى أن كثيراً من القضايا المتعلقة بمبدأ المواطنة لم تحسم بعد داخل الفكر الإسلامي، وما زال هناك من يقف منها موقف المحترز لمبررات تتفهمها في هذا الإطار على اعتبار أنه ليس من الهيئ حسم الإشكالات الجوهرية والمعقدة التي يفرضها هذا الموضوع كقضية المرجعية التي تجعلها المواطنة للدولة بينما يمثل النص المرجعية العليا في الفكر الإسلامي، لذلك فإن القبول الجزئي للمواطنة من لدن المفكرين المتحمسين لنشر قيمها مثير للسؤال أكثر مما هو مدعاة "للفرح": هل نحن فعلاً إزاء مراجعات جوهرية استطاعت أن تحسم القضايا الخلافية على أسس فكرية متماسكة؟ لماذا لا يكون المحترزون أقوى حجة وأكثر تماسكاً في موقفهم بناءً على أن لكل مجتمع نموذج الخاص في الاجتماع المدني وهو ما تثبته المراجعات المستمرة لمفهوم المواطنة.

(نشرت الدراسة في مجلة العلوم السياسية والاقتصادية - المجلد 2، ملحق العدد (1)، يناير 2019 الجزائر).

* يتبع، بقية الدراسة في العدد الثالث من مجلة الناصية

مراجع الدراسة "في الجزء الثاني"

قيم المواطنة في قصيدة (فَكْرُ بَغِيرِكَ)

لمحمود درويش
(1942م – 2008م)

د. عباس حسن صالح

استاذ الأدب العربي المساعد
جامعة عدن

الحرية والعدالة في كثير من أشعارهم. وإذا ما انتقلنا للعصر الإسلامي فإننا نجد هذه القيم قد أصبحت أكثر رسوخا في عصر صدر الإسلام لا سيما مع بزوغ نور الدعوة المحمدية وما تلاها من عهد الخلفاء الراشدين، قبل أن تطيح بها — إلى حدٍّ ما — الأهواء السياسية وأطماع السلطة في عهد بني أمية وبني العباس وما جاء بعدهما من العصور.

ومما لا شكَّ فيه أن محمود درويش لم يكن يدعَا بين شعراء العصر الحديث ممن حملوا على عاتقهم هذا الفكر المُعَبَّر عن النزعة الإنسانية؛ فقد سبقه إلى ذلك شعراء كُثُر لاسيما شعراء مدرسة المهجر مثل: جبران خليل جبران، إيليا إلي ماضي، ميخائيل

أما قبل فلا بدَّ لنا قبل الخوض في موضوع الدراسة من الإشارة — العابرة — إلى رسوخ قيم المواطنة في الشعر العربي التي نرى أنَّها ارتبطت بحياة العربي قبل أن يعرف الحضارة والتمدن، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن بعض قيم المواطنة وحقوقها مثل: الإِتماء والحرية والعدالة والمساواة قد رافقت حياة العربي؛ فتربَّي عليها.

يدلُّ على ما ذهبنا إليه ما نجد في الشعر الجاهلي لا سيما عند شعراء المعلقات أمثال، زهير بن أبي سلمى، عمرو بن كلثوم، وعنترة العبسي، وشعراء الصعاليك مثل: عروة بن الورد والشنفرى وغيرهم من الشعراء الذين جسدوا الحنين للوطن وقيم السلام

تعريف بالنص:

سعى درويش طوال مسيرته التي امتدت لأكثر من نصف قرن إلى أن يُجسّد شعره قيم الحرية والعدالة والمساواة؛ وذلك ما بُيّنهُ قصيدة (فَكَّرَ بِغَيْرِكَ) التي نظمها أواخر تسعينيات القرن الماضي، وصدر بها ديوانه (كزهر اللوز أو أبعد) الذي نُشر سنة (2005م). وإذا كان العنوان (فَكَّرَ بِغَيْرِكَ) كما يقول النقاد أول عتبات، فإننا نقول: إن الشاعر قد كان موفقاً في جعل العنوان هنا أول عتبات التعريف بقيم الحرية والعدالة والمطالبة بها. اعتمد درويش في بناء النصّ على (تفعيلة المتقارب) وهو من البحور الصافية ويتألف (تأماً) من تكرار (فعولن أربع مرات في كلّ شطر) أو تكرار (فعولن ثلاث مرات في كلّ شطر) إن كان مجزوءاً. وقد التزم الشاعر تكرار (فعولن) تامة صحيحة أو (فعول) مقصورة، كما التزم قافية واحدة هي (الميم) الساكنة.

وما ينبغي الالتفات إليه هنا هو أن لم يلتزم الشاعر الوزن العروضي للمقارب إلا في البيت الأول، وذلك ما سنقف عليه عند دراستنا للإيقاع الشعري في النص فيما يأتي.

نعيمة، رشيد خوري، إلياس فرحات وغيرهم. وإن كنا نرى في درويش وشعره خاتمة لهذا العقد الجميل، يدلّ على ذلك أنّ أعماله قد تُرجمت إلى أكثر من (20) لغة.

ولذلك وغيره فقد رأينا أن نُقيم هذه الدراسة لِتُبَيّن كيف جمع درويش كل تلك القيم النبيلة التي تضمنتها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في قصيدة واحدة — تتألف مجازاً — من سبعة أبيات، حيث يقول:

وَأَنْتِ تَعُدُّ فُطُورَكَ، فَكَّرُ بِغَيْرِكَ

[لَا تَنْسَ قُوْتَ الْحَمَامِ]

وَأَنْتِ تَحُوصُ حَرْوَبَكَ، فَكَّرُ بِغَيْرِكَ

[لَا تَنْسَ مَنْ يَطْلُبُونَ السَّلَامَ]

وَأَنْتِ تَسُدُّ فَاتُورَةَ الْمَاءِ، فَكَّرُ بِغَيْرِكَ

[مَنْ يَرْضَعُونَ الْعَمَامَ]

وَأَنْتِ تَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ، بَيْتِكَ، فَكَّرُ بِغَيْرِكَ

[لَا تَنْسَ شَعَبَ الْخِيَامِ]

وَأَنْتِ تَنَامُ وَنُحْصِي الْكَوَاكِبَ، فَكَّرُ بِغَيْرِكَ

[نَمَّةٌ مَنْ لَمْ يَجِدْ حَيًّا لِلْمَنَامِ]

وَأَنْتِ تَحَرُّرُ نَفْسَكَ بِالْإِسْتِعَارَاتِ، فَكَّرُ بِغَيْرِكَ

[مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ فِي الْكَلَامِ]

وَأَنْتِ تُفَكِّرُ بِالْآخِرِينَ الْبَعِيدِينَ، فَكَّرُ بِنَفْسِكَ

[قُلْ: لَيْتَنِي سَمِعْتُ فِي الظَّلَامِ]

العادل في العودة إلى أرضهم، فأصبح شاعر المقاومة الأول، وشاعر القضية الفلسطينية بأرق معاني هذا المصطلح، حيث تماهى الشاعر مع قضيته، وصارا كيانا واحداً، فعبر عن حقوق الفلسطيني في أرق صورة، وذلك ما سنبينه في هذا المحور اعتماداً على ما جاء في النص من الدعوة للحرية والعدالة والسلام العادل، وفقاً للآتي:

أ. الحق في السلام:

وذلك ما تضمّنته فكرة البيتين الأول والثاني، حيث يقول:

وَأَنْتَ تُعِدُّ فُطُورَكَ، فَكَّرْ بِغَيْرِكَ
[لَا تَنْسَ قُوْتَ الْحَمَامِ]
وَأَنْتَ تَخَوِّضُ حُرُوبَكَ، فَكَّرْ بِغَيْرِكَ
[لَا تَنْسَ مَنْ يَطْلُبُونَ السَّلَامَ]

لقد أراد درويش هنا أن يلفت الضمير العالمي إلى حقوق أبناء الشعب الفلسطيني التي ترفضها السلطات الصهيونية الاستبدادية؛ فحين يقول: (وَأَنْتَ تُعِدُّ فُطُورَكَ) لا يخاطب أو يستجدي الرحمة والشفقة من أحد، ولكنه يريد للضمير الإنساني أن يلتفت إلى المغتصب الصهيوني الذي ينعم بخيرات فلسطين بينما

ولكي تتساقق قراءتنا للنص مع فكرة هذا العدد من المجلة فإننا قد أضفنا إلى محاور الدراسة الفنية محور رابع خصصناه لحقوق وقيم المواطنة في هذا النص ووفقاً لذلك جاءت القراءة في أربعة محاور هي:

الأول: حقوق وقيم المواطنة.

الثاني: اللغة والأسلوب.

الثالث: الصورة الشعرية.

الرابع: الإيقاع الشعري.

أولاً: النص وحقوق وقيم المواطنة

يقول إدوارد سعيد: "عرّفتُ قصائد درويش الكفاحية المبكرة بالوجود الفلسطيني، مُعيدة التأكيد على الهوية بعد شتات 1948م، وكان الأول في موجة الشعراء الذين كتبوا من داخل إسرائيل، عندما كانت (غولد مائير) تُصرّ قائلة: لا يوجد فلسطينيون"⁽¹⁾

تزامن ظهور شعر درويش مع ولادة الحركة الفلسطينية بعد نكسة حزيران 1967م، وكان شعره منذ بداياته الأولى شعر قضية فلم تُفارق إبداعاته المأساة الفلسطينية، فقد ظلّ منتمياً إلى الفلسطيني المقموع، صاحب الأرض المغتصبة، والناطق بحق الفلسطينيين

(1) سجل أنا عربي، ص 8.

(وَأَنْتَ تُسَدِّدُ فَاتُورَةَ الْمَاءِ) التي نرى أن من أهم مدلولاتها رمزا وحقيقة هو (الحياة).

وبعد أن قدم درويش الحق في الحياة لأهميته ينتقل في البيت التاليين إلى الحق في حياة كريمة لفلسطيني الشتات، فيُذكر الآخر — الذي يعود إلى بيته آمناً مطمئناً، يتأمل السماء وجمال كوكبها — بمأساة المشردين عن وطنهم قائلاً: [لَا تَنْسَ شَعْبَ الْخِيَامِ]، بل إن الخيام قد ضاقت عليهم ف [نَمَّةٌ مَنْ لَمْ يَجِدْ حَيِّراً لِلْمَنَامِ].

ج. حُرِّيَّةُ التَّفْكِيرِ والتَّعْبِيرِ عَنِ الرَّأْيِ:

لم يغفل درويش الحق في حُرِّيَّةِ التفكير والتعبير عن الرأي؛ فبعد أن ذكر الحق في السلام والحق في الحياة والعيش بكرامة، نجده يقول: وَأَنْتَ تَحَرَّرُ نَفْسَكَ بِالْاِسْتِعَارَاتِ، فَكَّرْ بِغَيْرِكَ

[مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ فِي الْكَلَامِ]

يرى درويش في حرية التعبير عن الرأي التي مُنحتُ للآخر حدَّ استعماله لجماليات اللغة من استعارات وغيرها نوع من البذخ، فلا يحقُّ له ذلك مع وجود [مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ فِي الْكَلَامِ]؛ فَكُمِّمْتُ أَفْوَاهَهُمْ وَحَرَمُوا مِنْ حُرِّيَةِ التَّعْبِيرِ عَنْ آرَائِهِمُ الَّتِي تُعَدُّ مِنْ أَبْسَطِ حَقُوقِهِمْ.

أبناء الشعب الفلسطيني يتضورون جوعاً كما يُبَيِّنُهُ قوله: [لَا تَنْسَ قُوتَ الْحَمَامِ]، وقد وصفهم (بالحمام) في إشارة إلى تطلعهم في العيش على أرضهم بسلام.

نُفِّسْ يؤكد هذا المعنى في البيت الثاني بقوله: (وَأَنْتَ تَخَوِّضُ حُرُوبَكَ) الذي تلاه قوله: [لَا تَنْسَ مَنْ يَطْلُبُونَ السَّلَامَ]، فتبدو العلاقة واضحة بين قوله: [الحمام]، و [مَنْ يَطْلُبُونَ السَّلَامَ].

ب. الحق في الحياة بكرامة:

يشير درويش إلى هذه المعاني في الثلاثة الأبيات التي تتوسط النَّصَّ حيث يقول:

وَأَنْتَ تُسَدِّدُ فَاتُورَةَ الْمَاءِ، فَكَّرْ بِغَيْرِكَ

[مَنْ يَرْضَعُونَ الْعَمَامَ]

وَأَنْتَ تَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ، بَيْتِكَ، فَكَّرْ بِغَيْرِكَ

[لَا تَنْسَ شَعْبَ الْخِيَامِ]

وَأَنْتَ تَنَامُ وَتُحْصِي الْكُوكَبَ، فَكَّرْ بِغَيْرِكَ

[نَمَّةٌ مَنْ لَمْ يَجِدْ حَيِّراً لِلْمَنَامِ]

فيؤكد هنا على الحق في الحياة الذي يُعَدُّ مِنْ أَعْظَمِ الْحَقُوقِ الَّتِي حُرِّمَ مِنْهَا أَبْنَاءُ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيِّ، هَذَا الْحَقُّ الَّذِي سُحِّقَ تَحْتَ آلَةِ الْقَتْلِ الصَّهْيُونِيَّةِ حَتَّى لَمْ جَرِدِ الْاِسْتِبَاةُ، وَذَلِكَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظَةُ (الماء) في قوله:

ولكنَّ أول ما يُلفت القارئ ويشدُّ انتباهه هو إلحاح الشاعر على تكرار ألفاظٍ وتراكيب محددة، ونعني هنا التكرار اللفظي والتكرار التركيبي.

أ. التكرار اللفظي:

وهو من ألوان التكرار البسيط فهو يقوم تكرار الكلمة الواحدة المفردة أو ما يلحق بها من الضمائر، ومن ذلك تكرار الضمير (أنت) في مفتتح الأبيات جميعها، يليه تكرار (مَنْ) وهو اسم موصول (بمعنى الذي) يستعمل للمذكر والمؤنث للمفرد والمثنى والجمع وفقاً للسياق الذي تردُّ فيه وقد كررها درويش في أربعة مواضع من النص، ثلاثة منها تدلُّ على الجمع، في قوله: (مَنْ يَطْلُبُونَ السَّلَامَ/ مَنْ يَرْضَعُونَ العَمَامَ/ مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ في الكلام)، وتدلُّ على المفرد في موضع واحد في قوله: (مَنْ لَمْ يَجِدْ حَيِّزاً للمَنَام).

ب. التكرار التركيبي:

ويأتي في مقدمة هذا التكرار العنوان (فَكَرَّ بِغَيْرِكَ) الذي يُعدُّ محور النص، وهي جملة طلبية تتألف من: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) في (فَكَرَّ)، وجار ومجرور (بغيرك).

لعلنا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إنَّ درويشاً قد كان يشعر باليأس من صحوه الضمير الإنساني العالمي تجاه قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه؛ لذلك فإنه يختم النص بالتمني في قوله:

وَأَنْتَ تَفَكَّرُ بِالْآخِرِينَ الْبَعِيدِينَ، فَكَّرْ بِنَفْسِكَ
[قُلْ: ليتني شمعةً في الظلام]

ثانياً: اللغة والأسلوب

من أهم ميزات اللغة الشعرية عدولها عن التقريرية والمباشرة فتنحو إلى الاعتماد على ثيمات لغوية وبلاغية خاصة في أساليبها وصورها؛ فاللغة الشعرية تعتمد بشكل رئيس على قُدرة الشاعر وامتلاكه لمفردات اللغة التي يكتب بها وتراكيبها وأساليبها، ومن ثم استخدامها استخداماً متميزاً يُحقق له التَّفَرُّدُ في صياغة الفكرة وإيصالها للمتلقي في قالب مؤثّر. ولعلَّ ذلك ما يلمسه القارئ بسهولة في هذا النص.

لقد كان الشاعر موفقاً في اختيار الألفاظ، وإن كُنَّا نؤمن أن تخبُّر اللفظ وحده لا يُغني لأنه يحتاج إلى عملية النظم، التي كان الشاعر فطناً لها؛ فجاءت التراكيب، والصيغ النحوية بجُمْلٍ شعرية ذات نسق يُبهر القارئ.

أَنْتِ (تَخُوضُ حَرْوَبَكَ) فَإِنْ هُنَاكَ (مَنْ يَطْلُبُونَ السَّلَامَ)، وَحِينَمَا (تُسَدُّ فَاتُورَةَ الْمَاءِ) فَهُنَاكَ شَعْبٌ (يَرْضَعُونَ الْعَمَامَ)، وَحِينَمَا (تَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ) فَهُنَاكَ (شَعْبُ الْخِيَامِ) وهكذا يمكننا القول عن الأبيات جميعها، ومثل هذه المفارقة واستمرارها يوحي بعمق المأساة التي أراد الشاعر أن يوصلها إلى المتلقي.

3. كان الشاعر واعياً في تركيب الجمل الشعرية واختيار مفرداتها، وليس أدل على ذلك استخدامه المتقن للفظ (قوت) التي تدلُّ لغةً على القليل الزهيد مما يُمسك الرميح من الرزق.

ثالثاً: الصورة الشعرية

تُعَدُّ الصورة الشعرية من أهم الأدوات التي يستعين بها الشاعر لتقريب الفكرة وإيصالها للمتلقي في قالب فنيٍّ جميل، والصورة كذلك تُسَهِّمُ في الارتقاء بالنص الشعري فنيّاً إضافةً إلى إنها تُحَقِّقُ المتعة وتخلُقُ الدهشة عند المتلقي.

وفيما يتعلّق بالنص موضوع الدراسة فيمكننا القول إن النص في جملة قد شكّل لوحة شعرية فنية متكاملة ومن أبرز الصور التي تصدم القارئ وتُثير دهشته الصورة الاستعارية في قوله:

يلي ذلك تكرار الجمل المضارعة التي هي في محل رفع خبر للمبتدأ (أَنْتِ) في الأبيات جميعها وهي: (نُعِدُّ فَطُورَكَ/ تَخُوضُ حَرْوَبَكَ/ تُسَدُّ فَاتُورَةَ الْمَاءِ/ تَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ/ تَنَامُ وَتُحْصِي الْكَوَاكِبَ/ تَحَرَّرُ نَفْسُكَ/ تُفَكِّرُ بِالْآخِرِينَ الْبَعِيدِينَ)، وتكررت (لا تَنْسَ) في ثلاثة مواضع هي: (لا تَنْسَ قُوتَ الْحَمَامِ/ لا تَنْسَ مَنْ يَطْلُبُونَ السَّلَامَ/ لا تَنْسَ شَعْبَ الْخِيَامِ) وتتألف من: (لا) وهي ناهية. والجملة الفعلية (تَنْسَ). تتألف من: المضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أَنْتِ). وعموماً فإن لاستخدام هذه الجمل دلالات نوجزها في الآتي:

1. تكرار الجملة الفعلية (فَكَّرْ بِعَيْرِكَ) يوحي بإلحاح الشاعر على أن يُلَفِت الضمير الإنساني إلى قضية شعبه، وخوفه أن تصبح هذه القضية العادلة طي النسيان. لذلك فإنه يؤكد المعنى ذاته في خاتمة ثلاثة أبيات من النَّصِّ بقوله: (لا تَنْسَ) التي جاءت تدلُّ دلالة صريحة على أن الشاعر يقصد الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

2. تكرار الجمل المضارعة بعد (وأَنْتِ) في الأبيات جميعها بما تحمله من دلالة استمرارية الفعل ونقيضه مثل: فبينما

بصري أكثر مأساويةً، فالرمز يشبه غرفة صغيرة ضيقة [] ونكاد نُجزم إن الشاعر قد تعمّد هذا النوع من الكتابة ليُشير إلى الأسر والمعاناة التي يعيشها شعبنا العربي الفلسطيني دونما رحمة.

رابعاً: الإيقاع الشعري

الإيقاع هو الإطار الموسيقي للشعر وهو يأتي في شعر التفعيلة على هيئة موجات قد تقصُر أو تطول تبعاً للتجربة الشعرية التي يُعبّر عنها الشاعر، وذلك ما لمسناه في هذا النَّص؛ فقد اعتمد الشاعر على التكرار اللفظي والتكرار التركيبي للنهوض بموسيقا النَّص الداخلية؛ فوظف التوازن الصوتي معتمداً على ألفاظ وجمل متساوية في الطول، ومتوازية من حيث الوزن مثل: لفظ (وأنت) الذي يساوي عروضيا (عولن)، وجملة (فَكَرُّ بغيرك) التي تساوي عروضيا (عولن فعول ف)، وكذلك الجمل (نُعَدُّ/ تخوض/ تعودُ/ تنامُ) وهي جميعاً على وزن (فعولن) وغيرها من الجمل التي يزخر بها النَّص. فكان لهذا التكرار أثرٌ في تشكيل موسيقا النص، حيث حقق الشاعر من خلال التوازن اللفظي تجانسا موسيقيا. وإضافة إلى ذلك فإن من السمات

(يرضعون الغمَام) حيث استعار درويش (يرضعون) بما توحى من الضعف والاحتياج فمن يرضع عادة هو (الطفل)، ثُمَّ أغرق في الاستعارة فجعل (الغمَام) موضع (زرع الأم) وفي ذلك دلالة على المشقة والعنت التي يلاقها الشعب الفلسطيني ليؤكد حقّه في (الحياة)، فكان موفقاً في التعبير من خلال الصورة الاستعارية.

يلي الصورة الاستعارية الصورة الكنائية التي جاءت في عدة مواضع مثل: (قُوتَ الحَمَامُ/ مَنْ يَطْلُبُونُ السَّلَامُ/ شَعَبَ الخِيَامُ/ مَنْ لَمْ يَجِدْ حَيًّا لِلْمَنَامُ/ مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ فِي الكَلَامُ)، وهي كنيات مؤلمة تُعبّر عن الحالة المأساوية التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني.

وإضافة إلى ذلك فقد وظّف الشاعر الصورة (الحسيّة البصرية)؛ فنجد أن كل ما بين المعقوفين — وقد جاء في الأبيات جميعها خلا البيت الأخير —، هو تعبير استعاري أو كنائي عن معاناة أبناء الشعب الفلسطيني مثل: [لا تَنْسَ مَنْ يَطْلُبُونُ السَّلَامُ]، [لا تَنْسَ شَعَبَ الخِيَامُ]، [مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ فِي الكَلَامُ]، وإذا حذفنا ما بين المعقوفين من جمل مأساوية، فإننا نصطدم برمز

الشاعر قد التزم تفعيلة (المتقارب) وبحره في البيت الأول فقط، الذي يمكننا إعادة كتابته عموديا على النحو الآتي:

وَأَنْتَ تُعَدُّ فُطُورَكَ، فَكَّرُ
بَغَيْرِكَ [لَا تَنْسَ قُوتَ الْحَمَامِ]

فعول/ فعولن/ فعول/ فعولن/ فعول
فعول/ فعولن/ فعولن/ فعولن/ فعول

بينما لم يلتزم ذلك في بقية الأبيات فتكونت الأبيات (2 / 3 / 4) من (9) تفعيلات، بينما جاءت الأبيات (5 / 6 / 7) مكونة من (11) تفعيلة، فانتهاك الوزن العروضي بشكل لافت، ولعل التجربة الشعرية وتدقق العواطف قد فرضا على درويش مثل هذا الإنتهاك.

الإيقاعية المميزة لهذا النص تكرارا حرف (الكاف) وهو من الحروف المهموسة الشديدة وصوته يُحاكي صوت احتكاك الخشب بالخشب لإشعال النار؛ لذلك فهو يوحي بشيء من خشونة والحرارة والقوة (2) والعلاقة بين هذا التكرار وما يرمي إليه الشاعر من إذكاء نار الثورة على المغتصبين الصهاينة واضحة.

ومما ينبغي الوقوف عليه في هذا النص القافية التي ارتبطت بالنص ودلالته ارتباطا وثيقا، ولا سيما إذا ما أضيفت إلى الوقفة الإعرابية (السكون) الوقفة المعنوية التي يريد درويش من الآخر من نُصرةٍ للمستضعفين. وختاما لا بد لنا من الإشارة إلى إن

(2) معاني الحروف، حسن عباس، ص70.

في.. كَدَحِ الموت...!!!

أنذلُ سُلطة في الحرب
الموت...!!!

جمال الرموش

شاعر ومحرر صحفي يمني

أطفئوا أزيز الفوضى الذي يمرق من
أفواهكم!
وأغلقوا قصبات الأغاني
لقد غمرت الأثاث، البيت، جدرانها،
وسقوفه
وهي تسيح الآن في العتبات
واحذروه .. أرجوكم
سيجيء، ويدخل دون أن يطرق بابنا ..
من هو؟!
الموت .. ذلك الذي يبتهج كثيراً .. في
الحرب !!! .

كل الذين مرَّ بهم .. أو باغتهم
قالوا: إنَّه كالغريب الذي يطل على
البدو .. في البراري .. أو القرى الضنينة
لا ماءً يطلب.. ولا خبزاً
أو عَرَفاً ينام عليه من مشي عميق
ولا يسأل عن أهل
لكنَّه يتملَّ في الوجوه
ثم يحشو في أرواحنا اسمه
هو ذا الموت
ليس له هُوية، ولا ميلاد ..!!

هذي السماء
لو لم تكن من قصبٍ يابسٍ!
أو معدنٍ يتأرجح
لما كان هذا الموت يمرق من بين
أوتادها...!!!
هل الناس يحلمون في الحرب بسماءٍ
من فولاذ !!!

يارب
لك سبع سموات
اخفض منها ثلاثاً

حتى تغطي الفضاءات القريبة من
بيوتنا
في ساحة حربنا
في ساعة موتنا
فقط !!!

على هذه الأرض
اثان لا أمل من غيابهما
ولكم حاولت أن أصدّ عنهما رضي
ملي، وملاكي !!!
الأول: يتخطف الأرامل والثكالي صورته
من جدران الشوارع، ثم ينهشنها !!!
والآخر: موتي !!!

لقد مللت (أصيل) وسؤاله في الموت
أواه
كيف أصفُ له لونه !!؟
وقد كان حليفاً مُرّاً لأمه قبل هذي
الحرب
وإلى أي مدى سأغوي يتاماي الأربعة
عنه
إذن .. هل الموت أقدم جائعٍ يتنزّه
بين أضلع الكائنات !!

الوحيد
الذي كان يراوغه كثيراً ..
يخطفه إلى جُرفٍ عميقٍ؛ وحالكٍ كإبط

عبد !!!
وقبل أن يصل به إلى آخر متر فيه
يهمس في أذنه، معذرةً
أخطأت في الاسم
ثم يزجره: عُدْ
الوحيد
الذي كان قد راوغه كثيراً في الحرب..
الوحيد الذي كان أنا !!!
والموت ذلك الذي كان يخطفني إلى
جرفه العميق
هكذا كنت أظن !!
.....
لكي لن أصبر .. لن
سأكشطُ الخوف الذي عصّ ثقتي
بريش صقر
وسأجمع سهامِي .. وقوسي
أخذها إلى سلةٍ من طينٍ باسلٍ
وأصعد إلى سنّ هذا الجبل
سأضع السهم في قوسه
ثم أسدّده على ذلك الكائن الأبدي:
الموت !!
ربما أصيب ظله !!!
حتى إذا سألني الفارّون منه:
هل قتلته !!؟
أقول: بين .. بين
ولكني انتصرت عليه قليلاً !!!

عدن، أواخر يوليو 1994م

أَيْنَ أَنَا؟!

عائشة المحرابي
أديبة وأكاديمية- اليمن

أَيْنَ أَنَا مِنْكَ؟
كُلُّ دُرُوبٍ إِشْيِيَّتِي تُؤَدِّي
إِلَيْكَ!
عِنْدَ عَلَامَاتٍ أَسْلَيْتِي الْمَحْ
ظَلُّكَ:
إِجَابَةُ خَرَسَاءٍ عَلَى شَفَةِ
الْمَسَاءِ،
حُلْمٌ وَرُؤْيٍ فِي عِجَافِ
الَلِّيَالِي!
أَحْلَى الصَّبَاحَاتِ وَجْهُكَ،
أَشْيَاءُ الْجَمِيلَاتِ تَهْجَأُ
أَصَابِعُكَ!
يَا ارْتَبَاكَ الْوَقْتُ
يَا سَوِيَّ الْمُسَافِرِ
عَبَّرَ أَفْلَاكَ الْوَلَهِ وَقَلَّةِ الْجِيلَةِ،
يَا تَبْضَةُ الْأَمَلِ الْبَهِيْجِ
عَلَى بَابِ السَّمَاءِ!
حَتَّى مَتَى تَطْرُقُ لَهْفَتِي،
وَتَرْحَلُ فِي صَمْتٍ مَهِيْبٍ ؟!

5/10/2017

من ديوان سلاماً أيها الفجر

غَنُّوا مَعِيَ

عَمَرُو الْإِرْيَانِي
أديب يمّني

تطرح فرح
حُبّ وَقْتُنْ
سَمَرَاءُ أَغْنُ
كم افْتَتَنُ
من (تُوصِلُهُ)
للوصل حَنْ
يَتْسَى الْحَرْنُ
يَتْسَى الْوَسَنُ
من تهجره
يهيم يَجْنُ
سَمَرَاءُ أَغْنُ
لها لَحْنُ
قلبي وعزف
كَتَبَ وَعَنْ
(دَنْدِنْ دَدَنْ)
دَنْدِنْ دَدَنْ
غَنُّوا مَعِيَ
حُبِّي عَدَنْ

.....

(**) الكلمات بين قوسين لهجة
للأبناء عدن.

سَمَرَاءُ أَغْنُ
رَغْمِ الْمَحْنُ
حلوة (حلا) (**) (
(قَلْبِهِ) لَبَنُ
(أَضْلِهِ) خَلِيطُ
فُلٌ وَمَحِيطُ
(لَدُّو) وَبِخُورُ
معجونة فَنُ
سَمَرَاءُ أَغْنُ
(تَشْنُ شَنْ)
تَقْطُرُ جَمَالُ
تُمَزْنُ مَزْنُ
الله وَرَنْ
عليها مَنُ
من كل مليح
لها الْحَسَنُ
سَمَرَاءُ أَغْنُ
فيها سَكْنُ
سِحْرُ الْوُجُودِ
وَالسَّرُّ كَنْ
مهما الرَّمْنُ
جَارُ وَكَمَنْ

أوديب ثائراً

آدم عبد الوهاب الحسامي
أديب وصحفي

المأساة ذات العين الواحدة ملحمةً
ممتدة الشراء، حينها ستتلاشى حتمية
الآلهة أمام السُّبل الكثيرة المحتملة
والمحيِّرة والتي مهدها لك الإله الواحد.

إلى أبي العظيم؛ إذ كُونِي، ثم قال
لي كما قال فولتير: كن رجلاً ولا تتبع
خطواتي.

1

كثُرَ آبَاؤُك يا أوديب، فكيف ستجلس
على عرش ذاتك؟ وشرعية هذا العرش
يُتَمُّ تقترفه يداك الخالقتان، لا يد
العم! ولا يد الذاكرة المفقودة، كما
يتوهم أوديبُيو الحداثة العمياء.

2

بأيٍّ أبٍ ستبدأ جريمتك المخلصة،
وحقول كثيرة يرتع فيها آباء ثقلاء
الظل، جميلو الظلال. في كل حقل
طوائف من الآباء، ومن انقذافة كل
أبٍ تناسل عنابر من الأبناء الذين
تشابه وإياهم. لا عيب فيهم لو
لم يكونوا أبناء. ولا عيب فيك سوى
التشابه الذي يقولبك، يجعلك سليلًا،
والعرش انسلال. لا مأساة تنتظرك في
الأفق (الخامل) — كما يهرف كهان
الأمس الوجلون من تطهير المأساة —
بل ملهاة التشابه التي يتأبَّها العرش.
فاقتل أول من ستقتل سوفكليس لتصير

3

كل أبناء جيلك، بل المعاصرين ليسوا
آباءً. عارٌ أعتى رماً أن يكون لك أبٌ
يستطيع — في لحظة غضب — أن يَمُنَّ
عليك بنطفة قذفها في لحظة لم تكن
أنت في حسابها. اطمئن، لا آباء تراهم
جهرَةً فالآباء يشكّلهم إزميل التقادم:
في البداية ليتقربوا إلى الفكرة زلفى ثم
لا تشعرعون إلا وقد اغبرّت لحاكم من
الانحناء هروباً من ألم التضرع للعلو؛
من ألم الكلمة المتجسدة.

4

آباء الإيديولوجيا: هم أقلُّ سطوة
عليك، وأمضَّ سطوة عليكم. ورغم
ذلك، هم الأكثر تحكماً بمجرى النهر،
الأحدُّ بصرًا والأبعد بصيرةً وأوسعها؛
يرسمون كل ملامح الآتي (كما يتوهمون)
ليريحوا أعين الأبناء الكسولة (بسببهم).
لكن العرش عدو الراحة فاقتلهم

واحدًا واحدًا إن خُلقت لهذا الحقل،
إن اخترت هذا الحقل.

5

الآباء القادة؟ لهم أجل العرفان؛
فهم الأدهى شجاعة، الحكمة معقودة
في صولجان عزمهم، في سيف حزمهم،
وفي خيل إقدامهم إن لم يثقبوا
السفينة، وإن أداروا الدفة قدر رؤيتهم
ورؤياهم وضميرهم — إن كان حياً —
لهم كل ما قلت، شرط أن ترمي بهم
إلى ذمة التاريخ لست ابناً لأحد منهم.
أبوّتهم أعتق كابح للغد، فاقتلهم
واحدًا واحدًا إن خُلقت لهذا الحقل،
إن اخترت هذا الحقل.

6

آباء الفقه؟ أبو حنيفة سيجيبك؛ إذ
رفض أن يكون أباً لأحد من تلاميذه
ونهاهم عن تدوين فتاواه الآتية،
فاحترم رغبة النبلاء منهم دعهم
يموتون بسلام.

انبش قبور من يريدون أن ننتمي
لهم كي مؤخراتهم المغبرة
كمخطوطاتهم. ثم أتحدّك أن تفقه
هذا العالم المعقد أتحدّك أن تفقه
شجرة العلوم المتشظية إن اخترت
— ولن تختار بمفردك — هذا الحقل

7

الآباء الثوريون؟ هم أيقونات وليسوا
آباء. استبدادٌ مكرّس أن تتخذ الثوريين
آباءً لك كما قلت هم أيقونات، فكرة
مجردة لا تتجسد مرتين: صليب يلهم
ولا يعتق، إشعاعٌ لا يرتوي منه الظالمون
للحرية، ظلٌّ، وقد خاب من اتخذ من
الظل ظلاً. لا تقتلهم لأنهم لم يمّثوا
عليك بشيء فدماء الشهداء لا تمنّ
على أحد ولا تدّعي الأبوة الثقيلة، هي
تقول كلمة واحدة: كن رجلاً ولا تنتحب
فوق بقعتي المضيئة؛ إذ ستحجب عني
وسأحجب عنك ضوء الشمس.

8

آباء الفن، أيُّ فن، هم الأحق
بجريمتك إن اصطفاك (الماوراء) لتكون
كاهناً في أحد معابده. فالفن قرين
التفرد، والتفلّت من علائق الأسلاف
والأغيار ... تظللکم سماء واحدة؟
وتقفون على أم غرباء؟ أي نعم لكن
الفن يخلق سماواته ولا يقف على هذه
الأرض

تراب اللغة وصخورها؟
لغة التراب والصخر؟

- 9 سديم الألوان؟
خواف الخطوط؟
حركة وسكون الإيقاع؟
فضاء احتمالات التشكلات؟
رعشة التأثر والتأثير؟
بصمة المبدع؟
- 10 هذه مواد خام لتبني منها معبدك
الخاص بعد أن تهدم المعبد الذي
أصطفيت للخدمة في أروقه المزدحمة.
اسمعها مني إن أردت أن تكون خالقاً
من زمرة المذكورين في الآية الكريمة:
(تبارك الله أحسن الخالقين) اقتلهم
واحداً واحداً إن خلقت لهذا الحقل
المتمرد على نفسه، إن اخترت هذا
الحقل المتمرد على نفسه.
- 11 أبوك الحقيقي؟
سيعيش مديداً وسيزهو بك إن كنت
مجرماً خلاقاً في الحقل الذي خلقت
له، في الحقل الذي اخترته
- تستغرب أي لم أحدثك عن الأم؟
الأم هي الفكرة
لذلك فهي ستحل لك لأنك والدها.

***ملحوظة:** يُمنع استخدام الأسلحة النارية والبيضاء وكل أداة
تزهق النفس البشرية فيها موتك أو لعنتك؛ إن لم يكن دفاعاً عن
النفس.

أنا من بلاد السكاران

فخر العزب

أديب وناشط مدني

ثم عادوا إلينا ليحكوا أقاصيصهم
و البطولات
والانتصار
يقول "المقدم" إن الذي جاءه بات
مضروباً تسيل الدماء على وجنتيه
و أن النصاري "قدشق وجه الخصوم
بضربة كفيه حين استدار
ذات ليل
من ليل قرينتنا
خرج القوم إلى قرية في الجوار وهم
يحملون قواريرهم وأحلامهم
شربوا الكاس
في سهرة في ربوع الخصوم وعادوا
ياحدي النساء عروساً لواجدهم بعد
أن أرغموا أهلها بالزواج
وكل النساء اللواتي يزغردن في الليل
يهتفن:
"يا بختها من عروس"
أتاها أمير الحياة إلى دارها يرتجي أن
تدلل أيامه بالحياة.

كان شيوخ القرية لا يرحون النبذ
إذا جن ليل
تارهم يزورون طعم الكروم
بلهفة من يشتهي خمرها
ثم يسقون كل الكؤوس
وهم يشربون ويأتي الـمغني
يدندن بالآه في مسمع الدهر
عند الليل
وهم يرقصون
وليل القرية يطوي مع الفجر ساعاته
كي يعود سكارى القرية من أمهات
الملاحم قيل بأن جماعتنا قد غزوا كل
تلك القرى أرعبوا أهلها
كسروا شجر اللقات فيها
ليأتي الصباح وهم أصدقاء. وتحكي
حكايات أجدادنا
عن رجال أشداء من رهط القوم
كانوا سبعة من أولي البأس
إذا ما أغاروا على قرية
ضربوا مترفيها
وعاثوا بها

(رشا)

مراجعة نقدية لفيلم عشرة أيام قبل الزفة

د. شهاب القاضي

أديب وناقد، وكاتب، دكتوراه في العلوم الزراعية

بلغت السينما، لغة الحركة والصورة؟ لكل هذه الاسئلة يستحق الفيلم وقفة جادة للنقاش، وإلى تبني قضاياها، وإلى تكريس قيم المحبة والمشاركة والتآزر في مواجهة الأوضاع غير الاستثنائية التي تمرُّ بها عدن.

السينما ... حكاية:

أحسست بالرعب بعد انتهاء الفيلم، لم نعد نتحكم في مصائرنا، ليس هنالك ما نسّميه بالاستقرار الاجتماعي، عليك أن تتوقع باستمرار الأسوأ. هكذا هي الأيام خلال الحرب وبعدها: عروسان (رشا) و (مأمون) لم تبقَ أمامهما غير عشرة أيام قبل ليلة الزفاف أو بالعدي (الزفة)،

بعد مشاهدي لفيلم (عشرة أيام قبل الزفة)(1) للمخرج عمرو جمال، خرجت من صالة العرض، وأنا أرددُ ما قال رولان بارت: "إذا كانت الايديولوجيا تتاج عصر ما وصورته، فإن السينما تتاج المجتمع وصورته"، لاسيما بعد ما رأيت شغف الناس الشديد واحتشادهم لرؤيته: هل لأن الفيلم تتاج مجموعة واسعة من أبناء عدن المبدعين بقيادة المخرج المتألق عمرو جمال؟ أم لأن مسرح أحداث الفيلم مدينة عدن؟ أم لأن القضايا التي يناقشها الفيلم قضايا اجتماعية وإلى حدٍّ ما سياسية، تمسُّ كلَّ واحدٍ منا وتؤرقه؟ هل يوجه الفيلم رسالة إلى المتحاربين، أن أوقفوا الحرب ولكن

(1) معلومات عامة عن فيلم عشرة أيام قبل الزفة: تم عرضه في 21 اغسطس، 2018 - اليمن - صُوِّرت أحداثه في مدينة عدن، الحوار: مازن رفعت، سيناريو: مازن رفعت وعمرو جمال، البطولة: سالي حمادة، خالد حمدان، قاسم رشاد، بكار باسراجيل، الموسيقى: سالم فدعق، المنتج شركة Adenium Productions، المنتج المنفذ: محسن الخليفي.

واخوها (وليد) بجمع الأثاث (العفش) يصرخ (مأمون) في (رشا) وقد انهارت كل أسباب مقاومته بما معناه: إنني لن أستطيع أن أواصل، علينا أن نفترق، لك من هنا طريق ولي من هناك طريق، لكنها رغم بكائها المر تحت المطر، ورغم أن اليأس قد خالجهما، إلا إنها لم تيأس ولم تخر قواها، لم تخضع لابتزاز تاجر القات (سليم)، وقد أعادت تثبيت خاتم الخطوبة، انتصرت لحبها وانتصرت، إنها نموذج للفتاة العدنية الحرة، المستقلة، ذات الإرادة الصلبة والمكافحة. وإذا كان مسموحاً لي أن اسمي هذا الفيلم مرة أخرى فسوف اسميه: (رشا).

والحكاية لها معنى:

فيلم عشرة أيام قبل الزفة، فيلم يحيي ما نعيشه اليوم في عدن، إنها أيام الحرب التي لم تنتهي، يخضع المواطن للابتزاز والضغط الاجتماعية وضغوط الحاجة، مع ذلك فهو يعيش رغم تلك الصعوبات.

إنه الفيلم/ الرسالة، تتلاحق مشاهد، مشهد، مشهد وكأنها وقع المطارق، تتلاحق صورة، صورة، إنها تقول الفعل بحسب تعبير (جان بول سارتر) " الصورة نمط من الوعي، إنها

يضطر (مأمون) إن يترك بيت جده لعتمته المطلقة، التي قررت العائلة أن تسكن في نصف البيت العلوي مشاركة مع أبيه؛ وقد جهّز (مأمون) الطابق العلوي ليتزوج فيه. نشاهد (مأمون) يخرج في المقدمة التمهيدية للفيلم (Prologue). حاملاً أثاث غرفة زواجه وقد انهارت أحلامه، كان يغالب حزنه بفروسية نادرة، إنه الآن بلا بيت، أين كل تلك الأحلام التي حلم بها، هو ورفيقة عمره (رشا)، لقد انسحبت أحلامه كمياه البحر في حالة جزر وتلاشت. بقيت عشرة أيام، هي زمن الفيلم، كنا نلهث مع العروسين كلما انسلك يوم من العشرة الأيام، في حركة زمنية من العدّ التنازلي وبالذات في اليوم الثامن عندما تصدر (رشا) المشهد، بعد أن استوعبت التحدي: أيام قلائل للزفاف وهناك من يضع العراقيين مثل تاجر القات (سليم) الذي يضغط على عائلتها لكي يتزوجها، عائلتها المنكوبة والمتهدم منزلها، وقد منحها (سليم) بيتاً تأوي إليه؛ لكن (رشا) تصمد وتحدي وتقاوم حتى عندما يفقد (مأمون) عمله بفعل مؤامرات (سليم) إلا إن (مأمون) وأثناء سقوط المطر في حوش الخالة (تقية)، وهم يهمون هو وصديقه (مشتاق)

والاجتماعية تضاءلت امكانيات هذه الوظيفة المالية في مواجهة متطلبات الحياة ومواجهة صعوباتها التي خلفتها حرب 2015م، الامر الذي فرض ان تعمل الاسرة، وتستخدم ابنائها القُصّر مثلاً في بيع الفطائر (الخمير) عند بعض العائلات، والبخور وتطريز الملابس الموجه إلى السوق عند عائلاتٍ أخرى، في إطار من البؤس وعت الحياة، لم تعد عدن لأبنائها، إنهم حتى لا يستطيعون إن يجدوا السكن المناسب، أمّا إعمار ما خلفته الحرب فحدث ولا حرج، مازالت الاسر المتضررة تعيش بالإيجار الذي لا تدفعه الحكومة ولكن يدفعه المتضرر للأسف، وقد اشار الفيلم إلى المباني التي هُدمتها الحرب في إشارة منه إلى ملف الإعمار. إضافة إلى ذلك تناول الفيلم في إشارات سريعة، أزمة الخدمات مثل: الكهرباء والمياه وظاهرة تسرب الطلاب من الدراسة وتحولهم إما إلى مليشيا الفيد أو إلى جنود في الحرب الدائرة.

ولا حكاية إلا أن تكون فناً: كيف تظهت الحكاية فناً؟ أو بالأحرى كيف قيلت الحكاية من خلال اساليب ومؤثرات السينما فنياً؟ فيلم عشرة أيام قبل الزفة، يستعير تقنية

فعل وليست "شيئاً"، وعلى حد قول (رودولف أرنهايم): "في الفيلم الجيد، يجب على كل لقطة أن تساهم في الفعل" لم يعتمد المخرج التصوير داخل الاستديو، وهو أسلوب من اساليب الواقعية الإيطالية الجديدة، وهي حركة ثقافية سينمائية ظهرت في إيطاليا في الأربعينات (1942-1961) في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، تعتمد على التصوير المباشر والبسيط لمعاناة الطبقات الفقيرة في المجتمع في الشارع وغرف المنازل عوضاً عن استخدام الاستديوهات المكلفة، وتستمد الواقعية الجديدة أهميتها من إنها تركت أثراً كبيرة وواضحة على المخرجين والسينمائيين في العالم كله وسرعان ما تأثر الجميع بهذه الحركة وخرجت الكاميرات إلى الشارع بعد أن كانت حبيسة الاستوديو لسنوات طوال.

فيلم عشرة أيام قبل الزفة يصور حياة ثلاث عائلات عدنية: عائلة (مأمون)، عائلة (رشا)، عائلة (مشتاق) صديق (مأمون). والعائلات الثلاث كلها فقيرة ومعدمة تقريباً، رجالها ونساؤها، شبابها وكهولها، اعتمد المجتمع العدني على الوظيفة الحكومية كموظفين وعمال، وبسبب المتغيرات السياسية

(من أغاني الفنان احمد قاسم والفنان محمد سعد عبدالله). وقد التقطت كاميرته صورا أو علامات سيمولوجية للمكان والحارات العدنية وزوايا المنازل والاسلام، وأثاث البيوت القديمة والمتواضعة وملابس الممثلين (الفانلة، الجرم العسكري أو أبو ورقة خضراء الأبيض والفوطة العدنية الطويلة)، والأسرة (القعايد) والأواني أو أوعية المطبخ (السامان) وأنواع الطعام من الزربان إلى البطاط أبو حمر، وخبز المطبقية والحلويات (حلاوة اللبن واللذو) وكذلك التمثيل الذي كتب عنه ابن بطوطة في زيارته لعدن، وذلك يدل على تواضع المجتمع وصره، وتحمله لكل الظروف وقدراته العالية في الصمود والتحدي متمسكا بحياته المدنية ورصيده الحضاري وروح الامل لديه: فسوف يأتي اليوم الذي تعود فيه عدن، مدينة آمنة - كما كانت - مزدهرة تجاريا وثقافيا وفي مجالات الحياة المختلفة.

تضمن الفيلم مجموعتان من الشخصيات: الشخصيات الرئيسة وهم: (مأمون) و(رشا) يقابلهما تاجر القات (سليم)، أما الشخصيات الثانوية فبقية شخصيات الفيلم، أولئك الذين وقفوا مع (رشا) و(مأمون) والذين

من تقنيات المسرح أو الرواية حيث بدأ الفيلم يروي حكايته على هيئة فصول أو بأسلوب العد التنازلي للأيام من اليوم العاشر وحتى اليوم الأول، يوم الزفة، وفي كل يوم تتدفق الحكاية صعودا وهبوطا، تجعلنا في إطار زمنية خطية لا ترحم، الفيلم تدور أحداثه في الحاضر - فقط في الحاضر -؛ فلم يستعن المخرج بأي مستوى من مستويات الزمن الاسترجاعي، الماضي (فلاش باك) أو بالزمن الاستباقي، المستقبل، إنه الحاضر فقط مما منح أحداث الفيلم الحركية والحيوية وأغنى الأحداث بالحياة والروح، ليس لمدينة عدن سوى حاضرها، حتى الأحداث التي مرت عليها أكثر من ثلاث سنوات هي بالنسبة لأبناء عدن حاضر مازال مستمرا (رشا): (الحرب مستمرة ولكن بصورة أخرى)، إنه حاضرا الذي يطوقنا دون رحمة، إنه جحيما الذي نعيشه، إنها عدن، الجحيم الذي نستعذبه رغماً عنا .

استخدم المخرج عمرو جمال في الفيلم كل أنواع اللقطات العامة والمتوسطة والقريبة المتحركة، أما التصوير من الجو فقد استخدمه المخرج ببراعة، في نهاريات عدن وأمسياتها المصاحبة بالموسيقى والغناء

العذنية، التي كان لها تأثير في حياة المدينة على سبيل المثال لا الحصر شخصية المثقف والمهندس والصحفي والمحامي والمدرس والطبيب، كما لم تظهر الأسر التي استفادت من الحرب وتحولت من (الحضيض) إلى القمة بفضل أبنائها الذي استولوا على الأسلحة والأموال من البيوت المفروشة والمغلقة التي تركها أهلها نزوحاً!.

فيلم عشرة أيام قبل الزفة، يتمتع بدلالات جمالية وفكرية، حاولت في هذه العجالة أن أطلّ عليه، إطلالة عابرة، وهو يستحق قراءة معمقة أخرى. أتمنى أن أنجزها في وقت لاحق.

وقفوا مع التاجر (سليم) في توتر ملحوظ للثنائيات الضدية التي كانت رافعة الفيلم وهي: الشجاعة/الخوف، الحب/الكراهة، الإيثار/الأنانية، التسامح/الحقد، الفقر/الغنى، المواجهة/الانسحاب، الضحك/البكاء، العدل/الظلم، الوضوح/المواربة، الاستقامة/الابتزاز، العطف/القسوة، الفرح/الحزن، الوفاء/الغدر، الصدق/الكذب، الحق/الباطل وقد خاض (رشا) و(مأمون) صراعاً بطولياً، من أجل طموحهما في الاستقرار وبناء أسرة جديدة تقوم على الحب والمشاركة الوجدانية الخالصة، وتم لهما ذلك في نهاية الفيلم. لم تظهر بعض نماذج الشخصيات

إثبات هوية

مازن رفعت

أديب وقاص وكاتب سيناريست

إلى الشامة التي في منتصف جبهتي هي نفسها التي في الصورة!

قارن الموظف بين الشامة التي بالصورة وبين التي تستقر في جبهة الرجل المتعرجة بفعل السنين، ثم قال في حيرة:

_ عفواً يا سيدي ولكن هذه الشامة لا تثبت شيئاً!

_ أقسم لك أنني صاحب الهوية بشحمه ولحمه، استطيع أن أحلف لك بكتاب الله!

_ أعذرنى يا سيدي ولكنني مجرد موظف هنا ولا أملك القرار! ولكن دعني آخذك إلى مدير البنك فهو من يملك القرار!

_ هلمّ بنا إذن!

سار الرجل خلف موظف البنك إلى المدير الذي كان مشغولاً بالتحدث مع أحد ضيوفه، دخل عليه الموظف برفقة الرجل، وشرح له الوضع، تناول المدير الجواز وألقى نظرة عليه، ثم

دخل إلى البنك، هارباً من سياط شمس الصيف التي لا ترحم، مسح بكفه زيف العرق عن صدغه وعنقه وهو يلهث، أحس بمداعبة نسيمات المكيف الباردة لوجهه، اقترب منه، وفتح ذراعيه حاضناً نسّماته، ثم اتجه إلى أحد موظفي البنك، وطلب راتبه الشهري، سأل الموظف عن اسمه فأعطاه، طلب منه الموظف الهوية للتأكد، أعطاه جواز سفره لأن بطاقته الشخصية قد ضاعت أثناء الحرب، نظر الموظف إلى جواز سفره، ثم ألقى نظرةً عليه وقال :

_ عفواً يا سيدي ولكنك لا تشبه صاحب الصورة!

ابتسم الرجل في أسى وقال:

_ مرت سبع سنين عجاف منذ أن التقطت هذه الصورة!

_ عفواً يا سيدي لا يمكنني أن أعطيك راتبك دون التأكد من هويتك!

_ أنا صاحب هذه الصورة .. أنظر

قال في برود :

_ هذا الجواز منتهي الصلاحية يجب أن يتم تجديده!

فيرد الرجل:

_ لقد أمضيت سبع سنوات وأنا استلم راتبي بهذا الجواز المنتهي دون أي مشاكل، وقد أخبرونا أننا لأول مرة سنتسلم رواتبنا من البنوك كخطوة من شأنها أن تسهل علينا مشقة قطع مسافة بعيدة في هذا الحرّ لاستلامه! ثم أتفاجأ بأنني منكر لديكم!

_ يا أخي هذا نظام لدينا!

_ والنظام وُضِعَ لتسهيل حياتنا لا تعقيدها!

_ وكي لا تتعقد حياتك أذهب وجدد جوازك!

_ تجديد الجواز كلفته عالية ولا قبل لي بها! ثم أني لست في حاجة لتجديده لأنني لم

أسافر يوماً ولا أعتقد أن تتاح لي فرصة للسفر سوى إلى دار الآخرة!

_ قم بتجديده لتسلم راتبك!

يصرخ الرجل:

_ ليس من شأنكم أن تطلبوا هذا الطلب! كل ما يهمكم هو أن تتأكدوا من أن الذي يقف أمامكم هو صاحب الراتب وأنا صاحبه!

_ ولكن الصورة التي في الجواز لا

تشبهك!

يلمح الرجل زميلاً له يستلم راتبه، فيقبل عليه مستنجداً أن يشهد لصاحبه ويخبره بما حصل معه، فيأتي الزميل ويؤكد لمدير البنك بأن الرجل هو نفسه صاحب الجواز وأنه زميله وقد عملاً معاً مدة عشرين عاماً، لكن مدير البنك يصر على موقفه، فيجن جنون الرجل ويصرخ شاتماً، ينادي المدير حارسا البنك المسلحين، ويطلب منهما أن يطردا الرجل، يمسك الحارسان بالرجل ويسحبا به عنف خارجاً، يقاومهم الرجل وهو يصرخ ويسب، ويدعو على كل من حرموه راتبه، يغضب الحارسان ويضرباه، لكنه ينبطح أرضاً ويتشبث بها، فيسحبا من قدميه، يركلهما، فيشهر أحدهما سلاحه ويطلق النار على رأس الرجل فيصرعه، تسيل دمائه لتغطي أرضية البنك، يصرخ مدير البنك:

_ ماذا فعلت أيها الأبله!

_ لم أقصد هو من استفزني!

_ عليكم أن تتخلصا من جثته وتنظفا

الأرضية من دمه!

لكن فجأة تبخر الدم من أرضية البنك كما يتبخر الماء، وتشتعل الجثة وسط ذهول الجميع، ولم يتبق منها غير كومةٍ رمادٍ وريّ.

23/6/2022

المايسترو القحوم في مسار الارتقاء بالموسيقى اليمنية

عبدالرحمن احمد عبده

صحفي، وكاتب وناقد مسرحي

الموسيقية بشئٍ أنواعها، فقد أنجز سيمفونيته، التي أسماها (سيمفونية اليمن)، أثناء دراسته العليا لنيل شهادة الدكتوراه في موسكو، غير إنها لم تقدم بعد.

وفي هذا السياق لا بُدَّ أن يُذكر الفنان أستاذ الموسيقى أحمد فتحي، العازف المتمكن على آلة العود، الذي وصلت موسيقاه إلى أكبر مسارح العالم، بعزف أكبر أوركسترا السيمفونيات العالمية، ومنها ما عُزف في قاعة (تشيكوفسكي) في موسكو مع أوركسترا موسكو السيمفونية، بقوامها الذي يتألف من أكثر من (120) عازفا وكورالا.

لحظة فارقة في مسار الموسيقى اليمنية:

كان لا بُدَّ من هذه المقدمة، للحديث عن المايسترو والمؤلف الموسيقي اليمني محمد القحوم، الذي قدم عملا موسيقيا ملفتا، في 10 مارس 2022م، مثل لحظة فارقة في مسار

في لحظة من زمننا اليمني الصعب، أطل علينا الفنان محمد القحوم، فاتحا ذراعيه لاحتضان الجميع في أجواء موسيقاه الباعثة على البهجة والسمو، واستطاع بابتسامته الآسرة أن يقودنا إلى رحاب الحلم والسلام والمحبة في زمن الدمار والإنكسار والتوحش.

مبدعون في المسار:

التنوع والثراء في الموسيقى اليمنية، يتيح لأي فنان مبدع أن يعترف منها الكثير، ليقدمه إلى كل العالم، بما يكفي ليبهر كل متلقٍ عاشقٍ للفن، بل يمكن لهذه الموسيقى أن تكون ينبوع متدفق للتزاوج مع موسيقى شعوب أخرى.

والفنان الموسيقار أحمد قاسم يُعدُّ أبرز الفنانين اليمنيين الذين وصلوا إلى التأليف الموسيقي الطويل المكتوب (الأوركسترا)، الذي يضم مجموعة من العازفين، يمكن أن يصل إلى ما يقرب من مائة عازف لمختلف الآلات

تخيّم على اليمنيين تداعيات الحرب والكارثة الإنسانية التي ألّمت باليمن، حيث شعرنا بزهو اللحظة، التي رفعت اعناقنا عالية.

زاوجت المقطوعات الموسيقية بين التراث الاصيل والحدثاثة، التي تفتح طريق اليمن لمخاطبة العرب والعالم بلغة الموسيقى، بفضل مايسترو وعازفين بارعين واصوات مميزة، كما جاءت المزوجة بين التراث الموسيقي اليمني والمصري في ابهى صورة، مما يدلّ على إن هناك إمكانية لمزيد من الاعمال الموسيقية المشتركة، فتراث البلدين زاخر بالكثير.

يتبنى الفنان المؤلف والموزع الموسيقي، المايسترو محمد القحوم، مشروع (السيمفونيات التراثية)، ويتولى تأليف المقطوعات وقيادة الفرقة الموسيقية. وقدم أول حفل في العام 2019م بالعاصمة الماليزية كوالالمبور، الذي ضم (٩٠) عازفا من الصين والهند وماليزيا واليابان وأوزبكستان، بالإضافة إلى عازفي الآلات التراثية اليمنية. ونالّ الحفل رواجاً كبيراً في الوسط الإعلامي العربي، وحصدت المقطوعات التي قُدمت ملايين المشاهدات عبر شاشة التلفاز واليوتيوب، وقد أشاد بها كثير من النقاد الموسيقيين.

الموسيقى اليمنية، بظهوره المميز على مسرح دار الاوبرا المصرية، وقيادته لعمل سيمفوني حمل عنوان (نغم يمني على ضفاف النيل)، تضمن عزف (9) مقطوعات موسيقية مستوحاة من التراث اليمني والمصري، شارك فيه أكثر من (120) عازفاً موسيقياً أوركسترا لياً وموسيقياً تراثياً بمشاركة أوركسترا أوبرا القاهرة.

هذا العمل الاستثنائي المميز أقامته مؤسسة حضرموت للثقافة بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام والسياحة اليمنية ووزارة الثقافة المصرية ودار الأوبرا المصرية. وتقول المؤسسة إن "هذا المشروع الموسيقي يعبر عن أهمية الأغنية اليمنية في التراث الفني العربي والعالمي لكثرة ألوانها الغنية وتعدد ألحانها ونغماتها، حيث استخدمت بعض الآلات الموسيقية التقليدية في اليمن مثل السمسمية والقمبوس وغيرها لتضفي روح اليمن وهويتها وذاكرتها ونبض تاريخها الفنيّ باذخ الجمال على الموسيقى العصرية ذات الأبعاد المتعددة".

لم يمثل العمل لحظة موسيقية متقدمة، فحسب، بل لحظة وطنية يمنية، حلّت في زمن بائس، لتوقد الفرحة والشعور بالتميز، في وقت

المهندس المدني الذي نزح إلى الموسيقى

من خلال تتبع مسيرة الفنان القحوم القصيرة، يتضح جلياً أنه صاحب مشروع جاد ومنظم ويسير بخطى حثيثة وواقعة ويرتقي بمشروعه نحو هدفه بدون كلل، وهذا ليس بغريب عليه، إذا ما علمنا إنه حاصل على شهادة (البكلاريوس) في الهندسة المدنية من جامعة حضرموت، شرق اليمن، لهذا نراه يشيد بنيانه الفني بابداع ملفت.

كتب القحوم على صفحته في (الفيس بوك) يوم 27 يونيو 2022م: "مثلي مثل كل شباب وطني، ساقطنا الأقدار فكان خريف وطننا في ربيع أعمارنا، مثلي كمثّل كل شاب يحلم أن يقدم شيء لبلده وأن ينقل صورة جميلة عنها ويحلم أن يكون بلده بخير وبسعادة وسلام. ما في أي شيء يجي بالسهل مش كذا وبس تحس نفسك تبذل جهد وطاقة في كل كبيرة وصغيرة، وتجد أمامك في كل تفصيلة صغيرة عشرات العوائق. لا تصدقوا أن شيء يأتي بالسهل في بلدي وفي ظل هذه الأوضاع بالعكس أتم لا تدركوا مدى التضحيات التي تبذل والطاقات والهّم وغيرها من المنغصات التي يبذلها الواحد من شباب بلدي حتى ينتج أو يقدم شيء أو يستمر في طموحه فقط

أو حتى يستمر في عيش بسلام".
ألف القحوم العديد من الأعمال والمشاريع الموسيقية المعروضة في مجموعة من القنوات الفضائية والإذاعية. كما نشر أعماله الموسيقية والفنية عبر قناته على اليوتيوب. ومن أهم الأعمال التي قدمها صناعة الهويات الموسيقية والموسيقى التصويرية للأفلام والمسلسلات التلفزيونية والإعلانات والبرامج التلفزيونية، إضافة إلى تعاونه الفني مع مجموعة من المطربين والفنانين.

فن راق محل تقدير

بكل تواضع يُعبرُ الفنان القحوم عن اعتزازه بأراء كبار الموسيقيين العرب، بعد أن شاهدوا عمله في القاهرة، فيقول عن البروفسور الموسيقي عصام الملاح، مستشار مجلس الإدارة للبرامج والفعاليات بدار الأوبرا السلطانية العُمانية: "أشعر إنني محظوظ أن سخر الله لي شخصية عظيمة وثقيلة في المجال الموسيقي بحجم البروفسور عصام الملاح ليكون أحد المؤمنين بي وبمشروعي ومستشاراً وناصحاً أميناً في مسيرتي المهنية، التي لازلت في بداية بدايتها".

ويضيف: "سعدت كثيراً بالكلام العلمي الجميل الذي قاله عن المقطوعات وعن قوة تنفيذها موسيقياً

أنساق الكورال الكنسي والغناء الرعوي في شبه الجزيرة الأيبيرية وضواحيها الممتدة في الجغرافيا الثقافية الانسانية". لا أبالغ إذا قلت إن الملحن والموزع الفنان محمد القحوم يفيض بمعارف موسيقية مقرونة بذائقة لمامة، وهو الامر الذي تجلّى بصورة أكثر نصوعا في الحفل الفني الكبير بالابويرا المصرية بعنوان (السيمفونيات التراثية)، والتي بدت لي تسمية مناسبة للمقطوعات الفنية المقدمة، لكنها في ذات الوقت مثلت تحديا حقيقيا أمام الفنان، لأن مزاج العنصر (البوليفونية) المركبة بالالات الشعبية المتنوعة تصطدم عادة بالمسافة الفارقة بين المستويين، ومن هنا كان على المؤلف مغالبة تلك الحقيقة، وصولا إلى انتزاع مشروعية حضور التراث في المعاصرة، بل تمكين التراث من منح مفردات تخصيب وغنى للموسيقى العصرية المفاهيمية متعددة الأصوات".

يكرر القحوم في أحاديثه دائما: "لديّ هم إبراز الفن التراثي المحلي بشكل يفهمه كل العالم، ونقل صورة طيبة عن بلدي من خلال مجالي، هذا البرنامج أو المشروع (المقطوعات الأوركسترالية التراثية) هو بالنسبة لي مشروع طويل الأمد، بدايته كانت في ماليزيا 2019م".

والتجانس الموسيقي الموفق إلى حد كبير، حسب تعبيره، بين قالب الاوركسترا والتراثي، الذي يعتبر مهمة صعبة جدا، والاحترافية في تنفيذ المشروع، وهذه شهادة نعتز بها كثيرا، وأيضا سعدت بكلامه حول قيادي الموسيقى للاوركسترا وللفرقة وأنه ما كان يتوقع إن مهاراتي في القيادة تطورت لهذا المستوى وهذه شهادة أخرى اعتر بها أيضا".

ووصف رئيس دار الأوبرا المصرية، الدكتور مجدي صابر، حفل (نغم يمني على ضفاف النيل) بأنه "رائع وعبقري"، وكيف إنه أبرز وجود الموهوبين في اليمن والوطن العربي، والقادرين على تقديم سيمفونيات لا تقل عن تلك التي يقدمها الأوروبيون. وأضاف: "إن هذا المجهود سوف يضيف المزيد إلى الموسيقى الشرقية؛ إضافة سيمفونية عربية يمنية".

وكتب د/عمر عبدالعزيز: "كعاداته ينفعنا الفنان الشاب الصاعد محمد القحوم بالجديد المنعش، بل إنه يتخطى الزمن الموسيقي العربي من خلال منظوماته (البوليفونية) المعانقة لفضاء الأداء الاوركستراي الباذخ، وكأنه يشير من طَرْفٍ خفيٍّ لمثابة الموشحات الأندلسية التاريخية التي أسست للتدوين الاوركستراي العالمي، بل تساوقت مع

المخا

مدينة القهوة الأولى يطوف اسمها العالم

بينما تتواری في رمال النسيان

إعداد وتصوير/
علي جعبور

على مقربة من أحجار الميناء القديم المتناثرة
استوقفني مُسِنَّ من ابناء المخا، ظللت لبرهة
أتأمله بينما يرقب مغيب الشمس كأنَّما يودع
زمن مدينته الماضي.

حين سألتَه عَمَّا يتذكره من حكايات وتاريخ
المدينة القديمة اختصر كل شيء أود معرفته؛
وقال لي مثلاً قديماً ما زال يحفظه ثم غادر،
يقول المثل: "إذا جيبك رخاء عليك بالمخا" أي
في حالة كان الرخاء المادي حليفك فإن المخا
هي المكان الأنسب لتقضي فيه وقتاً ممتعاً،
وهذا يلخص لنا صورة حضارية للمدينة التي
ازدهرت في فترة معينة من التاريخ وازدحمت
بالقصور الفخمة والمباني الجميلة التي لم يعد
منها الآن سوى أطلال وخرائب تحكي بشجنٍ
ماضٍ عريق كان هنا واندثر بفعل عوامل عديدة
منها ما هو طبيعي كالكوارث ومنها ما هو
انساني كالحروب.



■ صيادون يدفعون قارب صيد - شاطئ العمودي

الموقع والتاريخ:

والأسواق اليمنية القديمة التي أشير إليها باسم (مخن)، وذكرت في النقش المسندي المنسوب للملك الحميري (يوسف أسار) خلال حملاته على الأحباش المسيحيين في ظفار والمخا وركاب والأشاعر ووادي رماع.

ويرجع أقدم ذكر ووصف لمدينة المخا في المصادر الكلاسيكية إلى بداية النصف الثاني من القرن الأول الميلادي (سنة 75م تقريباً) في كتاب الطواف حول البحر الإريثري لمؤلف يوناني مجهول قدم فيه وصفاً دقيقاً لمدينة المخا، التي كانت كما يذكر سوقاً هاماً تصل إليه البضائع من بلدان مختلفة بكميات هائلة منها أنواع عديدة من

تقع مدينة المخا التاريخية على بعد (98) كم إلى الغرب من مدينة تعز و (75) كم إلى الشمال من باب المندب. وهي أحد الموانئ اليمنية على البحر الأحمر ومركز لمديرية المخا التابعة لمحافظة تعز.

أما تاريخها فيعتقد بعض الباحثين في العصر الحديث أن مدينة المخا بُنيت في العصر الإسلامي، غير إن بعض المصادر التاريخية والنقوش المكتوبة بالخط المسند تُشير إلى أن المخا من المدن اليمنية القديمة التي شيدت واشتهرت في عصور ما قبل الإسلام، حيث كانت من الموانئ

حسين) في ورقة بحثية له أن دولة بني نجاح التي تأسست في (402) هجرية استخدمت المخا واسطة لنقل القوات الحربية من الجيش الحبشي إلى سواحل اليمن وزيد حيث دارت حروب عديدة بين بني نجاح والملوك الصليحيين في القرن الخامس الهجري.

وفي القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي تصدت المخا لعدة حملات عسكرية أهمها حملات البرتغاليين التي انتشرت على سواحل اليمن طمعا في السيطرة على منطقة البحر الأحمر لأهميتها عسكريا وتجاريا. وفي أواخر عام 1538م احتلت تركيا المخا وظلت المدينة مركزا عسكريا

الأقمشة الأرجوانية الناعمة والخشنة وأنواع مختلفة من الملابس الملونة، وزحرت متاجر مدينة المخا بالأزياء التقليدية اليمنية التي صنعت محليا في المخا وفي غيرها من المناطق اليمنية. ويذكر إنه وجد المخا مزدحما بالراكب والبحارة والتجار وإن الناس في شغل شاغل بالتجارة وهي مدينة اسواق أقيمت على أساس من القانون وأهلها يحكمون بعض السواحل الأفريقية باسم أمير المعافر في عهد الملك الحميري (كرب إل) المقيم في ظفار.

أما في العصور الإسلامية فيذكر الباحث والمؤرخ المخاوي (عادل



■ الحلواني عايش خضيري

وقد ضمن (نيبور) في يومياته المنشورة رسماً توضيحياً للأبواب الأنفة الذكر وفقاً للتسلسل الرقمي السابق، إضافة إلى بعض المواقع الهامة وفقاً للتسلسل التالي:

6- قصر عامل مدينة المَحا 7 - المقبرة التي يقبر فيها الأوريون 8 - أبراج على الطريق المتجهة إلى ميناء مَوْزَع 9 - الطريق إلى بيت الفقيه.
ويذكر (نيبور) إن من بين سكَّان المَحا هناك حوالي (سبعمئة هندي) ومجموعة من اليهود منعزلين خارج المدينة.

الميناء القديم:

يقع على الساحل الغربي من مدينة المَحا، ولم يتبقَّ من معالمه سوى بقايا أساسات من الحجارة مطمورة بالرمل، وتمتد على مسافة حوالي (30 - 50 متراً) إلى البحر، ويستدل من تلك الأساسات وجود آثار مبنى لمسجد وأحجار دائرية الشكل كانت تستخدم لطحن الحبوب، أمَّا فناء الميناء الذي تصل مساحته حوالي (40 × 12 متراً)، بُني على أساس خرساني، ويوجد في قمته صحن دائري من معدن النحاس يرتبط بسلم حديد إلى أسفل، وموقع الميناء بصورة عامة يعاني من الإهمال فهو يزداد سوءاً نتيجة للعوامل البيئية

للأثر كيشنون منه غاراتهم على مختلف مناطق اليمن.

مدينة المَحا القديمة:

تُعدُّ مدينة المَحا القديمة واحدة من المدن التاريخية الهامة، وكانت تحتوي على العديد من المواقع الأثرية حيث أتى على ذكرها الرحالة (نيبور) في يومياته التي سجلها عند زيارته للمدينة ما بين عامي (1762 - 1763 ميلادية) بقوله : (إن المَحا مدينة مأهولة بالسكان ومسورة، بالإضافة إلى السور توجد أبراج للحراسة على طريق مَوْزَع منتشرة بين المدينة وبير البليلي، وعلى البحر تطل قلعتان مزودتان بمدافع، وهما قلعة طيار، وقلعة (عبد الرب بن الشيخ الشاذلي)، وبعض البيوت داخل سور المدينة مبنية بالحجارة بطريقة جميلة مشابهة لطريقة بناء بيوت بير العزب في العاصمة صنعاء، أمَّا أكثر البيوت سواءً داخل السور أو خارجه فأنها عبارة عن أكواخ مخروطية من العشب المبنية بالقش، وفي خارج المدينة تنتشر أشجار النخيل بكثرة وبين هذه الأشجار توجد حدائق جميلة وكان سور المدينة يضم خمسة أبواب هي:

1- باب العمودي، 2- باب الشاذلي، 3- باب فجير، 4- باب صندل، 5 - باب الساحل

الناحية الجنوبية الغربية من المسجد ويلاصق المسجد في الناحية الجنوبية "ضريح الشيخ الشاذلي" وهو عبارة عن بناء مربع الشكل من الحجارة والطوب المحروق وتغطي السقف قبة ذات (مقرنصات) ترتكز على حنايا ركنية مصمتة وتضم القبة إلى جانب قبر " الشاذلي " عدداً من القبور ترتفع عن مستوى الأرض بمقدار (80 سم) على هيئة مصاطب مبنية بالحجارة والقضاض.

ازدهار المخا:

ازدهرت مدينة المخا وأصبحت من المدن اليمنية الهامة في العصر الإسلامي، ففي القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي كانت مدينة المخا من المدن التي تتبع زبيد، وكانت مدينة عامرة بالسكان مشهورة بصناعة (السليط) الزيوت النباتية، وتطورت تطوراً عمرانياً كبيراً بين القرنين العاشر والثاني عشر الهجريين/السادس عشر والثامن عشر الميلاديين بفضل تجارة وتصدير البُن منها حتى صارت من أشهر الموانئ في العالم ومن أهم المراكز التجارية الواقعة على البحر الأحمر، ونظراً للجودة العالية التي تميز بها البُن اليمني الذي كان يصدر

والرطوبة العالية التي تؤدي إلى زيادة مظاهر الصدأ والتآكل الذي ينخره يوماً بعد يوم .

جامع الشيخ الشاذلي:

يُعدُّ من أهم المعالم الأثرية في مدينة المَخَا، وينسب إلى الشيخ أبو الحسن (علي بن عمر بن إبراهيم بن أبي بكر بن محمد دعسين القرشي الصوفي الشاذلي) وهو أحد مشائخ الطريقة الشاذلية في اليمن خلال القرنين (الثامن والتاسع من الهجرة)، وقد ترجم له المؤرخ " الشرجي " في كتابه " طبقات الخواص " ص 233 بقوله : (وقد كان له مكارم وفضائل يُعَيِّنُ الفقراء والوافدين بماله وجهه، وكان له زاوية يشتغل بالعلم ويتوافد إليه طلابه وأصحابه توفي عام (821 هجرية)، قبره في مدينة المَخَا مقصود للزيارة) وفي عام (1399 هجرية) تم إعادة ترميمه وتوسيعه مع رفع الأسقف بواسطة أعمدة خشبية، ويحتوي المسجد على عدد تسعة قباب متراصة على هيئة ثلاثة صفوف، ولم يبقَ من المعالم الأثرية للمسجد سوى بعض الزخارف النباتية والهندسية بطريقة الحفر البارز على السقف الخشبي في بيت الصلاة، وكذلك بقايا المأذنة في

الميلادي وبداية عمليات تصدير البن من هذا الميناء الذي أصبح فيما بعد من أشهر الموانئ في العالم.

موكا كافيه:

اكتسب ميناء المكا شهرته العالمية التي نسبت اليه أفخر وأجود أنواع القهوة المعروفة بقهوة المكا (موكا كافيه) إذ يُعدُّ أول ميناء سَخِنَتْ عبره السفن التجارية التي كانت تصدر البن إلى أوروبا وباقي انحاء العالم، وتعتبر اليمن من أوائل الدول التي زرعت البن وصدّرتَه إلى العالم، ويُذكر إن البرتغاليين الذين غزوا الساحل الغربي لليمن كانوا هم أول من تذوق القهوة اليمنية من الأوروبيين عندما استضافهم شيخ المكا وقدم لهم مشروب أسود ينعش الجسم ويريح البال، وقد كانت أول صفقة تجارية للبن اليمني في المكا التي اشتراها الهولنديين في عام 1628م واستمروا في استيراده إلى مراكزهم التجارية في شمال غربي الهند و بلاد فارس ومن ثم إلى هولندا التي بدأت تباع البن اليمني لأول مرة في عام 1661م.

نجحت وازدهرت تجارة البن عالميا بعد اكتشاف جودته العالية وازدادت قوة المنافسة عليه من قبل الشركات

من المكا فقد عُرف ومازال يعرف باسمها (موكا) في كل بلدان العالم حتى اليوم.

زار مدينة وميناء المكا (فان دن بروكه) في صيف 1616م، وهو أحد رؤساء البعثات التجارية الهولندية، ذكر أن ميناء المكا يعتبر أشهر المراكز التجارية على البحر الأحمر كما إنه ميناء كبير المساحة مفتوح من جميع الجوانب غير محاط بسور.

يتميز هذا الميناء التاريخي الهام بجمال عمائره السكنية وهي عبارة عن عشرات البيوت الجميلة التي بنيت من الحجر المشذب الأزرق والأبيض، كانت معظم المنازل في مدينة المكا مبنية من الحجر الأحمر وباقي البيوت بنيت من القصب والطين وسقوفها من الأخشاب تغطيها طبقة من الطين، ويوجد في المدينة مسجدان وقلعة بنيت من الحجر الأزرق المنحوت شيدت شمال المدينة من جهة البحر بهدف حماية مرسى السفن، وكانت قلعة المكا مزودة بمدافع معدنية ذات قنابل حديدية.

ويشير هذا الوصف إلى تحسُّن أحوال المدينة منذ بداية السيطرة العثمانية عليها، وقد تطورت المدينة وازدهرت منذ بداية القرن السادس عشر

وبالقرب من جامع الشاذلي، ما تزال بقايا لخرائب قصور عامرة ذات زخارف بديعة توحى برفاهية الحياة التي عاشها سكان المخا في زمن مضى واندثرت آثاره بفعل مدفعية الغزاة والكوارث الطبيعية، إذ يروي السكان المحليين أن المدينة تعرضت إلى جانب الحروب، لزلزال مدمر في عام 1686، فيما اجتاحتها في عام 1942 سيول جارفة أتت على ما تبقى من قلاعها وسورها العظيم الذي يشبه سور مدينة زبيد كما تبين الصور التي التقطها المستشرقون مطلع القرن العشرين. وتحكي بقايا أحجار الميناء القديم في المدينة المطمورة بطمي الشاطئ، قصة أول شحنة قهوة صدرت للعالم وكيف أصبحت (موكا) ماركة عالمية شهيرة فيما توارت صاحبة الاسم في رمال النسيان.

لغز الصمت:

في المخا لن يحدثك الناس كثيرا، لربما تعلم أهلها الصمت والحذر أمام الغرباء لكثرة الغزاة الذين مروا بهم، لكن أحجار المدينة وركامها وأجرها و(برسلانها) ومينائها وبقايا قصورها وكل شيء فيها سيحدثك لا محالة عن تاريخ مجيد كان هنا يوما.

الهولندية والفرنسية والبريطانية في القرنين السابع والثامن عشر، بعد أن قام الهولنديون بإنشاء معمل للبن لهم في مدينة المخا في عام 1708 م، ثم أنشأ الفرنسيون معملا آخر في مدينة المخا، لذلك شهد ميناء المخا خلال تلك الفترة نشاطا اقتصاديا بفعل الحركة التجارية بينه وبين الهند ومصر والجزيرة العربية مثل السويس وبور سودان واسطنبول واوديسا في روسيا.

أطلال شاهدة على تاريخ عريق:

تبرز منارة جامع الإمام الشاذلي كأبرز معالم مدينة المخا، تقف المنارة وحيدة كمحارب أخير يأبى الهزيمة وحولها من كل الاتجاهات يظهر ركام المدينة القديمة التي توالى عليها حملات المستعمرين، منذ أن ذاع صيتها وعلت شهرتها في القرن السابع عشر الميلادي.

اختفت أغلب معالم المدينة القديمة مع سورها وظل جامع الشاذلي صامدا وتحول إلى مزار مهجور يوشك على التداعي فقد كُتبت له النجاة من مدافع البرتغاليين والبريطانيين والعثمانيين والإيطاليين، إلا إنه وقع فريسة الإهمال.

بست) الأمريكي تطرقت فيه إلى مسألة انعدام القهوة في مدينة القهوة. وفي حديثه للناسية يشير الصحفي (إسماعيل قاضي)، وهو أحد أبناء مدينة المخا، إلى أن تحول الناس لا شعوريا عن عادات وتقاليد كانت تُعدُّ طقوسا مقدسة لهذا المجتمع، ولكنها مع مرور الزمن تجف وتشيح ولا تحظى بالأهمية التي كانت عليها، وهكذا هي القهوة في المخا.

ويضيف: كانت مرتبطة بالنهضة والعمران والتصدير والزراعة وعندما حَفَّتْ صَيِّتُ المخا قل اهتمام الناس بها.

لكن مع مرور الزمن، وبفعل ما آلت إليه أوضاع المدينة اليوم، نجد أن القهوة قد اختفى بريقها أو كادت تنسى حتى في المقاهي العامة، واستبدالها بالشاي ساعد أكثر في انعدامها. ومع ذلك يبقى الأمل بعودتها وعودة البُن والقهوة تصديرا وشربا قائما، لا سيما ما تشهده المخا من ازدهار وبني تحتية كبيرة.

ذاكرة المدينة:

أمضى الحلواني (عايش خضير) سبعة عقود من عمره يعمل بلا ملل

فقد سبق لها إن كانت أحد أشهر موانئ العالم عندما ذاع صيتها وعلت شهرتها كمصدر لأجود أنواع القهوة في القرن السابع عشر الميلادي، ثم تتالت عليها الحروب والغزوات والكوارث الطبيعية حتى غيرت وجهها تماما ومحت الكثير مما كانت تفخر به وهجرها جم غفير من أهلها.

مدينة القهوة الأولى .. بلا قهوة:

في بداية سبتمبر من العام 2018 كنت مرافقا للمصور الصحفي الامريكي من وكالة (Gettyimages) (اندرو رئيسن) وعند وصولنا إلى مدينة المخا كان أول ما فكر به كوب قهوة من مصدر البُن الأول، بحثنا في طول المدينة وعرضها، وجدنا (المقاهي) تبيع الشاي العادي والعدي وأشياء أخرى ليس من بينها القهوة، ورغم صغر المدينة لم نكتفِ ببحثنا وسألنا الأهالي، لربما تبقى مقهى لا نعرف مكانه لكنهم أجابوا بالنفي فعدنا إلى الفندق بخيبة أمل ودهشة من المفارقة العجيبة التي مثلت صدمة للزائر الغريب عن المدينة، وكذلك الصحفية المصرية (أسماء وجيه) التي زارت المخا في نفس العام وحال عودتها كتبت مقالا لموقع (ديلي

بالمخا، بالإضافة إلى شهرتها كأول ميناء يصدر القهوة للعالم، كان يجذب قوافل السياح الذين كانوا يأتون إليه لتناول الحلوى والتقاط الصور على مدى أعوام كثيرة.

سرُّ البَقَاءِ:

صناعة الحلوى (المخاوية) واحدة من الحرف التقليدية الباقية في المدينة التي ما زالت تقاوم للحفاظ على مكائنها وطريقة تحضيرها المتوارثة التي تؤهلها لتكون ماركة خاصة بالمخا (موكا سويت) على غرار (موكا كوفي)؛ وتتكون الحلوى (المخاوية) من اللوز أو (حب العزيز) بشكل أساسي، إذ يتم طحنه وعجنه بزييت السمسم، ويضيف كل حلواني نكهاته الخاصة وخلطاته المبتكرة (سر المهنة) التي تميزه عن غيره.

في (المحلاية) معمل صناعة الحلوى (المخاوية) الذي التحق به عندما كان شابا في العشرين ولم يغادره حتى الآن رغم تقدمه في العمر وضعف سمعه وبصره، لكنه ما زال يحظى بذاكرة صلبة تحفظ أحداثا كثيرة مرت بمدينته حيث يصف مظاهر الحياة فيها سابقاً وكيف تميزت بأسلوب معماري خاص بها ورفاهية العيش وتعدد الأعراق الذين سكنوها أو أقاموا فيها لوقت محدود، من الهنود والأتراك والأفارقة الذين لا تزال بقايا قصورهم ماثلة حتى اليوم، وبعضها تحول إلى ركام ينتظر من يرممه ويعيد له مجده الماضي. ويتحسر عايش على المآل الذي لحق بقصور ومباني المخا الأثرية وما نالها من خراب بفعل الحروب المتعاقبة والإهمال الحكومي. ويشير إلى إن الطراز المعماري الخاص



■ أطفال عائدون من المدرسة

17

BRIEF

27.04.2020

ملخص

دور الشباب في بناء السلام في اليمن (1)

ماجد الخليدي، يزيد الجداوي، كايث نيفينز

المقدمة

تركز هذه الورقة على إسهامات الشباب في اليمن في ستة مجالات أساسية لدعم السلام المستدام، وهي: الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة، والسياسة، والتعليم، والأمن والعدالة، والبيئة. يعد هذا الموجز جزءاً من مشروع "التعاون البحثي في مجال بناء السلام في اليمن"، وهو مشروع أوسع يشجع التعاون البحثي اليمني/ الدولي حول متطلبات السلام في اليمن، وينفذ مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) نيابة عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

يوجد في اليمن ما يقارب 30 مليون نسمة يعانون من أزمات كثيرة بما في ذلك الصراع المسلح، والاقتصاد المنهار، والمجاعة التي تلوح في الأفق، والنزوح، وفقدان مصادر الدخل، وانهيار الخدمات العامة، عقب خمس سنوات من الحرب الأهلية المدمرة. غير أن هذه الظروف المزرية التي تعصف بالبلد لم تقف عائقاً أمام الشباب في أن يسهموا في استعادة وبناء السلام في بلد مزقته الحرب؛ فالشباب يؤدون دوراً حيوياً وإيجابياً في قطاعات مختلفة. ولا ينحصر دورهم في التعبير عن طموحات الناس وآمالهم في أن يعيشوا في بلد آمن ومستقر، بل يتخطى ذلك إلى بناء أراضية صلبة وأساس متين لسلام دائم.

وبالرغم من الإمكانية الكبيرة التي تتوفر لدى الشباب في إحداث التغيير على المستوى المحلي، فغالباً ما يتم تجاهل ذلك في خطاب الفاعلين الدوليين بخصوص عمليات السلام والصراع المسلح التي تحدث في المستوى الوطني المحلي*. ونحن في هذا الموجز نسلط الضوء على نشاط الشباب خلال فترة ما قبل الحرب وأثناءها، ونحاول الكشف عن التحديات التي يواجهونها في الوقت الراهن، وكذلك رؤاهم وتصوراتهم بخصوص مستقبل اليمن، والدعم الذي يحتاجونه، إن إسهامات الشباب والشابات في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والتعليم والأمن والعدالة والبيئة تظهر لنا كيفية اضطلاعهم بوضع الأسس اللازمة للسلام والتلاحم الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية.

* انظر

Kate Nevens, Marwa Baabbad and Jatinder Padda (December 2019): "The Situation Needs Us to Be Active": Youth Contributions to Peacebuilding in Yemen, Saferworld. Available at <https://www.saferworld.org.uk/resources/publications/1241-athe-situation-needs-us-to-be-active-youth-contributions-to-peacebuilding-in-yemen> (21.01.2020).

ويرى الشباب والشابات في المناطق الريفية والحضرية أن بإمكانهم بناء السلام من خلال ستة مجالات محددة: الاقتصاد، والسياسية، والمجتمع والثقافة، والأمن والعدالة، والتعليم، والبيئة. ويؤمن الكثير من الشباب أن إسهاماتهم الصغيرة على المستوى المحلي تعد ذات أهمية بالغة في حد ذاتها كونهم يساهمون في بناء العلاقات والتماسك الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية. وهم بذلك يضعون المراكز اللازمة لبناء سلام مستدام على المدى البعيد، ويخفضون من وتيرة العنف من خلال توفير فرص إنتاجية للشباب والشابات بعيداً عن العنف.

النشاط الشبابي قبل وأثناء الحرب

قبل العام 2011م كان القليل من الشباب يشعرون بالقدرة على مواجهة نظام القمع للرئيس السابق علي عبدالله صالح بعيداً عن المعارضة السياسية الرسمية والتحالفات فقد كان النشاط الشبابي وبشكل أساسي مقتصرًا على أنشطة اجتماعية وثقافية لم ترق إلى الوصول إلى أنشطة سياسية وأمنية واقتصادية. ومع ذلك، فحينما أخذت الانتفاضات الشعبية في الانتشار في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مطلع العام 2011 سرعان ما بدأ الشباب اليمني

(GIZ)، وبتفويض من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).¹

يواجه الناشطون الشباب² تحديات كبيرة لا يبدو، في المنظور القريب، أن تخطيها في حيز الممكن؛ وذلك بدءاً باقتصاد فاشل، ومروراً بانعدام فرص التعليم، ووصولاً إلى التهديدات الأمنية المباشرة وإلى القيود التي تفرض على تحركاتهم وحرية التعبير لديهم. وعلى الرغم من هذا، فقد سعى الكثير من الشباب في أنحاء مختلفة من البلد إلى إيجاد طرق للإسهام بشكل إيجابي، وبالأخص على المستوى الاجتماعي وإيجاد طرق وفضاءات جديدة للعمل.³

لقد أجبرت قيود السفر الناشطين الشباب على التحول نحو المستوى المحلي والاجتماعي، كما حوّل الوضع الأمني تركيز الشباب نحو دعم القضايا الإنسانية والصحية والبيئية والاجتماعية بعيداً عن العمل السياسي.⁴ وفي ظل شحة المشاريع التنموية الدولية تعمل المبادرات الشبابية على توفير الخدمات العامة التي انهارت، ويتنوع العمل الذي ينخرط فيه الشباب من محافظة إلى أخرى بصورة ملفتة، متأثراً بمستوى العنف المباشر في المنطقة وبتوجهات وسلوكيات سلطات الأمر الواقع ومقدار الدعم الذي يتلقونه من المجتمع الدولي.

1 للاطلاع على مناقشة أشمل للمجالات الستة وأهميتها لبناء السلام المستدام في اليمن، انظر تقرير CARPO 06: فهم متطلبات السلام في اليمن: احتياجات وأدوار المجتمع المدني والمرأة والشباب والإعلام والقطاع الخاص، والذي حددت فيه مارايكه ترانسفيلد وماري كريستين هاينزه الإطار المفاهيمي لهذه الورقة، التقرير، الذي نُشر في مارس 2019، متاح على

https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2019/05/carpo_policy_report_06_2019.pdf (22.10.2019).

2 مصطلح 'شباب' في هذه الورقة ليس مقتصرًا على التعريف الشائع للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 18 إلى 35 سنة ولكنه يشمل أيضاً أولئك البالغين بوجه التحديد (الذين قد تقل أعمارهم عن 18 عاماً) الذين يعرفون على نطاق واسع بوصفهم جزءاً من 'حركة الشباب' اليمنية والذين لعبوا أدواراً إيجابية في مجتمعاتهم مسبقاً.

3 ورقة البحث مركزة على بيانات نوعية تم جمعها من خلال 8 مجموعات نقاش بؤرية في حضرموت وإب (في مواقع ريفية وحضرية، ومجموعات نقاش بؤرية للشباب منفصلة عن الشابات) وأيضاً من خلال مجموعتين من الشباب من المتخصصين في بناء السلام في تعز، علاوة على مقابلات إضافية في صنعاء وعدن وحضرموت وشبوه ولحج وتعز.

4 انظر

Youth Without Borders Organization for Development (May 2017): Youth Political Participation in Taiz: Challenges and Opportunities. Available at <http://ywbod.org/english/images/doc/pub12.pdf> (21.01.2020).

وفي مارس/آذار من العام 2015، تسبب اندلاع الحرب وانهيار عملية الانتقال السياسي في فقدان المكاسب السياسية و الاجتماعية على حد سواء. كما تسببت الحرب في اضمحلال مفاجئ في النشاط الشبابي. ووضعت التحديات الأمنية والاقتصادية المترتبة على الصراع عبئاً كبيراً على قدرة الشباب على التعاون وعقد اللقاءات. وبعبارة واحدة، فقد أعاق التوقف في العملية السياسية الانتقالية كل السبل السلمية الرسمية لمشاركة الشباب سياسياً. وعلقت الكثير من المنظمات المدنية الدولية، التي كانت قد وضعت برامج تركز على الشباب، عملها وغادرت البلد.

دور الشباب أثناء الصراع

نتائج عامة

تأثرت قدرة الشباب في مواصلة النشاط والعمل الطوعي⁵ بسبب فقدان الأمن في أنحاء مختلفة من البلد، إلى جانب الاقتصاد المنهار بشكل متسارع، مع ما صاحب ذلك من فقدان الفرص والتمويل من المانحين، بالإضافة إلى عدم القدرة على التحرك والقيود المفروضة بشكل مفاجئ على حرية التعبير، إلى جانب الانهيار شبه التام في الخدمات التي تقدمها الدولة. وقد عجز المشاركون في مجموعات النقاش البؤرية من الشباب في مدينتي إب وحضرموت عن قلقهم جراء ضعف قدرات منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في دعم عمل الشباب، كما أشاروا إلى فقدان الشراكات مع منظمات المجتمع المدني العاملة

بالتركز على السياسية. إن حالة الاقصاء السياسي والاقتصادي قد دفعت الشباب إلى الخروج إلى الشارع للقيام باحتجاجات سلمية مطالبة بتغيير النظام السياسي، وتغيير الحكومة، وإزاحة الرئيس الذي ظل 33 عاماً يتربع هرم السلطة.⁶ وخلقت هذه الثورة الشبابية التاريخية صورة عن الشباب بوصفهم محركاً للتغيير الديمقراطي. وهرع جميع اللاعبين السياسيين بما فيهم الأحزاب السياسية العتيقة لاستخدام الشباب كرافعة في المشهد السياسي. كما عمد اللاعبون الدوليون والمنظمات الدولية على حد سواء إلى تصميم برامج كبيرة تركز على الشباب وتهدف إلى زيادة المشاركة الشبابية محلياً ودولياً.

وتفاوضت النخب السياسية التقليدية في اليمن حول الصيغة النهائية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي التي كان من شأنها إزاحة الرئيس السابق، غير أنها عمدت إلى إقصاء الناشطين الشباب وتجاهلت مطالبهم بالعدالة الاجتماعية. ورغم ذلك، فقد لعب الشباب دوراً مهماً في الفترة الانتقالية التي أعقبت التوقيع على المبادرة، كالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني؛ إذ تمثّلت حصتهم في المؤتمر بـ 20% (حصة مخصصة للشباب بالإلزام).⁷ وفضلاً عن ذلك، فقد شكّل الناشطون من الشباب منظمات مدنية جديدة، وكونوا شبكات مناصرة وكسب تأييد تمتد على نطاق الوطن اليمني، وعمد بعضهم إلى تأسيس أحزاب سياسية، بينما قَبِل البعض منهم تولي مناصب حكومية كوزراء ونواب وإداريين حكوميين.

5 انظر

Lydia Funck and Mareike Transfeld (November 2013): *Supporting Youth Activism in Yemen: Challenges, Priorities and Needs*, Yemen Polling Center. Available at http://www.yemenpolling.org/advocacy/upfiles/YPCPublications_Policy-Brief---Supporting-Youth-Activism-in-Yemen-Challenges-Priorities-and-Needs--November-2013.pdf (21.01.2020).

6 انظر

Rafat Al-Akhali (April 2014): *What Yemen's Youth Got Out of the National Dialogue Conference*, Atlantic Council MENA Source. Available at: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/what-yemen-s-youth-got-out-of-the-national-dialogue-conference/> (21.01.2020).

7 Kate Nevens, Marwa Baabbad and Jatinder Padda (2019).

لقد أصبحت التهديدات الأمنية المباشرة بالنسبة للناشطين الشباب أكثر خطورة وانتشاراً بشكل متزايد. حيث يشعر الشباب بالقلق من مخاطر الاعتقال من قبل العديد من أطراف الصراع أو أن يتم تليفق التهم لهم "كالقيام بتنفيذ أجندة لطرف سياسي معين". ويتردد الكثير من الشباب في الحديث عن هذه المخاطر بالتفصيل، ولكنهم يتحدثون عن الحاجة لحرية التعبير عوضاً عن ذلك وبالأخص في محافظة إب الخاضعة لسيطرة الحوثيين (أنصار الله). يقول أحدهم: "إن منشوراً في الفيس بوك قد يكلفك حياتك". وعبرت النساء في سيئون عن مخاوفهن من زيادة التحرشات الجنسية والشعور بأن النساء مستهدفات بشكل واضح.

إن الصدمات النفسية الناجمة عن الحرب تمثل أيضاً تحدياً خطيراً. قال أحد الشباب في إب "بدأ الكثير من الشباب بالتفكير في الانتحار"، وفي الوقت نفسه تحدث آخرون بأنهم أصبحوا يعانون من الاكتئاب وصعوبة النوم. وتكشف هذه التعليقات أنهم يعانون من الصدمة، وفقدان الأمل، وعدم الشعور بالأمان والقلق.⁸ وأصف الى ذلك أن نتائج بحثنا تذهب أيضاً إلى أن هناك تقبلاً وعدم تحفظ لدى الشباب في الحديث عن هذه القضايا.

الشباب الذين تحدثنا معهم يمتلكون رؤى واضحة نحو مستقبل اليمن وبناء بلد آمن ومستقر للأجيال القادمة، فقد ذكروا، بالحرف الواحد، الحاجة إلى إنهاء الحرب بوصفها أمراً طارئاً وملحاً. وباختلاف المواقع التي أجرينا فيها البحث واختلاف الجنس (ذكور، إناث) رأى غالبية الشباب أن السلام المستدام في اليمن صيغة تجمع التالي: أ- التماسك الاجتماعي الذي من خلاله يتم التعاون والتآزر بين المجتمعات المحلية أو المجموعات المختلفة

على المستوى الوطني، ومع الدوائر الحكومية؛ بل حتى مع الشبكات الشبابية.

في كل المواقع التي أجرينا البحث فيها سلط الشباب الضوء على التحدي الاقتصادي والأمني بوصفهما العائقين المهمين في طريق مساهماتهم الإيجابية. فانهدام فرص العمل، وعدم دفع الرواتب، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والنقص في المياه، وانهدام الخدمات الأساسية كلها أمور مجتمعة كان من شأنها إجبار الشباب على ترك النشاط والانشغال باحتياجاتهم اليومية. وعلى الرغم من أن هذه التحديات قد جعلت من بقاء الشباب نشطين أمراً بالغ الصعوبة، فإنها، من جهة مقابلة، قد حفزت الناشطين والناشطات من الشباب على مساعدة غيرهم من أترابهم الآخرين على الحصول على فرص تساعدهم في تحسين دخلهم بدلاً من الانخراط في أعمال قتالية، ففي محافظة إب، حيث يتمثل الشغل الشاغل للشباب في تأمين أعمال لهم ومصادر دخل لهم ولمن يعولون، أبدى الكثير من المشاركين قلقهم؛ لأن كثيرين من الشباب، من وجهة نظرهم، "أصبحوا يميلون إلى الإجرام أو يلتحقون بعصابات خارجة على القانون من أجل تحسين دخلهم".

وبالرغم من أن التواصل المباشر وجهاً لوجه يظل مهما بالنسبة إلى الشباب، فإن عمل الترتيبات للتواصل خارج مجتمعاتهم صار أصعب بصورة متزايدة.⁹ فقد أصبح الانتقال من محافظة إلى أخرى صعباً بفعل نقاط التفتيش وخطر الاعتقال والعداء المتزايد للشماليين في المحافظات الجنوبية والعكس. كما أصبح السفر خارج البلد غير ممكن بشكل كبير بالنسبة للكثير من السكان نظراً لإغلاق المطارات وإغلاق السفارات العاملة، إلى جانب تكاليف الرحلات، وصعوبة الحصول على التأشيرات.

8 المرجع السابق.

9 انظر

Mareike Transfeld (February 2019): Youth Activism in the Yemeni Civil War. Internet Mitigates Effects of Violence as Local Factors Shape Activism Scene, Yemen Polling Center. Available at <https://www.yemenpolling.org/2664-2/> (21.01.2020).

بصورة ظاهرة، وبالأخص فيما يتعلق بالسلطات التي تسيطر على المنطقة ومستوى العنف المباشر الذي تعرضت له، أو ما تزال تتعرض له، المنطقة منذ اندلاع الحرب.

بخلاف محافظتي تعز وعدن لم تشهد محافظتا حضرموت وإب صراعات مسلحة بدرجة عالية ومباشرة، وهو ما جعل النشاط الشبابي محدوداً. وقد انحصر هذا النشاط بصورة خاصة في مجال الأنشطة الإنسانية ودعم الأسر النازحة من محافظة إلى أخرى. ومع ذلك يروي الكثير من الشباب تجارب مختلفة تماماً تتنوع بتنوع السلطات المحلية التي تدير المحافظة. فعلى سبيل المثال بما أن محافظة إب¹⁰ يحكمها الحوثيون فقد أثر ذلك، بشكل كبير، على مفاهيم الشباب وأفعالهم. فكل نشاط يتطلب الموافقة الرسمية من عدد من الهيئات؛ والحصول على الموافقة للأنشطة السياسية أو بناء السلام يعد أمراً صعب المنال. و نجد أن الشباب في ريف إب وحضرها يرددون دائماً هذه الكلمات "رغم المخاطر والتهديدات... فقد...". عندما يتحدثون عن الأنشطة التي تمكنوا من تنفيذها. وكانت الخطورة التي تمثل الهم الأبرز لأي شباب يقومون بالتجمع أو المبادرة هي إلصاق التهم ضدهم من قبل السلطات بوصفهم مثيرين للشغب أو أنهم يصطفون مع جماعات متطرفة أو إرهابية. ولأسباب أمنية يقوم الكثير من الشباب والشابات بالنشاط عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

أما محافظة حضرموت، فإنها واقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً وفقاً لتقسيم نفوذ ثنائي القطب (الوادي تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً وبدعم من المملكة العربية السعودية والساحل تحت سيطرة قوات النخبة الحزمية الموالية

من أجل نشر التعايش والتسامح؛ ب- الحصول بشكل متساوٍ على الموارد والتوظيف والخدمات؛ ج- حكومة تشمل الجميع وتتسم بالمسؤولية والشفافية وتطبيق القانون بشكل فعال لحماية ونشر حقوق الإنسان وحرية التعبير. مما يعني وجود "مجتمع مزدهر ومتساو وآمن يعيش فيه الناس في ظل العدالة واحترام حقوق الإنسان ويمكن الجميع من المشاركة لتحقيق التنمية والسلام الدائم"، وهذا حرفياً ما أخبرنا به الشباب في مدينة إب. وتحدث الشباب في المكلا حول أهمية وجود "ثقافة للسلام والتي ينبغي أن تتمثل في المواقف والأفعال والأفكار والممارسات لكل شخص في المجتمع".

ومن خلال هذه الرؤية الأوسع لليمن، يتوقع الشباب إلى أن يصبحوا جزءاً في صناعة القرار واتخاذ السياسات، ابتداءً من حكومة على المستوى المحلي والقطاع الخاص، ووصولاً إلى القضايا الوطنية والدولية، معبرين عن الحاجة إلى وجوه جديدة للأخذ بزمام الأمور في هياكل الحكومة. كما رأى الشباب أنهم يلعبون دوراً محورياً في قطاعات مختلفة لبناء الروابط بين المجتمعات المحلية، ورفع مستوى الوعي العام حول السلام، وكذلك في عملية بناء السلام، وتوفير مصادر للدخل، علاوة على توفير فرص تطوعية تهب الشباب معنى في الحياة وتكون بديلاً عن الانخراط في العنف.

الاختلافات المنطقية في نشاط الشباب

هناك العديد من القواسم المشتركة التي يتشاطرها الشباب في الأماكن المختلفة التي شملها بحثنا. ومن ذلك تلك العوائق التي تمنعهم من المشاركة، وكذلك رؤيتهم طويلة الأمد ليمن آمن ومستقر. ومع ذلك، فإن الأنماط والوسائل المتوفرة للشباب للعمل في بناء السلام تتنوع من محافظة إلى أخرى

¹⁰ سيطر الحوثيون على محافظة إب في أغسطس/آب 2015م، ولم يواجهوا إلا مقاومة بسيطة، وعينوا الموالي لهم في المناصب السياسية والعسكرية العليا.

الحرب قد أثرت على الأمن و السلامة فيما يخص قضية النوع الاجتماعي، ويأتي ذلك في وقت تتعرض فيه النساء للتحرش بصورة غدت أكثر انتشاراً سواء كان ذلك في الواقع أو على فضاء الانترنت، إلى جانب العنف الأسري الذي يطالهن، والزواج القسري الذي يفرض عليهن.¹³

غير أن الصراع، من جهة مقابلة، قد كان عاملاً في إيجاد مساحات للاعتراض على بعض المنظومات القيمية التقليدية المتعلقة بالاختلاف بين الجنسين. فقد قامت الشابات ببعض الأنشطة التي كانت تعد غير مقبولة في وقت سابق في مجتمعاتهن المحلية. والمعلوم أن منظومة القيم الدينية في اليمن كانت تُستخدم بشكل متكرر من أجل الحد من نشاط الشابات وتحركاتهن وتواصلهن. بيد أن الحاجة الاقتصادية المتزايدة في زمن الصراع قد جعلت بعض الأسر تخفف من وطأة وفاعلية هذه القيم؛ فقد مالت إلى السماح للنساء من أفرادها بالعمل. وفي حالة بعض الأسر، غدت النساء هن المعيل الوحيد لأسرهن، و إن كان نوع العمل الذي يسمح لهن بمزاويلته قد ظل في نطاق تلك الأعمال ذات الطبيعة النسوية، وفقاً للتصورات الاجتماعية.

ويشير البحث الذي أجريناه إلى أن النشاط النسوي قد تأثر بحسب المكان أو المنطقة. ففي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون تواجه النساء قيوداً أكثر شدة. وعلى نفس المنوال تأثر النشاط النسوي في المناطق الأكثر عنفاً والمليئة بنقاط التفيتش؛ فعلى سبيل المثال في محافظة إب تُعد القيود المفروضة على تحركات النساء والشابات هي القاعدة السائدة. قالت إحدى الشابات في

للإمارات العربية المتحدة).¹¹ والملاحظ أن هذه السلطات لا تضع الكثير من القيود على أنشطة الشباب المتعلقة ببناء السلام، والتماسك الاجتماعي، والسياسة أو الأمن. وقد وجدنا أن معظم المشاركين في مجموعة النقاش البؤرية في حضرموت يشعرون أن نشاط الشباب في بناء السلام قد أصبح يتنامى في السنوات الأخيرة. كما أن حضرموت تُعد موطناً للكثير من شركات النفط والأعمال التجارية مما ساعد في الحفاظ على مستوى التوظيف ودعم مبادرات الشباب. وبينما تُعد عائدات النفط مصدر دخل للسلطات واللاعبين في الصراع يراه الشباب منبعاً للفساد، ولكنه أيضاً يعطي حافزاً للسلطات للحفاظ على الأمن والاستقرار. ولذلك تذهب نتائج بحثنا إلى أن عامل الاختلاف بين المحافظات والسلطات التي تسيطر عليها يؤثر على نطاق ونوعية جهود الشباب في بناء السلام أكثر من عامل التنوع بين المناطق الريفية والحضرية.

النوع الاجتماعي: الإناث والذكور

إن الكثير من الأبحاث المتوفرة بخصوص النوع الاجتماعي في اليمن خلال فترة الصراع، بما فيها بحثنا هذا، تتضمن تحليلات متضاربة في كيفية وطريقة تأثير الحرب على النشاط الشبائي على كل من الذكور والإناث. وتظهر بعض الأبحاث دلائل بأن بعض النساء تواصل لعب أدوار مهمة في النشاط بينما تظهر بعض الأبحاث الأخرى أن النساء أصبحن أقل نشاطاً. وقد غدا واضحاً تعزيز الصراع للفجوات الموجودة مسبقاً بين الجنسين في مجالات معينة كقضية حصول النساء على الانترنت، والقدرة على التحرك والسفر بحرية،¹² والوصول لصناع القرار في المجتمع. و من المعلوم أن

11 في (2015م) كانت عناصر القاعدة تسيطر على الساحل في حضرموت قبل طردها بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة في (2016م).

12 يمكن الرجوع إلى مناقشة "فريق النساء" في هذا الموضوع لهذه القضية ضمن الورقة التي كتبها كل من Iman al-Gawfi, Bilkis Zabara and Stacey Philbrick Yadav (27.02.2017): *The Role of Women in Peacebuilding in Yemen*, CARPO/GDRSC Brief 14. Available at https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020/02/carpo_brief_14.pdf (20.03.2020).

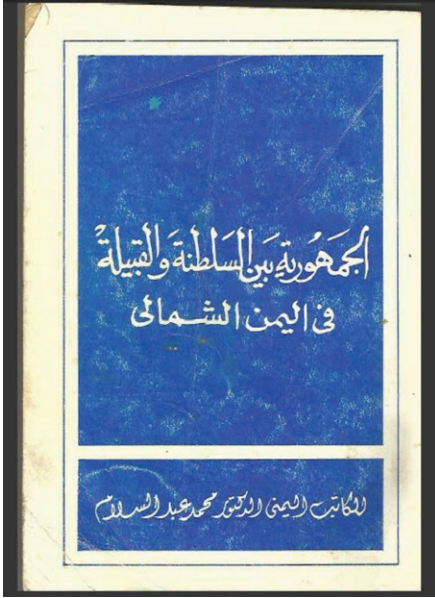
13 أنظر Brigitte Rohwerder (March 2017): *Conflict and Gender Dynamics in Yemen*, K4D Helpdesk Report, Institute of Development Studies. Available at: <https://www.ids.ac.uk/publications/conflict-and-gender-dynamics-in-yemen/> (21.01.2020).

إب: "يستطيع الرجال السفر و البقاء في أي مكان ولكن النساء لا يستطعن فعل ذلك". وعلى العكس من ذلك في ريف سيئون، مثلاً، حيث أخبرتنا النساء المشاركات أن العكس صحيح؛ فقد أفدّن "أ ن النساء غدون أكثر شجاعة في الوقوف ضد التهديدات الأمنية؛ ويَتَأَنّى لهن ذلك من خلال الاحتجاجات". يعتمد ما يمكن اعتباره نشاطاً مما لا يعد كذلك على منظورات وفرضيات فردية، فقد يقوم الشاب أو الشابة بنفس النشاط ولكنّ هناك اختلافاً في اعتباره نشاطاً أم غير نشاط وفقاً لتقييمات الآخرين؛ فالذكور من الشباب يعتبرون أن النشاط الذي تقوم به النساء محدود، في حين ترى النساء أنفسهن نشاطات إلى حد جدير بالاعتبار.

(*) يتبع، بقية الدراسة في العدد الثالث من مجلة الناصية.



اصدارات



حَرَصْتُ هيئة تحرير المجلة منذ البداية أن يكون ضمن الأبواب الثابتة للمجلة باب خاص يهتم "بعرض قراءة مختصرة لأهم الكتب، ومتابعة آخر الإصدارات" إلا أننا لم نتمكن في العدد الأول الوفاء بهذا الالتزام نتيجة لما وجدنا من صعوبات في متابعة مستجدات النشر وآخر الإصدارات، خاصة في مثل الظروف والاضلاع الراهنة.

كما أننا لم نتمكن في هذا العدد (الثاني) أيضاً من نشر قراءة لكتاب "الهويات القاتلة" للأستاذ أمين معلوف كما كنا نأمل. ولكن مشروع الدراسة سيظل قائماً في الأعداد القادمة من المجلة بإذن الله.

ولأننا نرى أن _ ما لا يُدرك جُلّه، لا يُترك كُلّه _؛ فإننا سنستعرض في هذا العدد بعض الإصدارات التي قد تحظى باهتمام القارئ _ بحسب رأينا _ وفقاً للآتي:

(1)

_ **عنوان الكتاب: الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي.**
_ المؤلف: الدكتور أبوبكر السقاف.

_ الطبعة: الثانية، يوليو 2020، صنعاء.

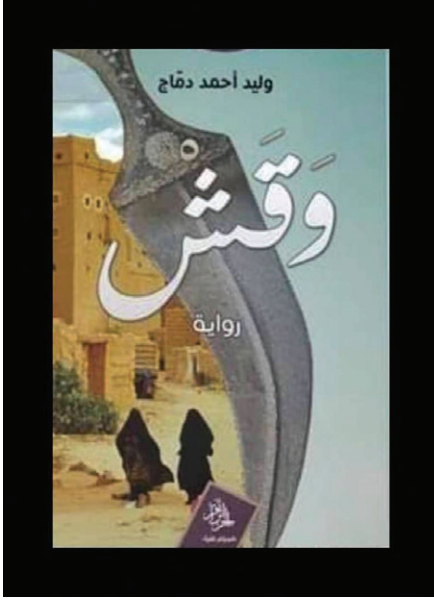
_ عدد الصفحات: (206) صفحة.
_ حجم متوسط.

* وصف الكتاب:

بدايةً نودُّ الإشارة إلى إن الطبعة الأولى من الكتاب قد نُشرت سنة 1988م، نُسبه الدكتور السقاف إلى الكاتب اليمني الدكتور محمد عبدالسلام، وهو اسم مستعار رأى المؤلف استخدامه نتيجة للظروف السياسية والامنية التي اتسمت

(2)

_ عنوان الكتاب: وقش ... هجرة الشمس "رواية أدبية".



_ المؤلف: الأديب والروائي الاستاذ وليد أحمد دماج.
 _ عدد الصفحات: (438) صفحة.
 _ الناشر: مؤسسة أورقة للدراسات والترجمة والنشر.
 _ الطبعة الأولى 2019م.
 "مما قيل عن الرواية."

رواية «وقش» للروائي وليد دماج من الروايات التي تترك لدى القارئ أثراً عميقاً لمادتها التاريخية وموضوعها الدراماتيكي المتمثل في تاريخ (الفرقة المطرقيّة) التي تم إبادة في القرن

بالقمع والاستبداد ومصادرة الحريات. وهذه الطبعة تقع في (203) صفحة من القطع المتوسط ويحتوي على أربعة فصول:

الفصل الأول: من الإمامة إلى جمهورية سبتمبر.

الفصل الثاني: الجمهورية بين السلطنة والقبيلة.

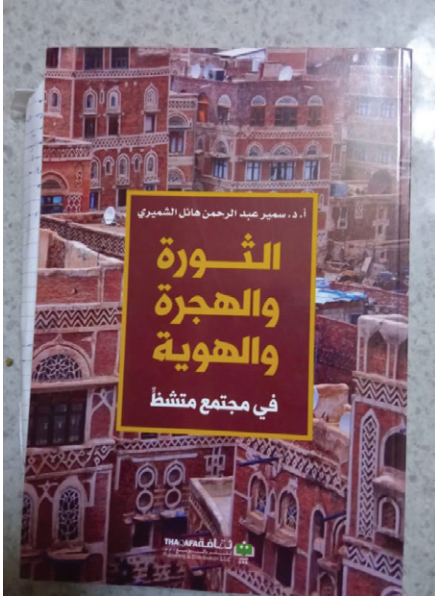
الفصل الثالث: التبعية المزدوجة.

الفصل الرابع: النفط في مأرب وآفاق المستقبل السياسي.

يُجيبُ الكتاب عن اسئلة محورية عديدة ظلت منذ أمد دون معالجة ومن بينها سؤال ينتشر بين عامة الشعب وإن تجاهله بعض مدعي الفكر ومعظم رجال السياسة، ونقصد هنا: لماذا لا يتمتع جميع أبناء اليمن الشمالي حتى الآن بحقوق مواطنة متساوية لا تفرّق بين أبناء الوطن الواحد؟ وبكلمات أخرى لماذا لم يستقر مفهوم المواطنة بدلاً من مفهوم الانتماء القبلي على الرغم من سقوط الإمامة منذ أكثر من 25 عام. رابط تحميل الكتاب.

<https://yemenarchive.com/qa-8>

bilasltna.html



_ الناشر: دار ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
تضمن الكتاب - إضافة إلى التوطئة، ثمانية مباحث تناولت: (-الذكاء العاطفي وثقافة الحوار، - الثورة اليمنية: سؤال المستقبل، - تصدع القبيلة في الشمال وانتعاشها في الجنوب، - حرب عبثية وقبائل تبحث عن الغنائم، - سوسيولوجيا الهجرة والمداخل المنهجية، - الهوية وعوامل تصدعها، - الرحالة والمجتمع الفيسفائي العدني، - المجتمع المدني من منظور سوسيولوجي).
الكتاب متوفر في مكتبات عدن.

السادس الهجري على يد سفاح ذلك الزمن (الإمام عبدالله بن حمزة)، لكن الرواية لا تحكي تاريخاً فقط، بل هي تاريخ مواز أيضاً نراها تستحضر التاريخ إلى الحاضر، وتحيل الحاضر إلى التاريخ في فعل دائري لا ينتهي، وكما قال عنها كاتبها دماج "الرواية تكشف جملة من الأسباب الموضوعية لتكرار الحروب، خصوصاً الأهلية في اليمن، ومنها على سبيل المثال: الظلم والتمييز الاجتماعي، والفقر وشحة الموارد والاستنزاق من الحروب، والتجهيل".
ورواية وقش في مجملها "تحاول تتبع قصة فرقة المطرفية التي ظهرت في القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية، كما تظهر انتعاش الحياة الفكرية والعلمية في اليمن آنذاك، وتنوعها.

رابط تحميل الرواية. - <https://imag-es.app.goo.gl/5bHVaeT2m2c6maw6>

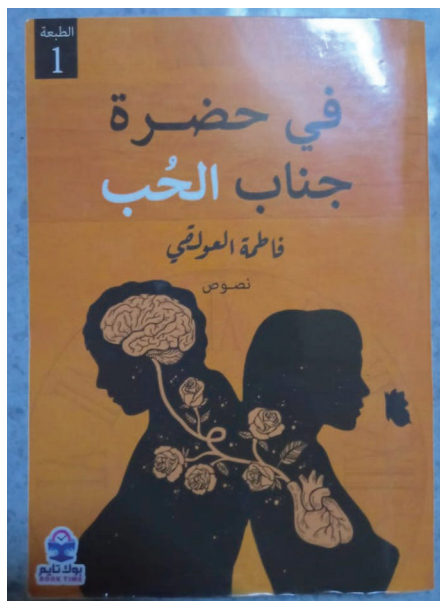
(3)

_ عنوان الكتاب: **الثورة والهجرة والهوية في مجتمع متشظ.**

_ المؤلف: أ.د. سمير عبد الرحمن هائل الشميري.

_ الطبعة: الأولى، مايو 2020.

_ الحجم: (263) صفحة.



لها رواية بعنوان: (أني ويأثّه). وتعني:
(أنا وهو) في اللهجة العدنية.

(4)

_ عنوان الكتاب: في حضرة جناب
الحب "نصوص".

_ المؤلف: فاطمة العولقي.

_ الطبعة: الأولى، 2022م.

_ الحجم: (223) صفحة.

_ الناشر، دار بوك تايم.

تضمن الكتاب (64) نصّاً أدبياً وقد
عرّفت الكاتبة بنفسها في هذا الكتاب
بالقول: (أنا هُنا في هذا الكتاب، أكتب
لنفسي أدوس هواجسي مخاوفي هزائمي
ضحكاتي لأنجو من الغرق وأجدي أطير
بلا أجنحة).

_ فاطمة العولقي: أديبة يمنية شابة،
تدرس في جامعة عدن، وقد صدرت

الناصية

مجلة "فكرية ثقافية"

تهدف إلى الاسهام في: نشر فكر وثقافة المواطن والمدينة والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتأصيل الفكري لهذه القضايا، وتعزيز الخدمة المعرفية بها.

قواعد ومحددات النشر في المجلة

* تنشر المجلة "الناصية" الدراسات والأبحاث، والمقالات، والموضوعات المختلفة.. التي:
_ تتسم بالعمق والدقة والموضوعية، وتضيف جديداً للمعرفة.
_ تتواءم مع قضايا ومجالات اهتمام المجلة وتوجهاتها وسياساتها العامة.

جسم المواد والموضوعات التي تنشر في المجلة:

_ يشترط في البحث ألا يزيد حجمه عن "6000/5000، كلمة، وألا يكون منشوراً من قبل.
_ يشترط في الدراسة ألا يزيد حجمها عن: 4500/3500، كلمة. ولا تكون قد نشرت من قبل.
_ الموضوعات المترجمة "بحث، دراسة، تقارير "عن لغات حية.. ينطبق عليها من حيث الحجم الشرطان المحددان أعلاه.

_ يشترط في المقال.. ألا يزيد حجمه عن: 2500/2000 كلمة
_ موضوعات عرض الكتب، يشترط ألا تزيد حجمها عن: 1500/2500، كلمة، وإن لا يكون قد قضي على صدورها أكثر من عامين.. بإستثناء الكتب التراثية، وذات الأهمية والقيمة المعرفية العالية والهامة.

ترسل الدراسات والبحوث والموضوعات والخ إلى المجلة عبر بريدها الإلكتروني أو خدمة الواتس اب، مطبوعة في قرص إلكتروني "pdf" أو ملف "word" (مرفقة بأسم وعنوان الكاتب و عمله ومؤله العلمي..)

* تحتفظ المجلة لنفسها بحق إجراء بعض التغييرات في النص بما يتلاءم مع أسلوبها في النشر بالتنسيق مع الكاتب وموافقته.

* الدراسات والأبحاث والمقالات والموضوعات، التي ترسل إلى المجلة لا تعاد إلى صاحبها، نشرت أو لم تنشر..

* البحث أو الدراسة التي نشرت في المجلة. يحق للكاتب إعادة نشرها في كتاب فقط، مع الإشارة إلى المصدر الأصلي للنشر.

وتم إشرافها وبدء ممارسة أنشطتها في
24/اغسطس/ 2020م

_ حاصل على تصريح التأسيس تحت
رقم (297) بتاريخ 11/1/ 2021م صادر
عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وتصريح
مزاولة النشاط صادر عن وزارة الثقافة.

• مرجعيتنا:

_ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
_ العهد الدولي الخاص بالحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
_ المواثيق الدولية الأخرى ذات
الصلة.
_ التشريعات اليمنية النافذة.

• أهدافنا ومجالات عملنا:

تهدف المؤسسة للاسهام في:
1. تعزيز التنمية الثقافية الشاملة،
والمشاركة المجتمعية في التنمية
الثقافية.
2. نشر وتنمية ثقافة المواطنة
والمدينة وحقوق الإنسان.
3. تنمية وتعزيز حقوق الإنسان
الثقافية، وتعزيز أعمال وأنشطة
المناصرة للحق في التعليم، والحقوق
والحرية الثقافية، وحرية الفكر
والإبداع.

مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

عنواننا: اليمن. _ المقر الرئيسي، عدن.

_ هاتف 02_260082.

_ جوال 00967713807501

00967733171039

البريد الإلكتروني: a.gadfchv@yahoo.com

_ رابط صفحة "مدونة" المؤسسة في
الانترنت.

https://www.facebook.com /مؤسسة-

أمجد-الثقافية-والحقوقية-208428465/1009902-

_ الرئيس الدوري للمؤسسة/ أ. محمد
عبد الرحمن.

هاتف +واتس، 00967777808724

واتس. 00967714367122.

إيميل. abdm8626@gmail.com.

• من نحن؟

_ مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية:
هيئة مدنية_ أهلية_ نوعية_ ثقافية_
فكرية_ بحثية_ انسانية، غير حكومية،
وغير ربحية، مستقلة وليست لها أية
ارتباطات حزبية أو سياسية.
_ تعمل في مجال التنوير، والتنمية
الثقافية، ومناصرة الحق في التعليم
والثقافة، ونشر ثقافة المواطنة
والمدينة وحقوق الإنسان.
_ تأسست بتاريخ 21/يونيو/ 2018م،

•تركز المؤسسة عملها في القضايا التالية:

1. قضايا التنوير والثقافة المدنية.
 2. قضايا الحق في التعليم والثقافة.
 3. قضايا الثقافة العامة، وتنمية المواهب الإبداعية الأدبية والفنية.
- برامجنا الأساسية: تؤطر المؤسسة أنشطتها في برامج رئيسة منها حالياً:
1. برنامج التربية المدنية والمواطنة للشباب والطلاب.
 2. برنامج نشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان.
 3. برنامج الأنشطة الثقافية العامة.

كما تولي المؤسسة اهتماماً كبيراً للمطبوعات لما لها من أهمية في نشر وتنمية الفكر والثقافة، ولذلك فهي: تصدر مجلة الناصية، وهي مجلة فكرية ثقافة فصلية "تصدر مؤقتاً كل ستة أشهر".

_ تسعى لنشر وإصدار مجموعة

من الإصدارات تحت عنوان "الكتاب غير الدوري" تتصل بقضايا (التنوير، المواطنة، الدولة المدنية، التعليم والثقافة).

_ تعمل مستقبلاً على إصدار مطبوعة "مجلة" دورية خاصة بثقافة الطفل.

•البناء المؤسسي والهيكل للمؤسسة:

_ مجلس الأمناء "الهيئة الاستشارية _ الإدارة التنفيذية. وتتكون من: الرئيس الدوري للمؤسسة، ونائبه، والوحدات التنفيذية المتخصصة "مثل: الدراسات والبحوث، البرامج والمشاريع، الإعلام والاصدار، التوثيق والمعلومات والمكتبة، الوحدة المالية والادارية، السكرتارية، الاتصال والتنسيق.

*منتدى الحوار الفكري.

*منتدى التربية المدنية للشباب والطلاب.

وحدات وتكوينات اخرى مستقبلا.



“الوطن الحلم” لوحة للفنانة التشكيلية والأكاديمية د. أمينة النصيري، ٢٠٢٢م